



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

# التقرير السنوي 2022

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية  
حزيران، 2023





© حزيران 2023.  
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:  
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2022.

جميع المراسلات توجه إلى:  
**سلطة النقد الفلسطينية**  
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة- فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)  
فاكس: 2-2415310 (+ 970)  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
صفحة إلكترونية: www.pma.ps



## رؤيتنا

اقتصاد مزدهر لدولة فلسطين، في ظل نظام مالي مستقر وحديث

## رسالتنا

تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في النمو الاقتصادي



# مجلس الإدارة\*



**الدكتور فراس ملحم**  
المحافظ - رئيس مجلس الإدارة



**السيد محمد مناصرة**  
نائب المحافظ



**الدكتورة سماح صالح**  
عضواً



**السيد عرفات عصفور**  
عضواً



**السيد إياد جودة**  
عضواً



**السيد فريد غنام**  
عضواً



**الدكتور سعيد هيفا**  
عضواً



**الدكتور جون خوري**  
عضواً

\* تم في شهر أيار 2023 إعادة تشكيل مجلس إدارة سلطة النقد بناء على تنسيب مجلس الوزراء، إذ انضم إلى المجلس كل من الدكتورة إيناس عطاري، والدكتور سمير حزيون، والسيد ضرار عليان. وبذلك أصبح المجلس يتكون من الدكتور فراس ملحم محافظاً ورئيس مجلس الإدارة، والسيد محمد مناصرة نائباً للمحافظ، وعضوية كل من الدكتورة إيناس عطاري، والدكتور جون خوري، والسيد عرفات عصفور، والدكتور سعيد هيفا، والدكتور سمير حزيون، والسيد ضرار عليان، والسيد فريد غنام.





## تقديم

تشرف سلطة النقد الفلسطينية أن تقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي، الذي يأتي في إطار اضطلاعها بمهامها ومسؤولياتها في مجال الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وبما يسهم في تفعيل دورها في الاقتصاد.

يأتي إصدار هذا التقرير في ظل حالة من عدم اليقين، وأزمة مالية الحكومة، وتداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وما نتج عن ذلك من تباطؤ في النمو الاقتصادي، وتباين في أداء مختلف المؤشرات الاقتصادية خلال العام 2022.

ويتضمن هذا الإصدار أربعة أجزاء رئيسية، تتعلق بأهم المستجدات والتطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وقطاع مالية الحكومة، والقطاع الخارجي، والقطاع المالي الفلسطيني. كما يُفرد هذا التقرير جزءاً لأهم إنجازات سلطة النقد، ودورها في تنظيم عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر (المصارف، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، والصيرافة، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني).

أملين من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم التطورات الاقتصادية التي حصلت خلال العام 2022، في إطار من التحليل المستند إلى المعلومة الدقيقة، والمدعم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

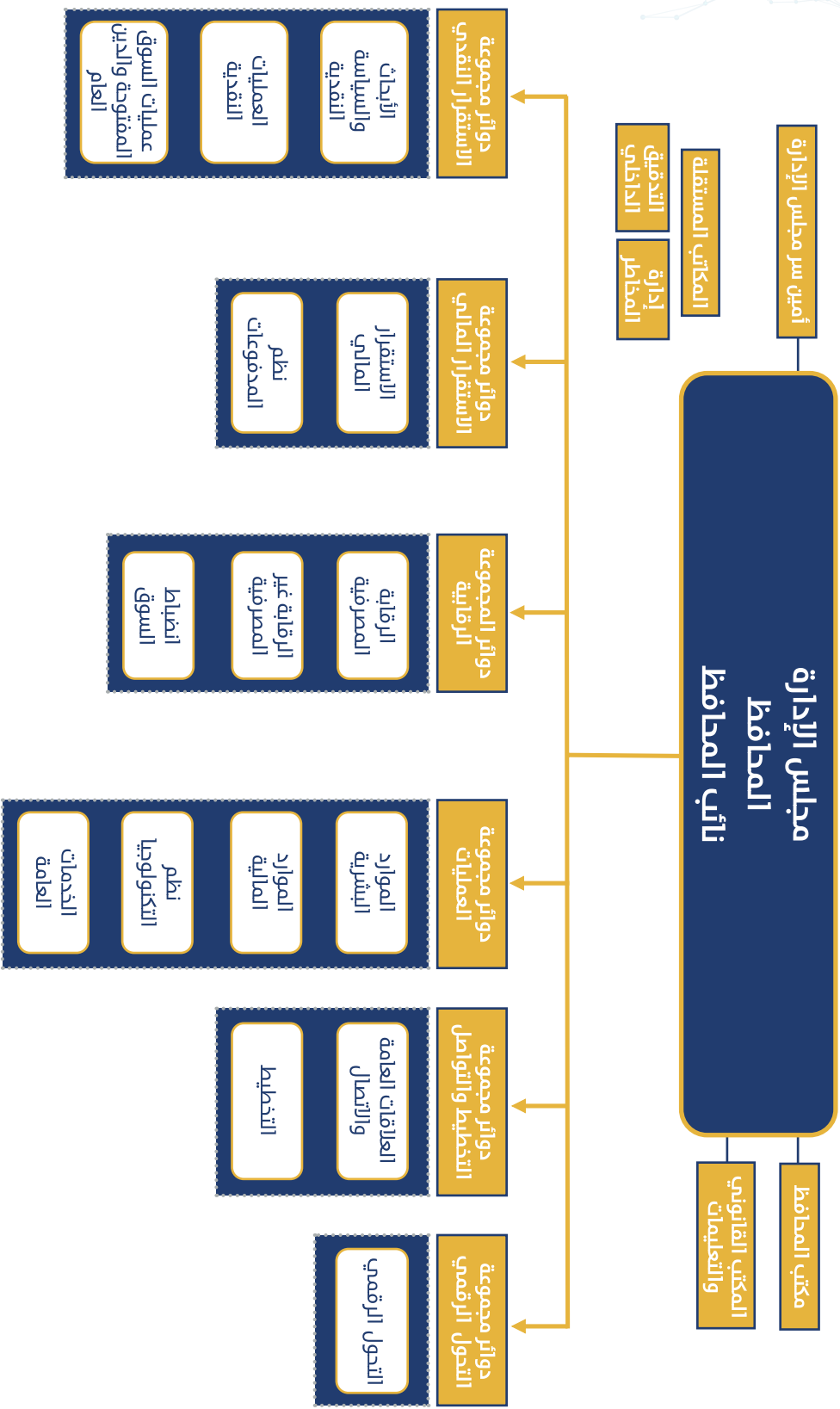
وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وموظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، ويسهم في عملية التنمية المستدامة في فلسطين.

المحافظ

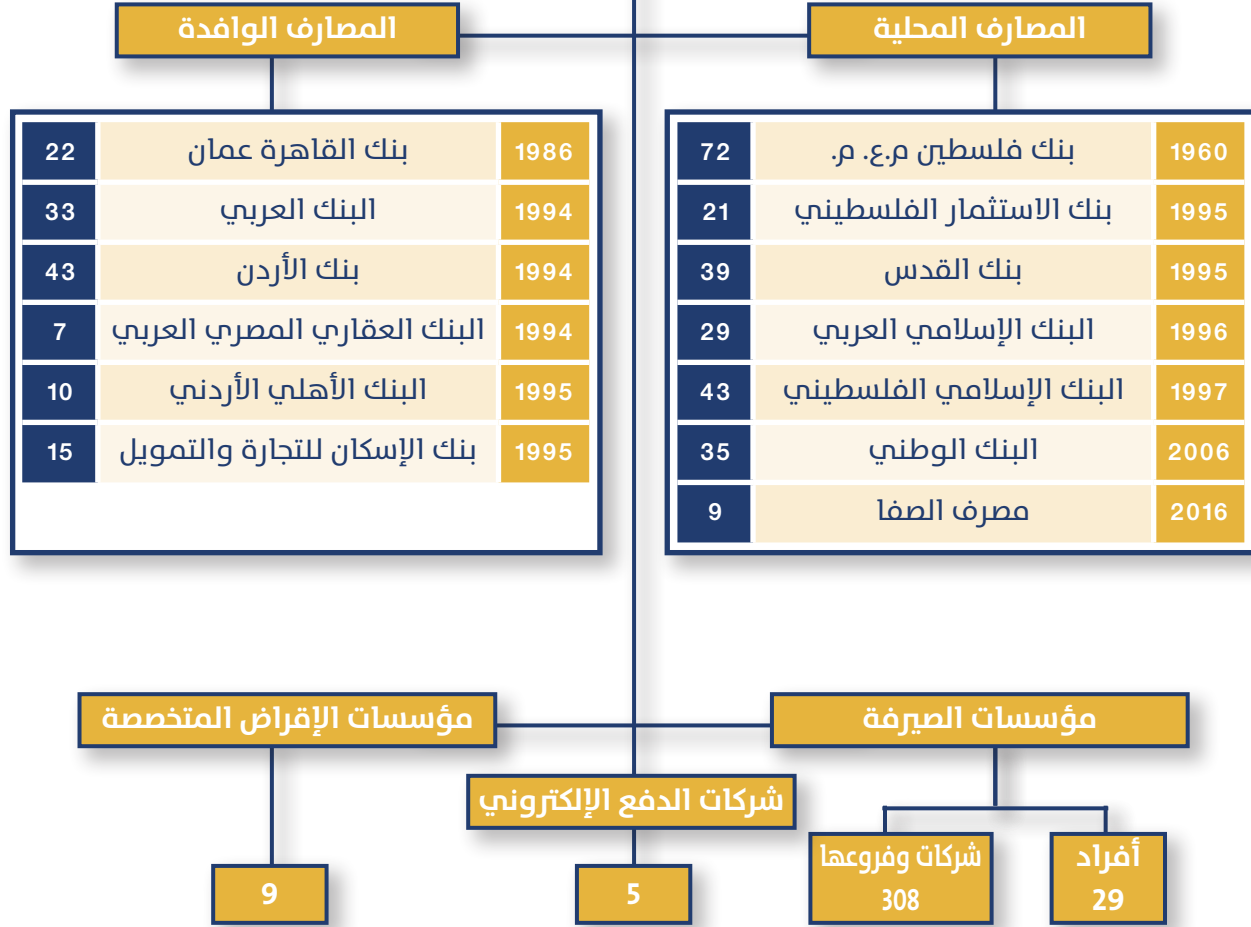
د. فراس ملحم



## الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية



## المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد كما في نهاية عام 2022



■ سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

■ عدد الفروع والمكاتب.



# الملخص التنفيذي

تأثر أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2022 بتداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا بشكل كبير، إذ تباطأ معدل النمو بشكل ملحوظ إلى 3.4٪، نزولاً من 6.3٪ في العام السابق. كما أعاق الحرب سلاسل امداد السلع الأساسية، تحديداً الطاقة والغذاء، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى منزلتين في بعض الدول (خاصة الأوروبية الأكثر تأثراً بمجريات الحرب). وقد دفعت هذه التطورات العديد من الدول إلى التشدد في سياساتها المالية والنقدية من أجل السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة وغير المسبوقة. فشهد العام 2022، زيادات متكررة لأسعار الفائدة في معظم اقتصادات العالم وهو ما أثر سلباً على الدخل الحقيقي، وعلى طلب المستهلكين، وزاد من عبء الإنفاق الاستثماري. ولم تكن فلسطين بمنأى عن هذه الأحداث، التي تسببت، إلى جانب ظروف وأوضاع فلسطين الخاصة، بالعديد من التداعيات، يمكن تلخيص أهمها بالآتي:

## تباطؤ الأداء الاقتصادي

واصل الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 استعادة نشاطه وتعافيه التدريجي من جائحة كورونا، ولكن بوتيرة أقل مما كان عليه في العام السابق، متأثراً بحالة عدم اليقين التي سادت خلال العام، جراء استمرار الضغوطات والتحديات التي عانت منها مالية الحكومة في ظل ضعف المنح والمساعدات الخارجية، والاقطاعات المستمرة والمتزايدة من إيرادات المقاصة، بالإضافة إلى تزايد حدة التوترات الأمنية والسياسية، والارتفاع غير المسبوق في مستويات الأسعار المحلية، وتراجع القوة الشرائية للمواطنين، وتأثير ذلك على الطلب المحلي بشكل عام.

فقد نما الاقتصاد بنسبة 3.9٪، مقارنة مع نمو بنحو 7.0٪ في العام 2021، ليصل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين إلى 15.6 مليار دولار، على إثر نمو اقتصاد الضفة الغربية بحوالي 3.6٪، ليبلغ نحو 12.9 مليار دولار، ونمو اقتصاد قطاع غزة بنحو 5.6٪، ليبلغ حوالي 2.7 مليار دولار. وجاء هذا النمو مدفوعاً بتزايد عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل وتحسن الاستهلاك، الذي أدى بدوره إلى تحسن قطاع التجارة، فضلاً عن تحسن قطاع الخدمات.

وانعكس هذا الأداء على مستوى معيشة المواطن الفلسطيني، مقاساً بالدخل الفردي (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، الذي ارتفع بنحو 1.2٪ (نحو 0.9٪ في الضفة الغربية، وحوالي 2.7٪ في قطاع غزة)، ليصل إلى حوالي 3,087 دولار (4,458 في الضفة الغربية، مقابل 1,257 دولار في قطاع غزة).

## ارتفاع أسعار المستهلك

ارتفع معدل التضخم في فلسطين خلال العام 2022، ليبلغ نحو 3.74٪ (3.74٪ في الضفة، مقابل 3.16٪ في قطاع غزة، و4.7٪ في مناطق القدس). وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بالزيادة الملحوظة في أسعار السلع والمواد الأساسية عالمياً، خاصة الوقود، والمواد الخام، والمواد الغذائية، جراء استمرار الاختلال في سلاسل التوريد لهذه السلع، وارتفاع تكاليف الشحن، وتداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

## تراجع معدل البطالة

بالرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي خلال العام 2022، إلا أن مستويات التوظيف قد تحسنت، سواء في السوق المحلي، أو في السوق الإسرائيلي، الأمر الذي أسهم في تراجع في معدلات البطالة إلى حوالي 24.5٪، مقارنة مع 26.4٪ في العام 2021. إذ تراجعت معدلات البطالة في الضفة الغربية من 15.5٪ في العام 2021، إلى نحو 13.1٪ في العام 2022، وفي قطاع غزة من 46.9٪ إلى 45.4٪ خلال نفس الفترة. ومع ذلك، لا تزال هذه المستويات مرتفعة، خصوصاً في قطاع غزة، وتشكل أحد أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، خاصة وأن مستويات النمو المتحققة في السنوات الأخيرة غير قادرة على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب كافة الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

كما تجدر الإشارة أن معدلات البطالة المنخفضة في الضفة (مقارنة بالقطاع) ترتبط بشكل كبير بسوق العمل الإسرائيلي، الذي استوعب نحو 17.0٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وحوالي 22.5٪ من إجمالي عمالة الضفة الغربية، وهي نسبة غير بسيطة، تعادل نحو 193 ألف عامل.



## ارتفاع العجز في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري

أدى ارتفاع الأسعار عالمياً، إلى زيادة قيمة الواردات الفلسطينية وزيادة العجز في الحساب الجاري. إذ شهد العام 2022 نمو الواردات بنحو 27.5٪، لتصل إلى حوالي 12.9 مليار دولار، فيما نمت الصادرات بنحو 12.8٪، لتصل إلى ما يقارب 3.5 مليار دولار. وقد تسبب تزايد الواردات بارتفاع ملحوظ في عجز في الميزان التجاري، وبنسبة بلغت بنحو 34.1٪، ليصل إلى حوالي 9.3 مليار دولار، أو ما نسبته 48.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 38.4٪ في العام 2021.

في غضون ذلك، شهد صافي الدخل المحول من الخارج تحسناً بنسبة 10.5٪، ليحقق فائضاً بحوالي 4.0 مليار دولار، مدفوعاً بزيادة التحويلات الخاصة، جراء زيادة عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، التي ارتفعت بنسبة 11.1٪، لتصل حوالي 3.8 مليار دولار. كذلك، شهد صافي التحويلات الجارية ارتفاعاً ملحوظاً (نحو 59٪) مقارنة بالعام السابق، ليبليغ نحو 2.5 مليار دولار.

وفي المحصلة، ارتفع العجز في الحساب الجاري بنسبة 61.1٪، ليصل إلى ما يقارب 2.9 مليار دولار، أو ما نسبته 15.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 9.8٪ في العام 2021. ومما لا شك فيه أن هذا المستوى المرتفع من عجز الحساب الجاري يرتبط بالعديد من المعوقات الهيكلية الناتجة عن القيود المفروضة من قبل إسرائيل على حركة الأفراد والبضائع ورأس المال.

## توقعات باستمرار تباطؤ النمو خلال العام 2023

تشير توقعات سلطة النقد إلى استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي في العام 2023، ليبليغ نحو 3.2٪، نزولاً من 3.9٪ خلال العام 2022. وتأتي هذه التوقعات في ظل افتراض استمرار حالة عدم اليقين المصاحبة للعديد من التطورات، وخصوصاً تلك المتعلقة باستمرار ارتفاع الأسعار، واستمرار القيود على حرية الحركة والنفوذ، والانقسام الداخلي بين الضفة والقطاع، وبقاء حجم المنح والمساعدات الخارجية دون تغيير يذكر، والاقتطاعات المستمرة والمتزايدة من إيرادات المقاصة.

وتبقى هذه النسبة عرضة لبعض التطورات الأخرى، الإيجابية أو السلبية. إذ من المتوقع أن يؤدي التعافي التدريجي المستمر في الاستهلاك الخاص، المدفوع بالزيادة المضطربة في عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، والاعتدال التدريجي في معدلات التضخم، إلى زيادة الطلب والدفع باتجاه تحسن النمو، في حين أن استمرار انخفاض النفقات العامة، وبما يشمل استمرار الدفع الجزئي لرواتب الموظفين العموميين، مع تواصل الارتفاع في مستويات الأسعار، سوف يضغط على الطلب المحلي ويدفع باتجاه مزيد من التباطؤ في النمو.

## استدامة مالية الحكومة

تشير بيانات وزارة المالية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة خلال العام 2022 (الإيرادات الضريبية وغير ضريبية، وإيرادات المقاصة) بشكل ملحوظ (18.2٪ مقارنة بالعام السابق) لتبلغ حوالي 16.5 مليار شيكل (تعادل نحو 4.9 مليار دولار). توزعت بين إيرادات مقاصة بنسبة 64٪، وإيرادات جباية محلية بنحو 36٪. وفي المقابل شهد إجمالي الإنفاق الحكومي (أساس الالتزام) ارتفاعاً بنحو 1.1٪، ليبليغ نحو 18.0 مليار شيكل (تعادل 5.3 مليار دولار)، شكلت فاتورة الأجور والرواتب نحو 45.1٪ منها، فيما بلغت حصة نفقات غير الأجور حوالي 39.9٪ منها. وأدت هذه التطورات إلى عجز في الرصيد الكلي لمالية الحكومة بنحو 1.8 مليار شيكل (تعادل 2.7٪ من الناتج المحلي).

وعادة ما يتم تمويل هذا العجز من خلال ثلاثة مصادر مختلفة: المنح والمساعدات الخارجية، والاقتراض خاصة من المصارف العاملة في فلسطين، وتراكم المتأخرات. تاريخياً، كانت المنح والمساعدات الخارجية تمثل مصدر التمويل الرئيس، لكنها أخذت بالانخفاض الحاد، إذ لم تحصل الحكومة خلال العام 2022 سوى على حوالي 1,174 مليون شيكل (تعادل نحو 344.8 مليون دولار). كما بلغ رصيد الدين الحكومي خلال العام 2022 حوالي 3.5 مليار دولار، أو ما نسبته 18.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين راکمت الحكومة التزامات إضافية خلال العام 2022 بنحو 1.6 مليار شيكل.

## قطاع مصرفي سليم معافى، يتمتع بمستوى جيد من الرسالة

يعتبر القطاع المصرفي واحداً من أكثر القطاعات استقراراً في الاقتصاد الفلسطيني، ويتمتع بدرجة كبيرة من المرونة مكنته من التعامل مع العديد من المخاطر والأزمات بمهنية عالية، مدعوماً بالرقابة الحصيفة لسلطة النقد وسياساتها وإجراءاتها المتوازنة، التي مهدت إلى انضباط هذا القطاع



وفقاً لأعلى المعايير والممارسات المصرفية العالمية، وساهمت في الحفاظ على سلامته ومثابته، وحماية أموال المودعين. وفيما يلي بعض المؤشرات الدالة على سلامة واستقرار الوضع المصرفي الفلسطيني.

- بلغ إجمالي موجودات/مطلوبات القطاع المصرفي حوالي 21.4 مليار دولار، متراجعة (محاسبياً) بنحو 1.2% عما كانت عليه في العام 2021، إثر ارتفاع قيمة الدولار مقابل الشيكل، خاصة وأن عملة الشيكل تشكل نحو 40% من موجودات هذا القطاع. علماً بأن القطاع المصرفي يحتفظ بأكثر من ثلث من موجوداته على شكل أصول سائلة لمواجهة أية التزامات طارئة والوفاء بها.
- بلغت ودائع الجمهور نحو 16.5 مليار دولار، مشكلة نحو 77% من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي.
- بلغ حجم المحفظة الائتمانية حوالي 11.0 مليار دولار، أو ما نسبته 51.6% من أصول القطاع المصرفي، لعبت دوراً حيوياً في إبقاء الاقتصاد في مسار التعافي والنمو، وفي تحسين مؤشرات العمق المالي في الاقتصاد، إذ شكلت نسبة القروض نحو 57.8% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022.
- لا تزال أصول القطاع المصرفي تتمتع بمستوى عالي من الجودة، فنسبة التعثر متدنية جداً في حدود 4.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية. كما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى حوالي 16.2%، في إشارة إلى نمو قاعدة رأسمال هذا القطاع بمستويات أعلى من مستويات النمو في الأصول المرجحة بالمخاطر، متجاوزة بذلك الحدود الدنيا وفق التعليمات الرقابية، سواء على مستوى سلطة النقد، أو على مستوى بازل III.
- بلغت حقوق ملكية القطاع المصرفي حوالي 2.2 مليار دولار، رافعاً رأسماله المدفوع إلى حوالي 1.3 مليار دولار، أو ما نسبته 57% من حقوق الملكية.
- حقق القطاع المصرفي أرباحاً صافية بقيمة 229.2 مليون دولار، مرتفعة بنحو 28.4% عما كانت عليه في نفس الفترة من العام 2021. ليرتفع بذلك معدل العائد على الأصول إلى حوالي 1.6%، والعائد على حقوق الملكية إلى حوالي 11%.
- على الرغم من ارتفاع قيمة الشيكات المقدمة للتقاص بنحو 10.5% عما كانت عليه في العام 2021، لتصل إلى حوالي 23.6 مليار دولار، إلا أن قيمة الشيكات المعادة تراجعت بنحو 1.3%، إلى حوالي 1.5 مليار دولار، مشكلة نحو 6.4% من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتقاص، مقارنة مع 7.1% في العام 2021.

ومما لا شك فيه أن هذا الأداء ما كان ليتحقق لولا سياسات وإجراءات سلطة النقد المتوازنة في مجال الرقابة والإشراف، وانضباط القطاع المصرفي وفقاً لأعلى المعايير والممارسات المصرفية العالمية، الأمر الذي مكّنه من البقاء آمناً سليماً ومعافى، قادراً على مسايرة حجم الأعباء الملقاة على عاتقه في ظل الظروف والأوضاع التي تعيشها فلسطين. وفي نفس الوقت قادراً على مواكبة أحدث التطورات في مجال الصناعة المصرفية، وبما يسهم في مزيد من مواصلة تفعيل لدوره الحيوي في الاقتصاد الفلسطيني.

فقد عملت سلطة النقد على تعزيز خطواتها وتركيز جهودها وإجراءاتها في العديد من الجوانب، خصوصاً تلك المتعلقة بالتحول الرقمي، من حيث استكمال البنية التحتية لخدمات التكنولوجيا المالية، وتطوير ونشر خدمات الدفع الإلكتروني في فلسطين باعتبارها هدفاً استراتيجياً لسلطة النقد. وتم ذلك بالتوازي مع المحافظة على سلامة واستقرار القطاع المصرفي، من خلال تعزيز وتطوير نظم المدفوعات والنظم الرقابية، وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي. بالإضافة على إجراءاتها في مجال دعم وتحفيز الاقتصاد، وغيرها من الإجراءات الأخرى.



## المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، 2018-2022

*2022	2021	2020	2019	2018	المؤشر
(معدل تغير سنوي)					الإنتاج والأسعار
3.9	7.0	11.3 -	1.4	1.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2015)
1.2	4.4	13.5 -	1.2 -	1.3 -	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
(معدل تغير سنوي)					معدل التضخم
3.7	1.2	0.7 -	1.6	0.2 -	فلسطين
3.7	1.4	0.8 -	1.8	0.4	الضفة الغربية
3.2	0.3	0.5 -	0.4	1.3 -	قطاع غزة
(كنسبة من القوى العاملة)					معدل البطالة
24.4	26.4	25.9	25.3	26.2	فلسطين
13.1	15.5	15.7	14.6	17.3	الضفة الغربية
45.4	46.9	46.6	45.1	43.1	قطاع غزة
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)					الاستهلاك والاستثمار والادخار
122.2	111.5	110.4	109.5	108.2	الاستهلاك النهائي
20.3	23.6	22.9	20.2	21.3	العام
101.9	87.9	87.5	89.3	86.9	الخاص
26.9	25.1	23.7	26.4	27.3	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
6.1	5.9	5.2	6.5	6.8	العام**
20.8	19.2	18.5	19.9	20.5	الخاص**
9.1	14.8	12.0	16.6	17.4	الادخار
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)					المالية العامة
25.8	23.8	23.3	20.0	22.2	الإيرادات العامة، منها:
9.3	8.5	7.8	7.1	8.3	إيرادات جباية محلية
16.5	15.3	15.5	13.0	13.9	إيرادات المقاصة
1.8	1.8	3.1	2.9	4.1	المنح والمساعدات الخارجية
22.7	23.3	26.6	22.5	24.2	إجمالي النفقات العامة، منها:
10.7	11.0	12.2	9.8	10.2	نفقات الأجور والرواتب
8.4	9.0	10.7	9.3	10.4	نفقات غير الأجور
0.9	0.9	1.1	1.2	1.7	النفقات التطويرية
1.8	0.1	3.8 -	3.3 -	2.9 -	الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)
3.6	1.9	0.7 -	0.5 -	1.2	الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)
18.5	21.2	23.5	16.3	14.6	الدين العام الحكومي



*2022	2021	2020	2019	2018	المؤشر
30.8	29.9	28.7	22.7	21.0	المتأخرات المتركمة
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)					القطاع الخارجي
48.8 -	38.4 -	36.6 -	38.0 -	39.5 -	الميزان التجاري
18.5	17.3	15.4	15.5	16.0	الصادرات
67.4	55.8	51.9	53.5	55.5	الواردات
20.9	20.0	16.0	17.7	17.1	صافي الدخل المحول من الخارج
20.1	19.1	15.5	17.2	16.1	منه: تعويضات العاملين في إسرائيل
12.9	8.5	8.3	9.9	9.2	التحويلات الجارية بدون مقابل
2.8	2.2	2.7	3.7	2.9	منها: للقطاع الحكومي
15.0 -	9.9 -	12.3 -	10.4 -	13.2 -	الحساب الجاري
(معدل تغير سنوي)					القطاع النقدي
1.2 -	9.0	11.0	11.1	1.7	موجودات المصارف
2.8	6.6	11.5	7.2	5.1	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
6.9	5.2	5.3	5.1	8.6	منها: تسهيلات القطاع الخاص
0.3 -	9.1	13.1	9.5	2.0	ودائع العملاء
0.3 -	8.3	13.9	10.8	3.3	منها: وداائع القطاع الخاص
2.2 -	2.7	44.5	15.0	7.2 -	أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين
5.8	7.1	0.4 -	3.3	1.1	حقوق الملكية
2.2	2.8	3.0 -	3.3	5.0	منها: رأس المال المدفوع
					بنود تذكيرية
15,612.5	15,021.1	14,037.4	15,829.0	15,616.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 100=2015)
19,112.0	18,109.0	15,531.7	17,133.5	16,276.6	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)
639.7	608.5	471.3	526.0	529.4	مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نقطة)
3.36	3.23	3.44	3.56	3.59	متوسط سعر الصرف الفعلي (شيك لكل الدولار)

\* بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.  
\*\* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.



VII.....	تقديم
VIII.....	الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية
IX.....	المؤسسات الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد
X.....	المخلص التنفيذي
1.....	الفصل الأول: الأداء الاقتصادي
3.....	الاقتصاد العالمي
5.....	الاقتصاد المحلي
6.....	الأنشطة الاقتصادية
7.....	الطلب الكلي
9.....	الأسعار والتضخم
10.....	القوى العاملة
11.....	العمالة والبطالة
12.....	الإنتاجية
13.....	معدل الأجر اليومي والقوة الشرائية
13.....	آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2023
15.....	الفصل الثاني: مالية الحكومة
17.....	الإيرادات العامة والمنح
17.....	الإيرادات العامة
18.....	المنح والمساعدات الخارجية
21.....	النفقات العامة
21.....	الإنفاق الجاري وصافي الإقراض
23.....	النفقات التطويرية
23.....	الرصيد المالي
23.....	المتأخرات
24.....	الدين العام
25.....	الملاح الرئيسية للموازنة العامة للعام 2023
27.....	الفصل الثالث: القطاع الخارجي
29.....	ميزان المدفوعات
29.....	الحساب الجاري



29.....	الميزان التجاري.....
32.....	الدخل المحول من الخارج.....
33.....	التحويلات الجارية.....
33.....	الحساب الرأسمالي والمالي.....
33.....	استدامة الحساب الجاري.....
34.....	وضع الاستثمار الدولي.....
35.....	<b>الفصل الرابع: القطاع المالي</b> .....
37.....	<b>الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية</b> .....
37.....	المحافظة على سلامة القطاع المصرفي.....
40.....	التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية.....
43.....	دعم وتشجيع النمو الاقتصادي.....
51.....	إنجازات أخرى.....
51.....	العلاقات المصرفية المراسلة.....
53.....	النشاط المالي لسلطة النقد.....
53.....	الكادر الوظيفي والتدريب.....
54.....	<b>الجزء الثاني: القطاع المصرفي الفلسطيني</b> .....
54.....	أداء القطاع المصرفي.....
55.....	تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات).....
58.....	تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات).....
62.....	أرباح القطاع المصرفي.....
63.....	وضع السيولة المحلية.....
63.....	معدلات الفائدة والصرف في السوق الفلسطيني.....
64.....	نظام المدفوعات.....
64.....	عمليات التسوية الفورية.....
65.....	حركة تداول الشيكات.....
67.....	<b>الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية</b> .....
67.....	قطاع الإقراض المتخصص.....
68.....	قطاع الصرافة.....
69.....	شركات الدفع الإلكتروني.....
70.....	قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين).....
71.....	قطاع التأمين.....
73.....	التأجير التمويلي.....
75.....	<b>الملاحق الإحصائية</b> .....



## الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

- شكل 1-1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2018 - 2022 ..... 3
- شكل 1-2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2018 - 2022 ..... 4
- شكل 1-3: أداء الاقتصاد الأردني، 2018 - 2022 ..... 5
- شكل 1-4: محركات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، 2018 - 2022 ..... 5
- شكل 1-5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2018 - 2022 ..... 6
- شكل 1-6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2021 - 2022 ..... 6
- شكل 1-7: معدل النمو الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، 2022 ..... 7
- شكل 1-8: معدلات نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2018 - 2022 ..... 7
- شكل 1-9: الاستهلاك والاستثمار نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2018 - 2022 ..... 8
- شكل 1-10: الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الحقيقي، 2021 - 2022 ..... 8
- شكل 1-11: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2018 - 2022 ..... 9
- شكل 1-12: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2018 - 2022 ..... 9
- شكل 1-13: مستويات التضخم في فلسطين، 2018 - 2022 ..... 9
- شكل 1-14: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2021 و 2022 ..... 10
- شكل 1-15: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2022 ..... 10
- شكل 1-16: توزيع العاملين في السوق المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية، 2022 ..... 11
- شكل 1-17: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2018 - 2022 ..... 11
- شكل 1-18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2022 ..... 12
- شكل 1-19: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2018 - 2022 ..... 12
- شكل 1-20: إنتاجية العامل (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2022 ..... 12
- شكل 1-21: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2018 - 2022 ..... 13
- شكل 1-22: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2023 ..... 14
- شكل 1-23: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2023 ..... 14



## الفصل الثاني: مالية الحكومة

- شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2022..... 17
- شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، 2022-2018..... 18
- شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلية (مليون شيكل)، 2022..... 21
- شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسة كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2022-2018..... 22
- شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2022..... 22
- شكل 2 - 6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي، 2022-2018. 23
- شكل 2 - 7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2022..... 23
- شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والناتج المحلي، 2022-2018..... 24
- شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2022-2018..... 24
- شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2022-2018..... 25

## الفصل الثالث: القطاع الخارجي

- شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2022..... 29
- شكل 3 - 2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2022-2018..... 29
- شكل 3 - 3: العجز التجاري نسبة للناتج المحلي 2022-2018..... 30
- شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2022..... 30
- شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2022..... 31
- شكل 3 - 6: العجز في ميزان الخدمات الفلسطيني، 2022-2018..... 31
- شكل 3 - 7: الدخل المحول من الخارج، 2022-2018..... 32
- شكل 3 - 8: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2022-2018..... 32
- شكل 3 - 9: التحويلات الجارية، 2022-2018..... 33
- شكل 3 - 10: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2022-2018..... 33
- شكل 3 - 11: وضع الاستثمار الدولي بحسب القطاعات (مليون دولار)، 2022..... 34



## الفصل الرابع: القطاع المالي

- شكل 4 - 1: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2022.....55
- شكل 4 - 2: إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) لدى القطاع المصرفي، 2018 - 2022.....55
- شكل 4 - 3: هيكل الودائع لدى القطاع المصرفي، 2022.....55
- شكل 4 - 4: هيكل وداائع العملاء، 2022.....56
- شكل 4 - 5: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2018 - 2022.....57
- شكل 4 - 6: هيكل حقوق الملكية، 2022.....57
- شكل 4 - 7: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني (مليون دولار)، 2022.....58
- شكل 4 - 8: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2018 - 2022.....59
- شكل 4 - 9: هيكل المحفظة الائتمانية، 2022.....59
- شكل 4 - 10: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2021 - 2022.....60
- شكل 4 - 11: الأرصدة لدى سلطة النقد ولدى المصارف في فلسطين وخارجها، 2021 - 2022.....61
- شكل 4 - 12: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2021 - 2022.....61
- شكل 4 - 13: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2018 - 2022.....62
- شكل 4 - 14: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2022.....62
- شكل 4 - 15: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2018 - 2022.....63
- شكل 4 - 16: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة، 2022.....63
- شكل 4 - 17: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (متوسط الفترة)، 2018 - 2022.....64
- شكل 4 - 18: هيكل الحوالات المنفذة من خلال نظام براق، 2018 - 2022.....65
- شكل 4 - 19: الشيكات المعادة كنسبة من الشيكات المتداولة، 2021 - 2022.....66
- شكل 4 - 20: هيكل أصول قطاع الإقراض المتخصص، 2018 - 2022.....67
- شكل 4 - 21: التوزيع الاقتصادي لمحفظة القروض، 2022.....68
- شكل 4 - 22: التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض، 2018 - 2022.....68
- شكل 4 - 23: قيمة وعدد المحافظ الالكترونية حسب المنطقة الجغرافية، 2022.....69
- شكل 4 - 24: عدد الحركات المنفذة، ألف حركة.....69
- شكل 4 - 25: قيمة الحركات المنفذة، مليون دولار.....69
- شكل 4 - 26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2018 - 2022.....70
- شكل 4 - 27: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم وعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2022.....70



- شكل 4 - 28: أداء البورصات العربية، 2022 ..... 71
- شكل 4 - 29: موجودات قطاع التأمين في فلسطين، 2018 - 2022 ..... 71
- شكل 4 - 30: أقساط التأمين والتعويضات المدفوعة بحسب نوع التأمين، 2020 - 2022 ..... 72
- شكل 4 - 31: الكثافة التأمينية (دولار/فرد)، 2018 - 2022 ..... 72
- شكل 4 - 32: عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي، 2018 - 2022 ..... 73

## المصادر

- صندوق 1: إجراءات لازمة لتعزيز مالية الحكومة الفلسطينية ..... 19
- صندوق 2: تقييم مستويات الشمول المالي في فلسطين 2022 ..... 48



## الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

- 77 ..... جدول (1 - 1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2018-2022
- 77 ..... جدول (1 - 2): معدلات التضخم العالمية، 2018-2022
- 78 ..... جدول (1 - 3): معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2018-2022
- 78 ..... جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2018-2022
- 78 ..... جدول (1 - 5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2018-2022
- 79 ..... جدول (1 - 6): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2018-2022
- 80 ..... جدول (1 - 7): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2018-2022
- 81 ..... جدول (1 - 8): معدلات التضخم في فلسطين، 2018-2022
- 82 ..... جدول (1 - 9): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2018-2022
- 83 ..... جدول (1 - 10): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2023

## الفصل الثاني: مالية الحكومة

- 84 ..... جدول (2 - 1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2018-2022
- 85 ..... جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2018-2022
- 85 ..... جدول (2 - 3): صافي المتأخرات السنوية المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2018-2022

## الفصل الثالث: القطاع الخارجي

- 86 ..... جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2018-2022
- 87 ..... جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2018-2021



## الفصل الرابع: القطاع المالي

- 88 ..... جدول (4 - 1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية\*، 2022-2018
- 89 ..... جدول (4 - 2): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد، 2022-2018
- 90 ..... جدول (4 - 3): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2022-2018
- 91 ..... جدول (4 - 4): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2022-2018
- 92 ..... جدول (4 - 5): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2022-2018
- 93 ..... جدول (4 - 6): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2022-2018
- 94 ..... جدول (4 - 7): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2022-2018
- 95 ..... جدول (4 - 8): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2022-2018
- 95 ..... جدول (4 - 9): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2022-2018
- 96 ..... جدول (4 - 10): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض\*، 2022-2018
- 96 ..... جدول (4 - 11): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2022-2018\*
- 97 ..... جدول (4 - 12): حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2022-2020
- 98 ..... جدول (4 - 13): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصصة، 2022-2018
- 98 ..... جدول (4 - 14): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2022-2018
- 98 ..... جدول (4 - 15): أهم البنود المالية لشركات ومحللات الصرافة في فلسطين، 2022-2018
- 99 ..... جدول (4 - 16): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2022-2018
- 100 ..... جدول (4 - 17): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2022-2018



# الفصل الأول

## الأداء الاقتصادي





واجه الاقتصاد العالمي، منذ بداية العام 2022 تحديات كبيرة، مرتبطة بتغييرات اقتصادية وجيوسياسية أثرت بشكل مباشر على أدائه، أبرزها اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتوترات المتعددة في أماكن مختلفة من العالم، والتي زادت من احتمالية حدوث اضطرابات كانت كفيلة بتقويض أداء الاقتصاد العالمي. فقد أدت الحرب إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وفي المقابل خفضت روسيا من حجم الإمدادات الطبيعية من الغاز إلى أوروبا، وأعاق تصدير الحبوب والقمح من أوكرانيا. ونتج عن ذلك زيادات حادة في أسعار السلع الأساسية، وخاصة أسعار الطاقة (النفط والفحم والغاز الطبيعي) والمعادن، والأسمدة والمواد الغذائية والحبوب. وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في معظم دول العالم إلى مستويات قياسية، الأمر الذي استدعى تدخل البنوك المركزية وتشديد إجراءات السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم، الذي أدى بدوره إلى تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي، وتعزيز قوة الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الأخرى، وتسبب في مزيد من التحديات لكثير من دول العالم، وخاصة الدول الصاعدة والنامية. كما أتر استمرار موجات الوباء في بعض البلدان (خاصة الصين)، بالرغم من تراجع حدتها، سلباً على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من العام. وقد أضافت موجات الحر والجفاف الشديدة في جميع أنحاء أوروبا، ووسط وجنوب آسيا، سبباً آخرًا لمستقبل أكثر قسوة للاقتصاد العالمي مرتبط بتغير المناخ العالمي.

ولم يكن الاقتصاد الفلسطيني استثناءً من تلك التطورات، إذ تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 3.9% في العام 2022، مقارنة مع 7.1% خلال عام 2021، نتيجة للتحديات سالفة الذكر، إضافة إلى حالة عدم اليقين الناتجة عن الوضع المالي للحكومة (تدني المساعدات الخارجية، والاقطاعات المستمرة والمتزايدة من أموال المقاصة). ويستعرض هذا الفصل أهم التطورات التي شهدتها الاقتصادات العالمية والإقليمية والمحلية خلال العام 2022.

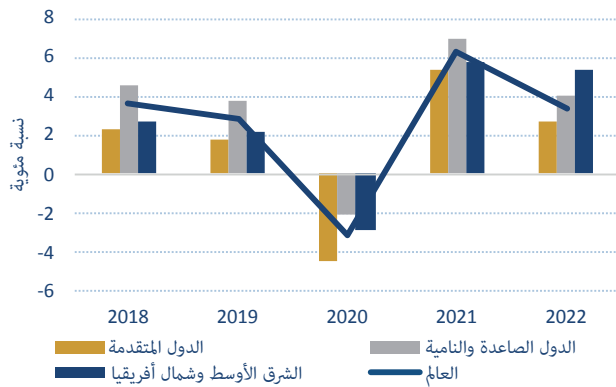
## الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2022 تباطؤاً حاداً في أدائه، بانخفاض معدل النمو إلى 3.4%، نزولاً من 6.3% في العام السابق، على إثر الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتشدد في الأوضاع المالية والنقدية في العديد من الاقتصادات وخاصة الدول المتقدمة، بالإضافة إلى التباطؤ الحاد في أداء الاقتصاد الصيني بسبب الإغلاق المتكرر وأزمة سوق العقارات المتفاقمة. وقد اختلفت وتيرة هذا التباطؤ باختلاف مجموعات الدول (الدول المتقدمة، والدول الصاعدة والنامية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وباختلاف الفترات خلال العام (بين النصف الأول من العام والنصف الثاني). ففي الاقتصادات المتقدمة، تباطأ النمو من 5.4% في العام 2021، إلى 2.7% في العام 2022، وتركز التباطؤ خلال النصف الأول من العام في الاقتصاد الأمريكي خاصةً، إذ أدت الزيادة المتكررة في معدلات الفائدة وارتفاع مستويات التضخم إلى انخفاض طلب المستهلكين نظراً لاستمرار

التآكل في الدخل الحقيقي، وزيادة عبء الإنفاق الاستثماري وخاصة السكني. كما فاقم الاقتصاد الأوروبي من وتيرة هذا التباطؤ، نظراً لكون منطقة اليورو الأكثر تأثراً بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وخصوصاً فيما يتعلق بأسعار الطاقة، التي تسببت في رفع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية أثرت بشكل مباشر على مستويات الطلب في هذه المنطقة.

كما تباطأ النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية إلى 4% في العام 2022، نزولاً من 6.9% في العام السابق. ويأتي هذا التباطؤ نتيجة للتحديات الجديدة التي فرضتها البيئة الخارجية، إذ تسبب ارتفاع أسعار الفائدة في زيادة ملحوظة في تكاليف أعباء الدين الخارجي، وزيادة الضغوط التضخمية المحلية وتفاقم أزمة تكاليف المعيشة، إلى جانب الانخفاض في حجم التدفقات الرأسمالية وتأثيرها على مستويات الاستثمار.

شكل 1 - 1: معدلات النمو العالمي حسب مجموعات الدول، 2018-2022



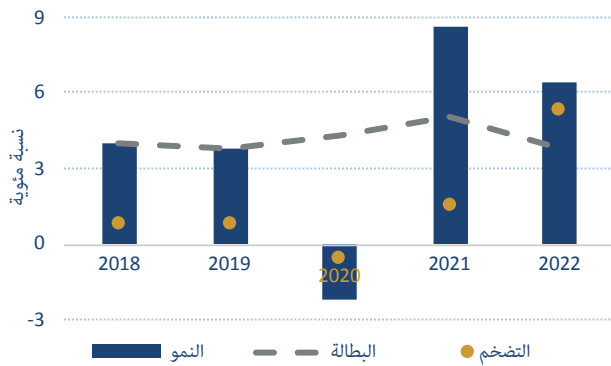
المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2023.



وتعتبر مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الوحيدة ضمن مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية التي حققت تحسناً في مستويات نموها خلال العام 2022، بتسجيلها نمواً بنسبة 5.3٪، مقارنة مع 4.6٪ في العام السابق. وقادت هذا النمو الدول المصدرة للنفط، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط، في حين واجهت الدول المستوردة للنفط والمواد الغذائية ضغوطاً متزايدة، نتيجة لتداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وبالرغم من قنامة المشهد الذي يهيمن على الاقتصاد العالمي منذ بداية هذا العام، إلا أن هذا المشهد قد تغير في النصف الثاني جراء بروز عدة عوامل ساهمت في التخفيف من حدة تباطؤ النمو. إذ شهد النصف الثاني من العام تحسناً في أسواق العمل، واستهلاك الأسر المعيشية، واستثمارات الأعمال، كما ساهم التكيف مع أزمة الطاقة في أوروبا على نحو أفضل من المتوقع في تخفيف حدة التباطؤ، إلى جانب عودة الاقتصاد الصيني إلى الانفتاح مجدداً أمام العالم، مما مهد الطريق لتعزيز وتيرة انتعاش النشاط الاقتصادي. كما تحسنت الأوضاع المالية العالمية مع بدء تراجع الضغوط التضخمية، وضعف الدولار الأمريكي مجدداً، مقارنة بارتفاع مستواه منذ البدء بالتشدد النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي منح مُتنبساً للدول الصاعدة والنامية.

## الاقتصاد الإقليمي

شكل 1 - 2: أداء الاقتصاد الإسرائيلي، 2018-2022



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2023.

استمر الانتعاش القوي للاقتصاد الإسرائيلي خلال العام 2022، وللعام الثاني على التوالي بعد الخروج من جائحة كورونا، وأثبت مرونة عالية في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. ساعده في ذلك قوة قطاع التكنولوجيا الفائقة، والاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، التي عملت على تخفيف آثار هذه الصدمات. كما جاء النمو مدعوماً أيضاً بسوق عمل قوي مع عودة معدلات البطالة والمشاركة إلى مستويات ما قبل الوباء تقريباً، وعائدات ضريبية أعلى من المتوقع، مما أدى إلى فائض في رصيد الحكومة لأول مرة منذ سنوات عديدة. فقد حقق الاقتصاد الإسرائيلي نمواً بمعدل 6.4٪ خلال العام 2022، مقارنة مع 8.6٪ في العام 2021، مدفوعاً بالزيادة السريعة في الاستهلاك الخاص، جراء تحرير جزء كبير من المدخرات التي تراكمت لدى الأسر منذ بداية الجائحة. كما ساهمت كل من الصادرات، وخاصة صادرات خدمات التكنولوجيا الفائقة، والاستثمار وبشكل رئيس الاستثمار في البناء السكني في زيادة معدل النمو المتحقق.

كما شهد الاقتصاد الإسرائيلي ارتفاعاً في مستوى التضخم إلى 5.3٪، مقارنة مع 1.5٪ في العام السابق، متجاوزاً بذلك لأول مرة في العقد الماضي (الحد الأعلى للنطاق المستهدف من بنك إسرائيل (1٪ - 3٪)). وقد بدأ تسارع التضخم منذ العام السابق، متأثراً بشكل رئيس بقيود العرض العالمية في ضوء الخروج من الجائحة، والتي تفاقمت بعد إندلاع الحرب في أوكرانيا، وكانت آثارها واضحة في أسعار الطاقة والغذاء. كما زادت مساهمة الطلب المحلي القوي في تعزيز معدل التضخم في إسرائيل هذا العام. ومع ذلك، كان معدل التضخم أقل مما هو عليه في معظم الاقتصادات المتقدمة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اعتماد إسرائيل على احتياطياتها من الغاز الطبيعي، وقوة الشيكال مقابل العملات الأخرى، وهو ما أسهم في تقليل تكلفة الاستيراد.

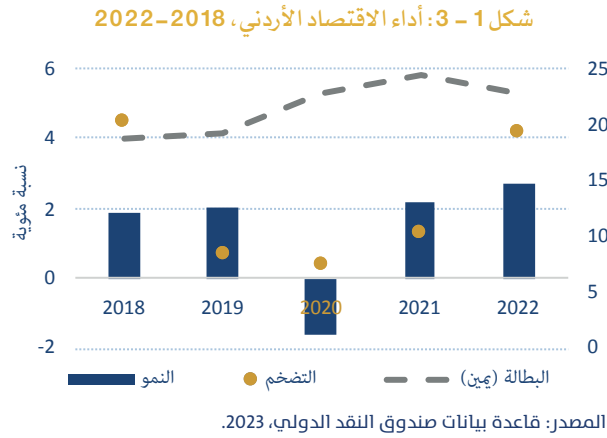
وفي محاولة للسيطرة على مستويات التضخم وتخفيضها إلى الحدود المستهدفة، قام بنك إسرائيل في بداية الربع الثاني من العام 2022 برفع سعر الفائدة عدة مرات متتالية وبشكل تدريجي من 0.1٪، إلى أن وصلت إلى 3.75٪ في نهاية العام وهو أعلى مستوى لها منذ العام 2010.

ومن ناحية أخرى، بدأ سوق العمل باستعادة تعافيه التدريجي مدعوماً بتحسّن النشاط الاقتصادي، فارتفع معدل التوظيف وانخفض معدل البطالة إلى مستويات ما قبل الجائحة، منخفضاً من 5٪ في العام 2021، إلى 3.8٪ في العام 2022.

كما استمر التحسّن في الاقتصاد الأردني للعام الثاني على التوالي، مع إعادة فتح الاقتصاد بالكامل، إذ حقق الاقتصاد نمواً بلغ 2.7٪ في العام 2022،



مقارنة مع 2.2٪ في العام السابق. وجاء هذا النمو مدفوعاً باستمرار التعافي في جميع القطاعات الاقتصادية والانتعاش القوي في السياحة، إلى جانب زيادة الصادرات نتيجة للتحسن في الطلب الخارجي على السلع والخدمات، إلا أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً أدى إلى ارتفاع كبير في فاتورة الواردات، وهو ما نبط من معدلات النمو خلال العام. وقد انعكس أثر هذا الأداء على سوق العمل، لينخفض معدل البطالة من 24.4٪ في العام 2021، إلى 22.8٪ في العام 2022.

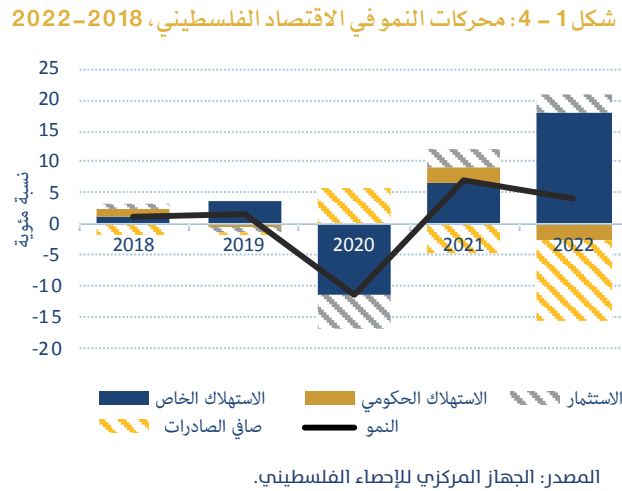


كما عانى الاقتصاد الأردني خلال العام 2022 من ارتفاع في معدل التضخم وصل إلى حوالي 4.2٪، مقارنة مع 1.3٪ في العام السابق، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2018. ومع ذلك، لا يزال هذا المعدل أقل من مثيلاته في دول المنطقة، بسبب الدعم المؤقت من قبل الحكومة للوقود، إضافة إلى عدد من تدابير ضبط الأسعار الأخرى التي تم اتخاذها في العام 2022.

وعمد البنك المركزي الأردني، كغيره من البنوك المركزية، إلى التشدد في سياسته النقدية بشكل أسرع من المتوقع، لاحتواء هذه الضغوط. وانسجماً مع ذلك، رفع البنك المركزي خلال العام 2022 أسعار الفائدة عدة مرات متتالية على جميع أدوات السياسة النقدية، لتصل في نهاية العام إلى 6.5٪، بغرض تعزيز أركان الاستقرار النقدي والمالي في الأردن، خصوصاً المحافظة على سعر صرف الدينار، إضافة إلى ضبط معدل التضخم والحفاظ على القوة الشرائية للدخل الحقيقي للمواطنين.

## الاقتصاد المحلي

على الرغم من استمرار حالة التعافي التدريجي التي بدأها الاقتصاد الفلسطيني في العام السابق بعد احتواء جائحة كورونا، إلا أن هذا التعافي قد شهد نوعاً من التباطؤ منذ بداية العام 2022، نتيجة لبروز ضغوط وتحديات جديدة، أبرزها حالة عدم اليقين الناتجة عن الوضع المالي للحكومة



(تدني المساعدات الخارجية، والاقطاعات المستمرة والمتزايدة من أموال المقاصة)، بالإضافة إلى التأثير غير المباشر للحرب الروسية الأوكرانية، جراء تأثر الاقتصاد الفلسطيني، كغيره من الاقتصادات، بتزايد الضغوط التضخمية واستمرار الارتفاع في الأسعار، وخصوصاً واردات فلسطين من الطاقة والغذاء، إلى جانب تعزيز قوة الدولار مقابل الشيكل، وهو ما أدى في المحصلة إلى تراجع الدخل الحقيقي والقوة الشرائية للأفراد.

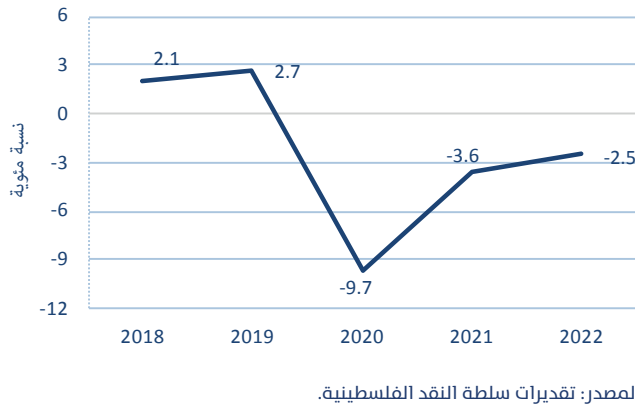
فقد حقق الاقتصاد خلال العام 2022 نمواً بنحو 3.9٪ مقارنة بالعام السابق، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 15.6 مليار دولار. وجاء هذا النمو نتيجة لتحسن كافة مكونات الطلب واستمرارها في العودة إلى مستوياتها ما قبل الجائحة، فارتفع

الاستهلاك الكلي على خلفية زيادة أعداد العاملين وخاصة في إسرائيل، مما ساهم في إنعاش حركة الأسواق التي انعكست بارتفاع مستويات الاستثمار، بالإضافة إلى تحسن التجارة الخارجية، بشقيها الصادرات والواردات. وبالإجمال، جاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بالتحسن في الضفة الغربية.



فقد حقق اقتصاد الضفة الغربية نمواً بواقع 3.6٪، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 12.9 مليار دولار. وقد جاء هذا النمو مدعوماً بالعودة التدريجية للحياة الطبيعية، وعودة عدد كبير من العمال للعمل في إسرائيل، وبالرغم من استمرار الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة في ظل استمرار الاقطاعات المستمرة والمتزايدة من أموال المقاصة، وعجز الموازنة، وتدني إيرادات المنح والمساعدات. أما في قطاع غزة، فقد نما الاقتصاد بواقع 5.6٪ مقارنة بالعام السابق، ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.7 مليار دولار، متأثراً بالاستقرار النسبي في الأوضاع الأمنية، إلى جانب السماح لعدد محدود من عمال القطاع للعمل في إسرائيل.

شكل 1 - 5: فجوة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، 2018-2022



وارتفع نصيب الفرد في الضفة الغربية بنسبة 0.9٪، وصولاً إلى 4,458 دولار، وفي قطاع غزة بنحو 2.7٪، ليبلغ 1,257 دولار.

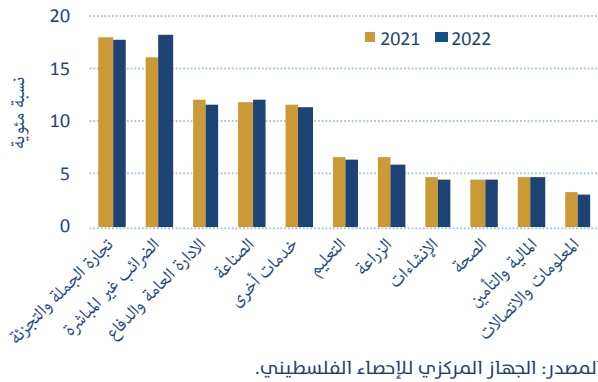
وبالرغم من هذه التطورات، إلا أن الاقتصاد لا يزال يعمل دون مستوى طاقته الكاملة، إذ لا يزال الناتج الفعلي أدنى من الناتج المحتمل (فجوة الإنتاج)<sup>(1)</sup>. فخلال العام 2022 سجلت الاقتصاد فجوة سالبة للعام الثالث على التوالي بحوالي 329 مليون دولار، أي بما يعادل 2.5٪ من حجم الإنتاج المحتمل. وتعكس الفجوة السالبة قصور الاقتصاد عن تحقيق التوظيف الأمثل لموارده المتاحة، وتراجع مستويات الكفاءة في الأداء الاقتصادي.

وفي المحصلة، انعكس التباطؤ في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 على مستوى الدخل الفردي (أحد مؤشرات رفاهية الفرد) الذي ارتفع بنحو 1.2٪، وصولاً إلى حوالي 3,087 دولار. إذ ارتفع نصيب الفرد في الضفة الغربية بنسبة 0.9٪، وصولاً إلى 4,458 دولار، وفي قطاع غزة بنحو 2.7٪، ليبلغ 1,257 دولار.

## الأنشطة الاقتصادية

يعد الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدمياً بشكل عام، إذ تشكل القيم المضافة للأنشطة الخدمية ما يقارب ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبقى مساهمة أنشطة الإنتاج السلعي محدودة بما يقارب الربع تقريباً<sup>(2)</sup>. فقد ساهمت أنشطة الخدمات بنحو 77.5٪ من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال العام 2022، توزعت بين أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنحو 17.8٪، وأنشطة الإدارة العامة والدفاع بنحو 11.7٪، ثم أنشطة التعليم بنحو 6.3٪، وأنشطة المالية والتأمين بنحو 4.7٪، والأنشطة الصحية بنحو 4.5٪، وأنشطة المعلومات والاتصالات بنحو 3.1٪، فيما شكلت أنشطة الخدمات الأخرى ما يقارب 11.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022. أما على صعيد أنشطة الإنتاج السلعي، والتي تعد الصناعة أبرزها بمساهمة بلغت نحو 12.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي، يليها كل من الزراعة والإنشاءات بنحو 6.0٪ و4.5٪، على الترتيب.

شكل 1 - 6: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2021-2022

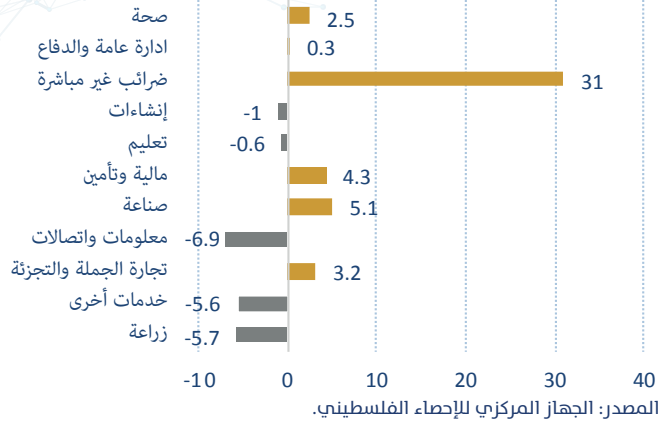


وقد تباين أداء الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2022، إذ كان نشاط الصناعة الأعلى نمواً بنحو 5.1٪ مقارنة بالعام السابق، كما نما نشاط المالية والتأمين بنحو 4.3٪، وتجارة الجملة والتجزئة بنحو 3.2٪، والصحة بنحو 2.5٪. وفي المقابل، تراجع أداء كل من نشاط المعلومات والاتصالات بنحو 6.9٪، والزراعة بنحو 5.7٪ خلال نفس الفترة، كما تراجع نشاط الإنشاءات والتعليم بنحو 1.0٪ و0.6٪ على الترتيب. وقد أسفر هذا الأداء لجميع الأنشطة عن زيادة حصيللة الضرائب غير المباشرة بنسبة 31٪ عما كانت عليه في العام السابق.

(1) فجوة الإنتاج تمثل الفرق بين الناتج المحلي الفعلي (مستثنى منه مضافي الضرائب غير المباشرة) والناتج المحلي المحتمل (أو حجم الإنتاج الذي يمكن تحقيقه إذا ما توفرت الظروف الملائمة على المدى البعيد في ظل حالة التوازن الاقتصادي ومستوى التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية).  
(2) تضم أنشطة الخدمات كلًا من أنشطة التجارة، والأنشطة المالية والتأمين، والمعلومات والاتصالات، والتعليم، والصحة، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية والخدمات الأخرى (النقل والتخزين، وخدمات الإقامة والطعام، والأنشطة العقارية والإيجارية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والعمل الاجتماعي، والفنون والترفيه والتسليّة وغيرها). أما الأنشطة الإنتاجية فتضم كلًا من الزراعة والصناعة والإنشاءات.



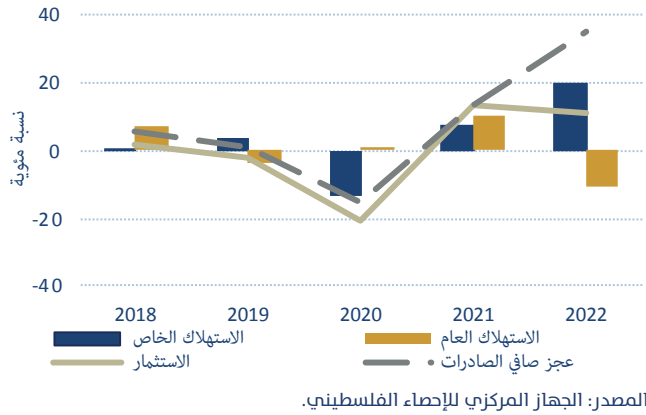
شكل 1 - 7: معدل النمو الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، 2022



فعلى مستوى أنشطة الإنتاج السلعي، ساهم نشاط الصناعة بنحو 0.6 نقطة مئوية من معدل النمو المتحقق، فيما أدى تراجع نشاطي الزراعة والإنشاءات إلى تثبيط النمو بنحو 0.4، و0.1 نقطة مئوية على الترتيب. أما على مستوى أنشطة الخدمات، فساهم نشاط التجارة بنحو 0.6 نقطة مئوية في النمو المتحقق، كما ساهم نشاط المالية والتأمين بنحو 0.2 نقطة مئوية، ونشاط الصحة والعمل الاجتماعي بنحو 0.1 نقطة مئوية، فيما ساهمت أنشطة النقل والتخزين، والإدارة العامة والدفاع، والأنشطة العقارية والإيجارية مجتمعة بنحو 0.1 نقطة مئوية. في حين عمل نشاط الاتصالات على تثبيط النمو المتحقق بنحو 0.2 نقطة مئوية.

## الطلب الكلي

شكل 1 - 8: معدلات نمو مكونات الطلب الكلي الحقيقي في فلسطين، 2018-2022



وقد انعكست هذه التغيرات في القيمة المضافة المتولدة من مختلف الأنشطة في مدى إسهامها في معدل النمو، فزيادة القيمة المضافة لنشاط معين تؤدي إلى زيادة مساهمته في معدل النمو، والعكس صحيح. وخلال العام 2022، وفي ضوء النمو المتواضع للعديد من القطاعات الاقتصادية وتراجع بعضها الآخر، كانت مساهمة أنشطة مجموعتي الخدمات، والإنتاج السلعي، في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.9 نقطة مئوية للأولى، ونحو 0.2 نقطة مئوية للثانية، في حين جاء الإسهام الأكبر من صافي الضرائب غير المباشرة وبحوالي 2.8 نقطة مئوية من النمو المتوقع.

بالرغم من تحديات العام 2022، وما نتج عنها من ارتفاع كبير في الأسعار المحلية، وتصادد وتيرة التوترات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، إلا أن جميع مكونات الطلب الكلي شهدت مزيداً من التحسن، باستثناء الاستهلاك الحكومي. فقد شهد الاستهلاك الخاص، المكون الأبرز في الناتج المحلي الفلسطيني، نمواً بنحو 20.5٪، مدفوعاً بزيادة أعداد العاملين في إسرائيل، وتحسن دخل الفرد، وزيادة معدل الأجر اليومي. كما نما الاستثمار بنحو 11.3٪ في ضوء استمرار تعافي النشاط الاقتصادي وعودته إلى ما كان عليه قبل أزمة كورونا. أما الاستهلاك الحكومي فقد تراجع بنحو 10.5٪، نتيجة لاستمرار الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة في ظل اقتطاع جزء كبير من أموال المقاصة من قبل

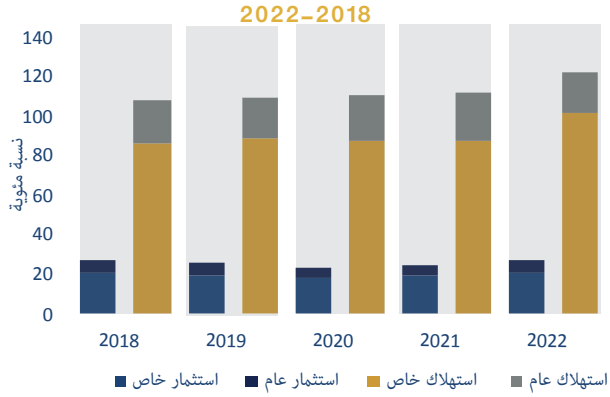
الجانب الإسرائيلي، وشح المنح والمساعدات المقدمة لدعم الخزينة، وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بكامل الالتزامات المرتبة عليها. كما استمر التحسن في مكونات التجارة الخارجية للعام الثاني على التوالي بعد الضرر الكبير الذي لحق بهذا القطاع خلال الجائحة، إذ ارتفع كل من الصادرات والواردات بواقع 6.2٪، و25.7٪، على الترتيب، إذ تسببت زيادة الطلب الكلي في زيادة ملحوظة في حجم الواردات، وهو ما أدى إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 35.4٪، ليلبلغ نحو 7.5 مليار دولار، مشكلاً نحو 47.8٪ الناتج الإجمالي المحلي خلال نفس الفترة.

أما على الصعيد الجغرافي، فقد نما الاستهلاك الخاص في الضفة الغربية بحوالي 20.4٪، في ضوء زيادة أعداد العاملين في السوق المحلي وفي إسرائيل والمستعمرات، إلى جانب ارتفاع معدل الأجر اليومي. كما شهد الاستثمار ارتفاعاً للعام الثاني على التوالي وبواقع 11.2٪. وعلى العكس من ذلك، تراجع الاستهلاك الحكومي بنحو 11.3٪ على خلفية الأزمة المالية للحكومة. وفي ذات السياق، ارتفعت الصادرات بنحو 5.5٪، مقابل زيادة الواردات بنسبة 24.3٪، وهو ما أدى في المحصلة إلى زيادة العجز التجاري من 4.5 مليار دولار في العام 2021، إلى ما يقارب الـ 6.1 مليار دولار في العام 2022.



ولم يختلف الحال في قطاع غزة، إذ نما الاستهلاك الخاص بنحو 23.9٪، كما ارتفع الإنفاق الاستثماري بنحو 13٪، عطفاً على الزيادة الملحوظة في الاستثمار بغير المباني، في حين انخفض الاستهلاك الحكومي بواقع 7.8٪. كما ارتفع كل من الصادرات والواردات بواقع 19.7٪، و23.9٪، على الترتيب، مما أسفر عن زيادة العجز التجاري بنحو 36.5٪، ليصل إلى نحو 1.3 مليار دولار خلال العام 2022.

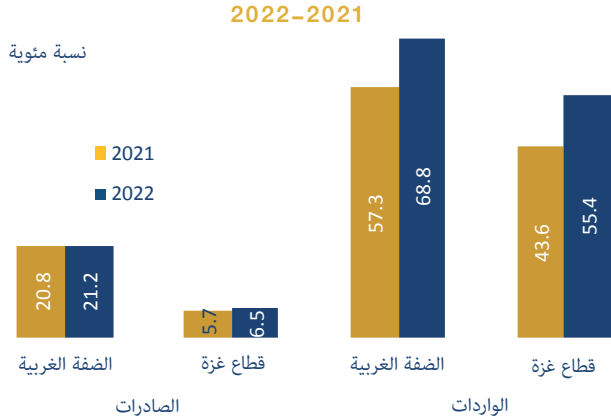
شكل 1 - 9: الاستهلاك والاستثمار نسبة للنتائج المحلي الحقيقي،



المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

والعودة التدريجية لنشاط وحركة الأسواق. وقد وصلت مساهمة الاستثمار في الضفة الغربية إلى 30.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت هذه النسبة نحو 10.7٪ في قطاع غزة.

شكل 1 - 10: الصادرات والواردات نسبة للنتائج المحلي الحقيقي،



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وعلى مستوى مساهمة مكونات الطلب الكلي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد جاءت المساهمة الأكبر من الاستهلاك الكلي، متجاوزة قيمة مجمل الناتج المحلي، وبنحو 122.2٪ (بواقع 101.9٪ للاستهلاك الخاص، و20.3٪ للاستهلاك العام). ففي الضفة الغربية، شكل الاستهلاك الكلي نحو 118.4٪ من الناتج المحلي (99.7٪ للاستهلاك الخاص، و18.7٪ للاستهلاك العام)، في حين وصلت مساهمة الاستهلاك الكلي في قطاع غزة نحو 140.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي (112.3٪ استهلاك خاص، و28.2٪ استهلاك عام). أما بالنسبة للاستثمار، فعلى الرغم من تدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاستهلاك، إلا أن مساهمته قد ارتفعت خلال العام 2022 إلى ما يقارب 26.9٪ (بواقع 20.8٪ الاستثمار الخاص، و6.1٪ الاستثمار العام)، مستفيدة من استمرار حالة التحسن الاقتصادي

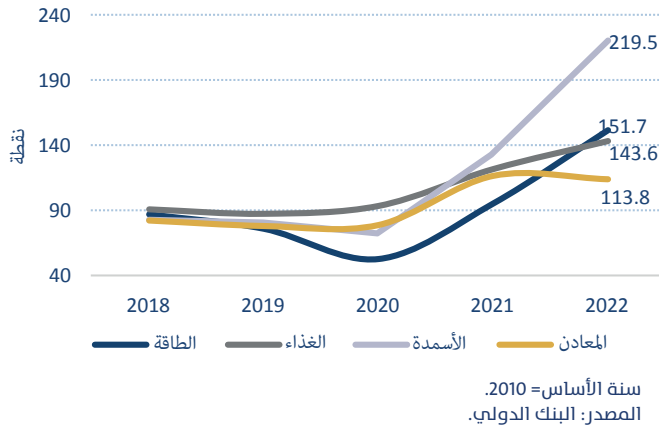
وفيما يتعلق بحصة التجارة الخارجية، فقد ارتفعت نسبة عجز الميزان التجاري للناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية من 36.5٪ في العام 2021، وصولاً إلى 47.6٪ خلال العام 2022، وذلك على خلفية زيادة حصة الواردات إلى نحو 68.8٪، مقارنة مع نحو 21.2٪ حصة الصادرات من الناتج المحلي. كذلك الحال في قطاع غزة، إذ ارتفعت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الحقيقي من 37.8٪ في 2021، إلى 48.9٪ في 2022، عطفاً على زيادة حصة الصادرات بدرجة أقل من الزيادة الحاصلة في حصة الواردات من الناتج المحلي، وبنحو 6.5٪ للأولى، مقابل 55.4٪ للثانية. وتأتي تلك التطورات في إطار عودة حركة التجارة العالمية، إلى جانب ارتفاع أسعار المستوردات، نتيجة لمعدلات التضخم العالية التي شهدتها معظم دول العالم، وهو ما ساهم في زيادة التسرب للخارج نتيجة اعتماد الاستهلاك الفلسطيني على الواردات.

وبشكل عام، يشير هذا التحليل إلى تدني حجم الصادرات الفلسطينية مقارنة بحجم الواردات (نحو 28.1٪ من حجم الواردات)، وبواقع 30.8٪ في الضفة الغربية، وبشكل أكثر حدة في قطاع غزة مشكلاً 11.8٪ من الواردات. ويعزى ذلك إلى العديد من العوامل، أبرزها ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، جزاء المعوقات والقيود المفروضة من قبل الاحتلال على حرية الحركة والتنقل والنفاذ، وضعف البنية التحتية، إلى جانب بعض العوامل الداخلية المتعلقة بهيكلية الاقتصاد.



## الأسعار والتضخم

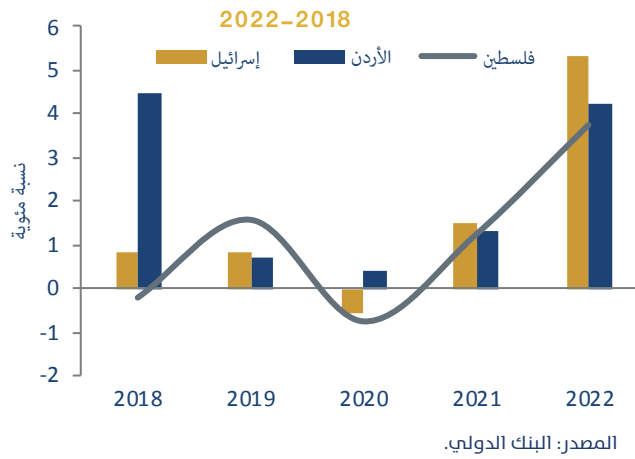
شكل 1 - 11: مؤشرات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، 2022-2018



تواصلت الارتفاعات المتواترة في أسعار السلع الأساسية خلال العام 2022، نتيجة للعديد من العوامل، في مقدمتها الحرب الروسية الأوكرانية، والعقوبات الغربية على روسيا بما في ذلك حظر استيراد ونقل الصادرات الروسية المتعلقة بالطاقة. وكذلك وقف روسيا تزويد أوروبا بالغاز وبعض السلع الأساسية الأخرى، مما أدى إلى ارتفاعات ملحوظة في مستويات الأسعار العالمية. ويضاف إلى ذلك استمرار أزمة نقص الإمدادات، وبقاء العرض قاصراً على تلبية الطلب المؤجل منذ فترة الاغلاقات السابقة في ظل أزمة كورونا. فقد ارتفع مؤشر أسعار الغذاء العالمية خلال العام 2022 بنحو 18٪ بالمقارنة مع العام السابق، في حين بلغت الزيادة في مؤشر أسعار الطاقة نحو 59٪، مقابل انخفاض أسعار المعادن بنحو 2.2٪.

وقد انعكست الارتفاعات الملموسة في أسعار السلع الأساسية، وفي أسعار السلع الأخرى على معدلات التضخم العالمية، لترتفع بين العامين 2021 و2022 من قرابة 4.7٪ إلى 8.7٪. فقد ارتفع معدل التضخم في الدول المتقدمة، من 3.1٪ إلى 7.3٪، وفي مجموعة الدول الصاعدة والنامية، من

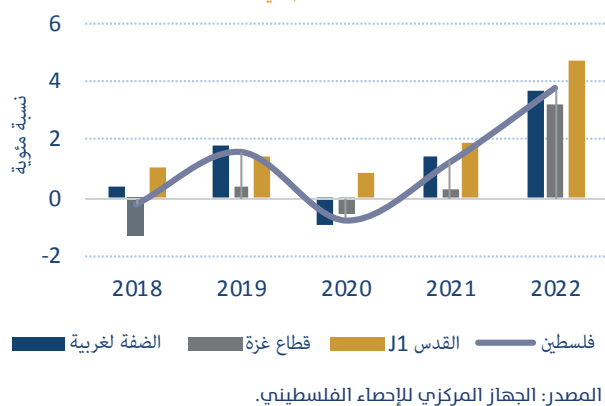
شكل 1 - 12: معدل التضخم في فلسطين وبعض الشركاء التجاريين، 2022-2018



5.9٪ إلى 9.8٪. وعلى المستوى الإقليمي، شهدت اقتصادات المنطقة ارتفاعات عامة، لكن أقل حدة من تلك المرصودة عالمياً، لا سيما في دول الجوار، إذ تشير بيانات صندوق النقد الدولي، إلى ارتفاع معدل التضخم في كل من الأردن وإسرائيل بنحو 4.2٪ و5.3٪ على الترتيب، خلال العام 2022 مقارنة بالعام السابق.

وفي فلسطين، تأثرت الأسعار بمجموعة العوامل والتطورات الخارجية سائلة الذكر، وبشكل أخص التطورات التي أدت إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد. وتحديدًا تلك المرتبطة بارتفاع أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية، إلى جانب ارتفاع معدلات تضخم في الدول الشريكة تجارياً لفلسطين، علاوة على ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، مما يعني أن السلع المستوردة أصبحت أغلى بعملة الشيكل.

شكل 1 - 13: مستويات التضخم في فلسطين، 2022-2018

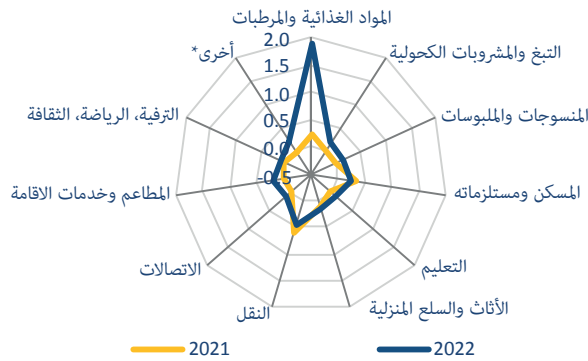


وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم في كافة المناطق الجغرافية. ففي الضفة الغربية، ارتفعت الأسعار بنحو 3.7٪ في العام 2022، مقارنة بجوالي 1.4٪ في العام 2021، كذلك ارتفعت في قطاع غزة بنحو 3.2٪ مقارنة مع 0.3٪ خلال الفترة نفسها. كما لا تزال مستويات الأسعار ومعدلات التضخم في المنطقة المسماة (J1) من محافظة القدس<sup>(3)</sup> الأعلى قياساً لمناطق الوطن الأخرى، إذ ارتفعت بنحو 4.7٪ خلال العام 2022، مقارنة مع 1.9٪ خلال العام السابق. وعلى المستوى الكلي، سجلت فلسطين تضخماً بواقع 3.7٪ خلال العام 2022، مقارنة بنحو 1.2٪ خلال العام السابق.

(3) ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضم الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله الضفة الغربية في العام 1967.



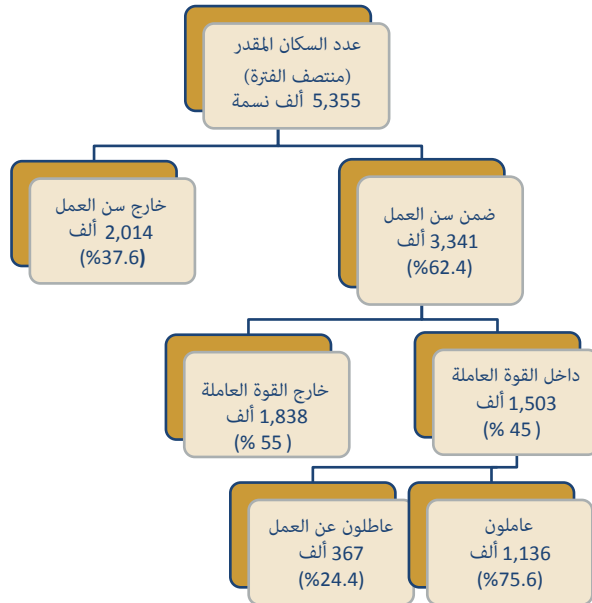
شكل 1 - 14: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم المحلي، 2021 و 2022



\* تشمل الرعاية الصحية، والسلع والخدمات الثقافية والترفيهية، وخدمات المطاعم والمقاهي، وسلع وخدمات متنوعة أخرى.  
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد شهدت غالبية المجموعات السعرية ارتفاعات متباينة في أسعارها، وعلى رأسها مجموعة المواد الغذائية والمرطبات، إذ أسهمت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بحوالي 1.9 نقطة مئوية في معدل التضخم، مما يعني أن نحو نصف التضخم المتحقق في فلسطين خلال العام 2022 مرده بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، جراء ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية. وساهمت مجموعة النقل في زيادة معدل التضخم بنحو 0.4 نقطة مئوية، نتيجة لتضاعف أسعار الطاقة في العالم، والذي امتد بدوره إلى بعض المجموعات السعرية الأخرى، ومن ضمنها المسكن ومستلزماته من كهرباء وغاز وغيرها، وأسهم ارتفاع أسعار هذه المجموعة برفع التضخم المحلي بنحو 0.3 نقطة مئوية، تلاه الارتفاع في أسعار مجموعة المطاعم وخدمات الإقامة، ومجموعة التبغ والمشروبات الكحولية، ومجموعة المنسوجات والملبوسات، التي ساهمت كل منهما على حدى في زيادة معدل التضخم بنحو 0.2 نقطة مئوية. أما مجموعة الأثاث والسلع المنزلية، ومجموعة خدمات التعليم، ومجموعة الاتصالات، فقد ساهمت كل مجموعة منها بزيادة معدل التضخم بنحو 0.1 نقطة مئوية.

شكل 1 - 15: الإطار العام للقوى العاملة الفلسطينية، 2022



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

## القوى العاملة

بلغ عدد سكان فلسطينيين في العام 2022 حوالي 5.4 مليون نسمة (منهم 3.2 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 2.2 مليون في قطاع غزة) بحسب الإسقاطات السكانية المبنية على نتائج التعداد العام للسكان 2017. وتميزت وتيرة نمو السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالثبات عند قرابة 2.2٪، و2.9٪ على الترتيب. ومع ذلك، تعتبر نسبة الزيادة السكانية في فلسطين مرتفعة بالقياس إلى النسب العالمية (1.0٪) بحسب آخر البيانات الصادرة عن البنك الدولي. ويتسم المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمعاً قديماً، وهو ما انعكس سلباً على عدد الأفراد داخل القوى العاملة، إذ شكل الأفراد تحت سن 18 سنة ما نسبته 44٪ من إجمالي عدد السكان في فلسطين في العام 2022، بحسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتعتبر هذه النسبة أعلى من المستوى العالمي الذي بلغ نحو 34.9٪، والمستوى العربي الذي بلغ نحو 37.3٪ خلال نفس الفترة<sup>(4)</sup>.

وبالرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي، استمر الارتفاع في معدل المشاركة

والتوظيف والاستيعاب، ليصل إلى 45٪، مقارنة مع 43.4٪ في العام السابق. ومع ذلك لا تزال نسبة المشاركة منخفضة نسبياً بالقياس إلى المعدلات العالمية والإقليمية، مما يعني أن أكثر من نصف السكان في سن العمل خارج القوى العاملة، ولا يسهمون فعلياً في العملية الانتاجية. ويعزى ذلك في جزء منه إلى التدني الشديد لمشاركة الإناث في سوق العمل، والتي تعتبر من ضمن أقل المعدلات عالمياً، مسجلة 18.6٪ في العام 2022، مقابل 70.7٪ للذكور. ويضاف إلى ذلك التجزئة الجغرافية وعدم التوافق المكاني بين القوى العاملة ونمو التوظيف.

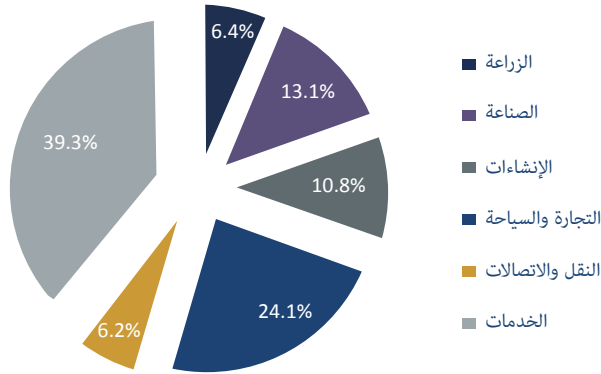


## العمالة والبطالة

أدى استمرار النمو الاقتصادي خلال العام 2022 إلى زيادة أعداد العاملين بنسبة 9.7% مقارنة بالعام السابق، وذلك على خلفية استحداث لما يقارب 100 ألف فرصة عمل جديدة، توزعت بالتساوي بين سوق العمل المحلي، وسوق العمل الإسرائيلي، ليرتفع بذلك عدد العاملين إلى نحو 1,136 ألف عامل. فقد ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية بنحو 4.6%، ليصل إلى نحو 658 ألف عامل، في حين شهدت أعداد العاملين في قطاع غزة زيادة بنسبة 9.8%، ليبليغ 285 ألف عامل. كما ساهم سوق العمل في إسرائيل والمستعمرات في استيعاب نحو 17% من إجمالي العاملين الفلسطينيين، أو ما يعادل 193 ألف عامل (الأعلى منذ عدة سنوات)، معظمهم من الضفة الغربية، وهو ما يفسر الفجوة الكبيرة بين مستويات البطالة في الضفة والقطاع. ومن منظورٍ آخر، استوعب القطاع الخاص نحو 61.5% من إجمالي العاملين في السوق المحلي (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات).

أما من حيث توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فقد أظهرت البيانات ارتفاع حصة العاملين في قطاع الخدمات من 34.5% في العام 2021، إلى 39.3% العام 2022، وفي قطاع التجارة والسياحة من 21.8% إلى 24.1%، وفي قطاع الصناعة من 12.4% إلى 13.1%، وفي قطاع النقل والاتصالات من 5.8% إلى 6.2% خلال نفس الفترة. وفي المقابل انخفضت حصة العاملين في قطاع الإنشاءات من 18.8% إلى 10.8%، وفي قطاع الزراعة من 6.7% إلى 6.4% خلال نفس الفترة.

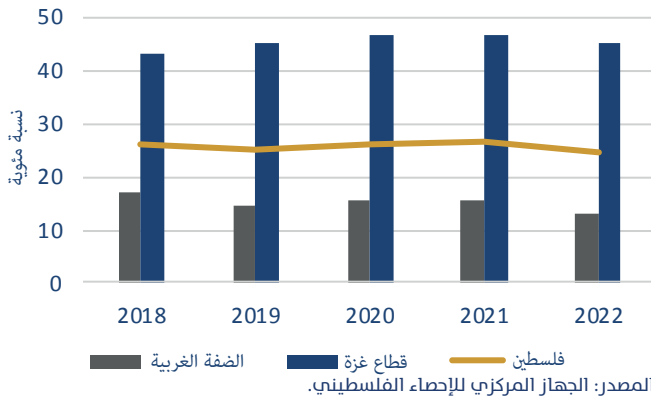
شكل 1 - 16: توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، 2022



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويذكر أنه وبالرغم من تغير نسب التوزيع القطاعي للعاملين، إلا أن قطاعي التجارة والخدمات لا يزالان المساهمين الأكبرين في استيعاب العمالة الفلسطينية، وبما يزيد عن 63% من العاملين في سوق العمل الفلسطيني، وهو ما انعكس أيضاً في مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 1 - 17: معدلات البطالة بحسب التوزيع الجغرافي، 2018-2022

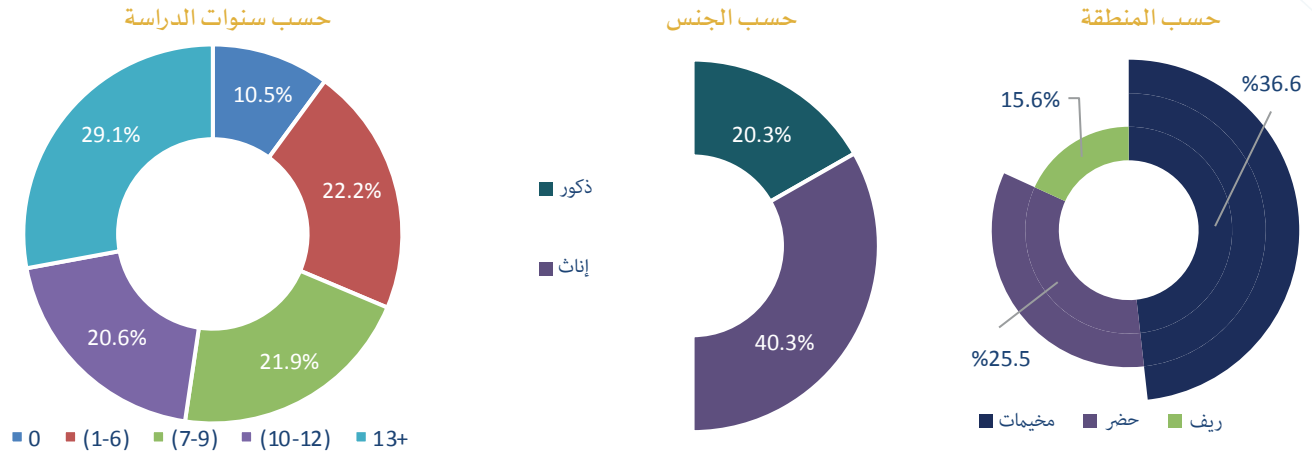


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ونتيجة لاستمرار النمو والتحسين الاقتصادي من جهة، واستيعاب سوق العمل في إسرائيل لعدد إضافي من العمال الفلسطينيين من جهة أخرى، فقد انخفض معدل البطالة من 26.4% في العام 2021، إلى 24.4% في العام 2022، متأثرة بتراجعها في الضفة الغربية من 15.5% إلى 13.1%، وفي قطاع غزة من 46.9% إلى 45.4% الجدير ذكره أن معدلات البطالة ترتفع في فلسطين بشكل ملحوظ بين أوساط الإناث (نحو 42.9%) جراء مجموعة من العوامل الاجتماعية وظروف العمل وغيرها، خاصة اللواتي يتمتعن بمستوى أكاديمي مرتفع (13 سنة دراسية فأكثر)، الأمر الذي يحرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من الاستثمار في تعليمهن. وفي نفس السياق، ترتفع معدلات البطالة في المخيمات عنها في التجمعات الحضرية والريفية، كما ترتفع البطالة مع زيادة عدد سنوات الدراسة.



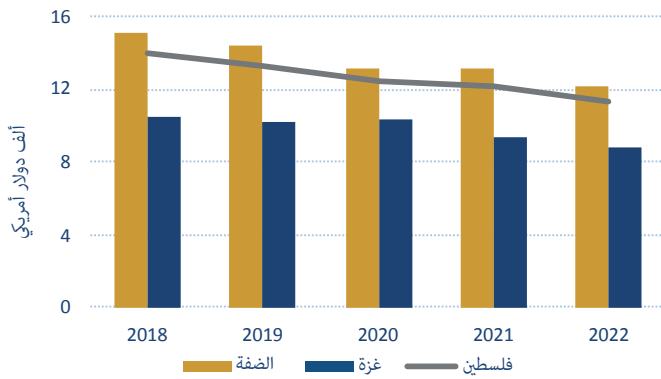
شكل 1 - 18: معدل البطالة بحسب المنطقة والجنس والتعليم، 2022



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

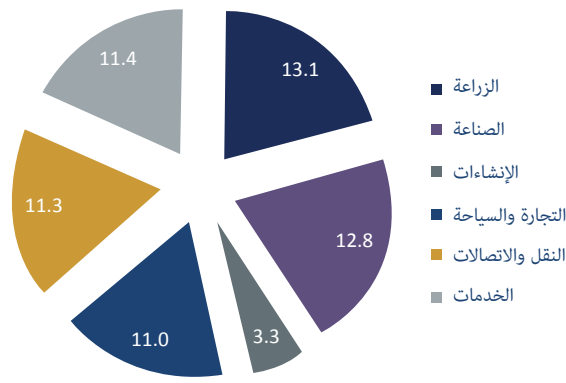
## الإنتاجية

شكل 1 - 19: إنتاجية العامل الفلسطيني، 2018-2022



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 1 - 20: إنتاجية العامل (ألف دولار) حسب النشاط الاقتصادي، 2022



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شهد العام 2022 انخفاض إنتاجية العاملين في السوق المحلي بنحو 7.3% مقارنة بالعام الماضي، لتبلغ حوالي 11.3 ألف دولار للعامل الواحد، نتيجة زيادة أعداد العاملين بشكل أكبر من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي بأسعار التكلفة<sup>(5)</sup>. وتتباين إنتاجية العامل بين شقي الوطن، مع بقائها في قطاع غزة دون مثيلتها في الضفة الغربية جراء الحصار والإغلاق، والتي تبلغ نحو 8.8 ألف دولار للعامل الواحد، متراجعة بما يقارب 5.2% مقارنة بالعام السابق. أما في الضفة الغربية فقد بلغ متوسط إنتاجية العامل نحو 12.1 ألف دولار، بالرغم من انخفاضها بنحو 8% مقارنة بالعام السابق.

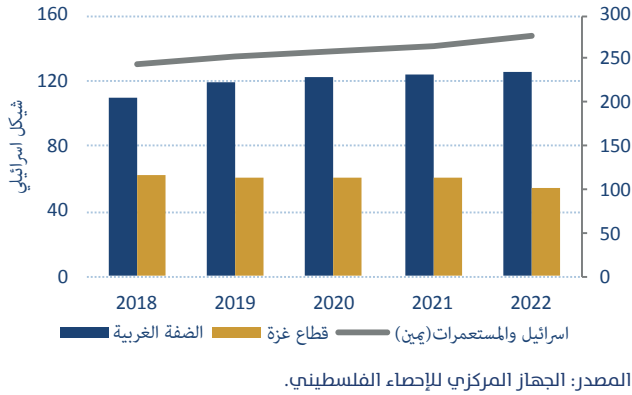
كما تباينت الإنتاجية بشكل كبير عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة نتيجة لعدة اعتبارات، أبرزها نسبة العمالة إلى رأس المال. إذ غالباً ما تنخفض إنتاجية العامل في الأنشطة كثيفة العمالة مقارنة مع الأنشطة كثيفة رأس المال. ومع ذلك، فقد تراجعت الإنتاجية خلال العام 2022 لجميع العاملين في الأنشطة الاقتصادية، إذ تراجعت في قطاع الإنشاءات بحوالي 10.6% (إلى 3.3 ألف دولار للعامل الواحد) باعتباره أحد الأنشطة كثيفة العمالة، كما تراجعت في قطاع الزراعة بنحو 7.2% (لتبلغ حوالي 13.1 ألف دولار لكل عامل)، وفي قطاع التجارة والسياحة بنحو 11.1% (لتبلغ 11 ألف دولار لكل عامل)، وفي قطاع الصناعة بنحو 11.3% (لتبلغ 12.8 آلاف دولار لكل عامل). وفي ظل هذا التراجع في إنتاجية العامل، يتبين أن الاقتصاد الفلسطيني لم يتمكن من الاستفادة من الزيادة التي طرأت على أعداد العاملين.

(5) تم احتساب إنتاجية العامل بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة على عدد العاملين.



## معدل الأجر اليومي والقوة الشرائية

شكل 1-21: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمالة الفلسطينية، 2018-2022



ارتفع معدل الأجر اليومي في فلسطين خلال العام 2022 مقارنة بالعام السابق، بحوالي 5.3% في المتوسط، ليبلغ 143.7 شيكل، على خلفية ارتفاع متوسطات الأجور للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات بالدرجة الأولى، ومن ثم أجور العاملين في القطاع العام، وبشكل أقل للعاملين في القطاع الخاص. إذ تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات بنحو 4.1%، ليبلغ 276.9 شيكل، تلاه ارتفاع أجر العاملين في الضفة الغربية (السوق المحلي) بواقع 0.6%، وصولاً إلى 125.1 شيكل. وعلى العكس من ذلك، فقد تراجع الأجر اليومي للعاملين في قطاع غزة بنحو 9.1%، لتبلغ 54.8 شيكل. ويذكر في هذا السياق، أن ارتفاع مستويات الأجور للعاملين

الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، من شأنه دفع مستويات الأجور للعاملين في السوق المحلي (تجديداً للضفة الغربية) إلى الارتفاع، ويولد مزيداً من الفروقات بين معدلات الأجور بين شطري الوطن، إذ لا تتجاوز أجور العاملين في قطاع غزة نصف الأجرة اليومية للعاملين في الضفة الغربية.

وتمثل التباينات الحالية في مستوى الأجر استمراراً لظروف النمو المتفاوتة في مناطق العمل خلال السنوات الماضية. فخلال السنوات العشر الأخيرة على سبيل المثال، نمت أن أجور العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمعدل سنوي بلغ 5.4% في المتوسط، في حين ارتفعت أجور العاملين في الضفة الغربية بقرابة 3.7% في المتوسط، أما في قطاع غزة، فإن النمو في الأجور لا يكاد يذكر (0.04% في المتوسط خلال نفس الفترة)، نظراً للضعف الاقتصادي وحالة التوتر السياسي وانعكاسات ذلك على سوق العمل ومستويات الاستثمار.

أما على مستوى الأجر الحقيقي، فقد ساهمت مستويات التضخم في تثبيط أثر الزيادة في الأجر الاسمي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، لترتفع أجورهم الحقيقية بنحو 0.4%. في حين تراجعت الأجور الحقيقية للعاملين في الضفة الغربية بنحو 3.1%. كما ساهم التضخم في قطاع غزة بمزيد من الانخفاض في الأجر الاسمي للعاملين، ليتآكل الأجر الحقيقي للعاملين في القطاع بنحو 12.3%. أما على مستوى فلسطين، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية بنحو 1.6% مقارنة بالعام السابق. ومن ناحية أخرى، أدى تحسن سعر صرف الدولار (الدينار) مقابل الشيكل إلى تحسن القدرة الشرائية للأفراد الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم بهذه العملة. فقد ارتفع متوسط سعر صرف الدولار (الدينار) مقابل الشيكل بنحو 3.8% خلال العام، وهو ما زاد من القدرة الشرائية بنفس هذه النسبة تقريباً.

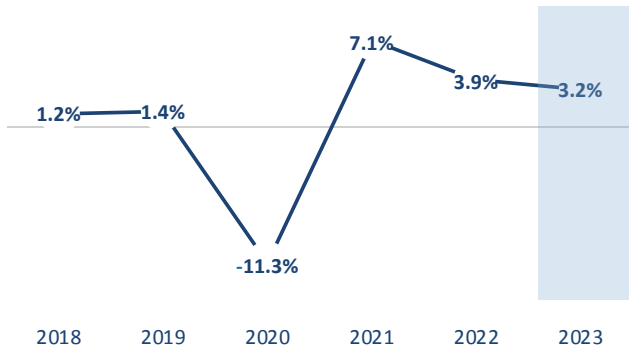
## آفاق الاقتصاد الفلسطيني في العام 2023

تشير تنبؤات سلطة النقد، إلى مزيد من التباطؤ في نمو الاقتصاد خلال العام 2023 إلى حوالي 3.2%، مقارنة مع نمو بحوالي 3.9% خلال العام 2022 بحسب البيانات الأولية. ومن المتوقع أن يكون هذا النمو مدفوعاً في جانب الطلب بنمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي، الذي يتوقع أن يسهم بنسبة 1.1% في النمو (0.7% للاستهلاك الخاص، والاستهلاك العام بنسبة 0.4%). كما يتوقع أن يسهم الاستثمار بحوالي 2.4% من النمو خلال 2023. كما تشير التنبؤات إلى مساهمة الصادرات بنحو 0.5%، في حين ستعمل الواردات على تثبيط معدل النمو المتوقع بنسبة 0.8%.

أما على مستوى مساهمة جانب العرض، فتشير التنبؤات إلى مساهمة قطاع الخدمات بأعلى نسبة في معدل النمو، بحوالي 1.2%، يتبعه قطاع التجارة بنحو 0.5%، وقطاع التعدين والصناعات التحويلية بحوالي 0.4%، وقطاع الإدارة العامة بقرابة 0.3%، ومن ثم قطاع الإنشاءات وقطاع النقل والمواصلات بنسبة 0.2% لكل منهما، وقطاعي الخدمات المالية بنسبة 0.15%، ونفس النسبة لقطاع المعلومات والاتصالات، وأخيراً قطاع الزراعة بنسبة 0.1%. كما تشير التوقعات إلى انخفاض طفيف في معدلات البطالة، إلى 23.9%، مقارنة مع 24.4% في العام 2022. في حين يتوقع



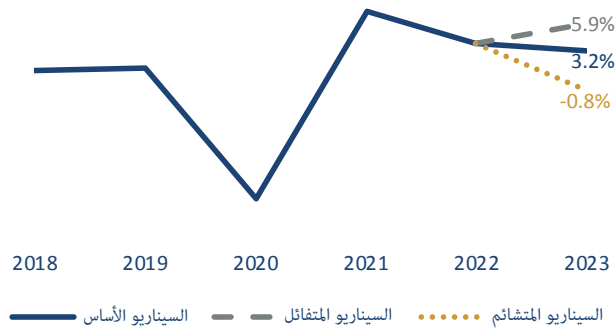
### شكل 1 - 22: تنبؤات النمو الاقتصادي للعام 2023



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وتتضمن هذه التنبؤات تحليلاً لبعض الصدمات التي يتوقع، في حال حدوثها، أن تنعكس بشكل إيجابي أو سلبي على الأداء الاقتصادي المرتقب في المدى القصير. فمن ناحية، قد يتعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل) تتمثل في تحسن الوضع المالي للحكومة جراء التحسن في مستويات المنح والمساعدات الدولية، وارتفاع نسبي في إيرادات المقاصة، وارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بوتيرة أعلى من المتوقع، وزيادة التحويلات المالية للقطاع الخاص بمعدل أعلى من معدلها في العام السابق. وفي ضوء هذه الافتراضات، يتوقع تحسن مستوى الاستهلاك الكلي، وزيادة الاستثمار، وانتعاش حركة التجارة الخارجية، مما قد يرفع معدل النمو الاقتصادي إلى نحو 5.9٪، ويسهم في خفض معدلات البطالة إلى ما يقارب 23.2٪، وتحسن دخل الفرد الحقيقي بنحو 3.6٪.

### شكل 1 - 23: المخاطر المحتملة على نمو الاقتصاد الفلسطيني، 2023



المصدر: تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية.

نمو مستوى الدخل الفردي بحوالي 1٪ فقط مقارنة مع العام 2022. ويعزى التباطؤ في النمو، إلى استمرار الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية، وحالة عدم اليقين الناتجة عن الوضع المالي للحكومة، بالإضافة إلى التأثير غير المباشر للحرب الروسية الأوكرانية على واردات فلسطين من الوقود والغذاء، وهو ما يتوقع أن يؤدي في المحصلة إلى استمرار تراجع الدخل الحقيقي والقوة الشرائية للأفراد، ومن ثم تباطؤ مستويات الاستهلاك والاستثمار، وتباطؤ النمو الاقتصادي، مع افتراض عدم حدوث أي تغير في الوضع السياسي القائم المرتبط مع الجانب الإسرائيلي.

وتتضمن هذه التنبؤات تحليلاً لبعض الصدمات التي يتوقع، في حال

حدوثها، أن تنعكس بشكل إيجابي أو سلبي على الأداء الاقتصادي المرتقب في المدى القصير. فمن ناحية، قد يتعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل) تتمثل في تحسن الوضع المالي للحكومة جراء التحسن في مستويات المنح والمساعدات الدولية، وارتفاع نسبي في إيرادات المقاصة، وارتفاع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بوتيرة أعلى من المتوقع، وزيادة التحويلات المالية للقطاع الخاص بمعدل أعلى من معدلها في العام السابق. وفي ضوء هذه الافتراضات، يتوقع تحسن مستوى الاستهلاك الكلي، وزيادة الاستثمار، وانتعاش حركة التجارة الخارجية، مما قد يرفع معدل النمو الاقتصادي إلى نحو 5.9٪، ويسهم في خفض معدلات البطالة إلى ما يقارب 23.2٪، وتحسن دخل الفرد الحقيقي بنحو 3.6٪.

وعلى العكس من ذلك، من المحتمل أن يزداد الوضع القائم سوءاً (السيناريو المتشائم)، من خلال تزايد الاقطاعات من إيرادات المقاصة، وتزايد التراجع في تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل جراء استمرار تراجع أعدادهم واكتساب الدولار مزيد القوة مقابل الشيكل، وانخفاض التحويلات للقطاع الخاص عن مستواها في العام السابق، واستمرار الارتفاع في أسعار المواد الخام والمواد الغذائية، بالإضافة إلى تواصل الارتفاع في معدلات الفائدة المحلية بالتزامن مع التطورات الاقتصادية العالمية. وفي ظل هذه الافتراضات، من المتوقع انكماش الاقتصاد بنحو 0.8٪، وزيادة مستويات البطالة إلى ما يقارب الـ 25.5٪، وتراجع دخل الفرد الحقيقي بنحو 3.0٪.



# الفصل الثاني

## مالية الحكومة





## نظرة عامة

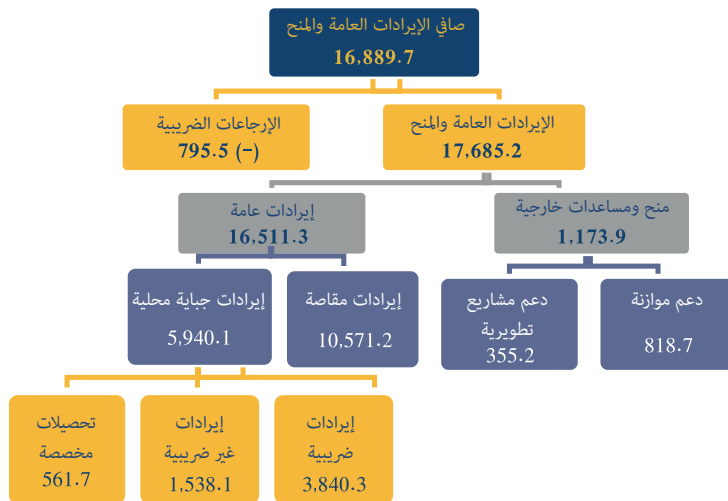
شهد العام 2022 تحسناً نسبياً في أداء مالية الحكومة، إلا أن هذا الأداء لا يزال هشاً وغير مستدام، جراء العديد من الضغوط والتحديات الناتجة عن الاقطاعات الإسرائيلية المستمرة والمتكررة من المستحقات الفلسطينية (أموال المقاصة) وارتهاؤها للأوضاع السياسية، بالإضافة إلى استمرار تدني حجم المنح والمساعدات الخارجية، التي وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من عشرة أعوام، إذ لم تتجاوز نسبة المنح والمساعدات المقدمة فعلياً أكثر من 65.9% من تلك المستهدفة بحسب موازنة العام 2022، وهو ما زاد من صعوبة وتعقيد وضع المالية العامة. وفي المحصلة لم تستطع الحكومة الوفاء بكامل التزاماتها المستحقة والنفقات المترتبة عليها، وهو ما أدى إلى تراكم مزيد من المتأخرات على الحكومة. ويسلط هذا الفصل الضوء على أهم التطورات التي شهدتها مالية الحكومة الفلسطينية خلال العام 2022.

## الإيرادات العامة والمنح

شهد العام 2022 ارتفاع إيرادات الجباية المحلية، وكذلك إيرادات المقاصة، فيما بقيت المنح والمساعدات الخارجية عند أدنى مستوياتها. وبذلك تكون الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً قد ارتفعت بنسبة 17.9% مقارنة مع العام السابق، لتبلغ حوالي 17.7 مليار شيكل. كما شهد هذا العام أيضاً ارتفاع الإيرادات الضريبية بما يقارب 2.7 ضعف العام السابق، لتبلغ حوالي 0.8 مليار شيكل. وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح المحصلة فعلياً بنسبة 14.9% خلال العام 2022 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 16.9 مليار شيكل.

## الإيرادات العامة

شكل 2 - 1: هيكل الإيرادات العامة والمنح (مليون شيكل)، 2022



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

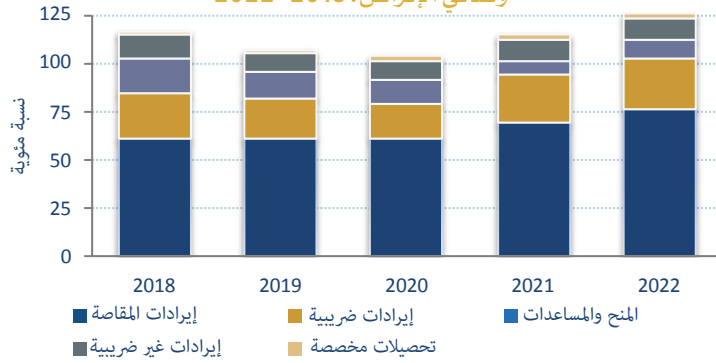
ارتفعت الإيرادات العامة المحصلة خلال العام 2022 بنسبة 18.2% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 16.5 مليار شيكل، مستفيدة من استمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية (بالرغم من تباطؤ معدلات النمو)، والإصلاحات التي قامت بها الحكومة في مجال المالية العامة، إضافة إلى الارتفاع العام في الأسعار، وهو ما أدى أيضاً إلى ارتفاع قيمة الواردات، التي انعكست في زيادة حجم التحصيلات الضريبية، وأثرت إيجاباً على الإيرادات الحكومية. وتوزعت الإيرادات العامة بين إيرادات المقاصة بنسبة 64%، وإيرادات الجباية المحلية بنحو 36% (منها 23.3% إيرادات ضريبية، و9.3% إيرادات غير ضريبية، و3.4% تحصيلات مخصصة). وقد ارتفعت نسبة العبء الضريبي (أو الجهد الضريبي) إلى الناتج المحلي الإجمالي، لتبلغ نحو 25.8% خلال العام 2022، مقارنة بنسبة تقارب 23.8% خلال العام 2021<sup>(6)</sup>.

ويشير تحليل مكونات الإيرادات العامة إلى ارتفاع إيرادات المقاصة بنحو 17.6% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ ما يقارب 10.6 مليار شيكل. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة مستويات الأسعار عالمياً، وبالتالي زيادة فاتورة الواردات الفلسطينية، والتي من شأنها زيادة حجم التحصيلات الضريبية المترتبة عليها (ضريبة القيمة المضافة والجمارك). وتتكون إيرادات المقاصة بشكل أساسي من الإيرادات الجمركية التي تشكل نحو 44.8%، والإيرادات من المحروقات التي شكلت نحو 29.3%، وإيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 24.3%، فيما شكلت إيرادات ضريبة الدخل والشراء والإيرادات الأخرى نحو 1.7% من إجمالي إيرادات المقاصة خلال العام 2022<sup>(7)</sup>. الجدير ذكره أن إيرادات المقاصة تعتبر المصدر الأكبر لإيرادات الحكومة، وغطت ما نسبته 75.5% من إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال العام 2022 (وفقاً للأساس النقدي). وبالتالي فإن أي

(6) يتمثل العبء الضريبي (الجهد الضريبي) في حجم الضرائب التي تحببها الحكومة بمختلف أشكالها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. (7) مساهمة الضرائب المذكورة في إيرادات المقاصة محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفاصيل بحسب الأساس النقدي.



شكل 2 - 2: الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الإنفاق الجاري  
وصافي الإقراض، 2018-2022



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

تشوه أو خلل فيها، يشوه بنود الموازنة العامة، ويحد بشكل كبير من قدرة الحكومة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها.

كما ارتفعت إيرادات الجباية المحلية خلال العام 2022 بشكل ملحوظ، وبنسبة 19.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 5.9 مليار شيكل، مستفيدة من نمو النشاط الاقتصادي، إضافة إلى الارتفاع العام في الأسعار وهو ما انعكس في زيادة حجم التحصيلات الضريبية. وتوزعت هذه الإيرادات بين إيرادات ضريبية بنحو 64.6%، مقابل 25.9% للإيرادات غير الضريبية، ونحو 9.5% حصة المتحصلات المخصصة. وقد ساهمت إيرادات الجباية المحلية في تغطية نحو 42.4% من النفقات الجارية وصافي الإقراض.

وعلى مستوى التطورات في مكونات إيرادات الجباية المحلية، فقد شهد العام 2022 ارتفاعاً بنحو 19.2% في حجم الإيرادات الضريبية مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 3.8 مليار شيكل، ساهمت في تغطية نحو 27.4% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 24.7% في العام 2021. وتوزعت الإيرادات الضريبية بين إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 37%، مرتفعة بحوالي 18.6%، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل، والإيرادات الجمركية بنحو 28.7%، وبقية 1.1 مليار شيكل، مرتفعة بنسبة 17.8%، فيما بلغت حصة إيرادات ضريبة الدخل نحو 24.4%، مرتفعة بنحو 29.9%، وبحوالي 0.9 مليار شيكل، بينما ساهمت إيرادات مكوس السجائر بنحو 9.2%، أو ما يعادل 354.8 مليون شيكل. أما الإيرادات المتحصلة من ضريبة الأملاك ومكوس المشروبات، فقد ساهمت بنحو 0.6% من الإيرادات الضريبية، وبما يعادل 21.7 مليون شيكل.

كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية خلال العام 2022 بما نسبته 18.3%، لتبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل، ولترتفع مساهمتها في تغطية النفقات الجارية وصافي الإقراض إلى ما نسبته 11%، مقارنة بنحو 10% في العام 2021، وتشكل ما يقارب 25.9% من إيرادات الجباية المحلية. أما المتحصلات المخصصة فقد ارتفعت خلال العام 2022 إلى حوالي 561.7 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 458.2 مليون شيكل خلال العام السابق، مشكلة نحو 9.5% من إيرادات الجباية المحلية، وساهمت في تغطية نحو 4% من النفقات الجارية وصافي الإقراض خلال نفس الفترة.

## المنح والمساعدات الخارجية

لم يختلف العام 2022 كثيراً عن العام السابق، والذي يعتبر من أسوأ الأعوام على صعيد المنح والمساعدات الخارجية، التي بقيت عند مستويات متدنية جداً، في حدود 1.2 مليار شيكل، مقارنة مع حوالي المليار شيكل خلال العام 2021، وهي في أدنى مستوياتها منذ أكثر من عشرة أعوام. واستقرت حصتها من صافي الإيرادات العامة والمنح عند نحو 7%، نفس نسبة العام 2021، وساهمت في تغطية نحو 8.4% من النفقات الجارية وصافي الإقراض، مقارنة بنحو 7.9% خلال نفس الفترة.

وبشكل عام، تشكل المنح والمساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة، وتوزعت بين منح لدعم الموازنة بحوالي 0.8 مليار شيكل، ومنح لدعم المشاريع التطويرية بحوالي 0.4 مليار شيكل. كما تسهم في تخفيض العجز الحكومي، فخلال العام 2022 أسهمت المنح والمساعدات الخارجية في خفض العجز الحكومي من 1.8 مليار شيكل (على أساس الالتزام) قبل الدعم، إلى نحو 0.6 مليار شيكل بعد الدعم.



## صندوق 1: إجراءات لتعزيز مالية الحكومة الفلسطينية

كرس اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في العام 1994 حالة معقدة من التبعية والتحكم في الموارد المالية الفلسطينية. فقد أتاح هذا الاتفاق لإسرائيل مجموعة من القنوات تمارس من خلالها ضغط اقتصادي ومالي وسياسي على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى الحكومة الفلسطينية بشكل خاص (إيرادات المقاصة، وحركة التجارة، والعمالة الفلسطينية في إسرائيل، والسيولة النقدية). ورغم أن هذه القنوات قد تبدو اقتصادية في طبيعتها، لكنها سياسية محضة في جوهرها وأبعادها، إذ تسببت هذه القنوات على مدار العقود الثلاثة الماضية بالعديد من الأزمات المالية والاقتصادية، وأحدثت تدهوراً وتشوهاً في العديد من المؤشرات الاقتصادية، التي أثرت على مجمل حياة المواطن الفلسطيني.

فعلى مدار السنوات الماضية عانت موازنة الحكومة الفلسطينية من اختلالات هيكلية مزمنة، ارتبط جزء كبير منها بطبيعة العلاقة التي أوجدها اتفاق باريس مع الجانب الإسرائيلي، وجزء آخر بتداعيات الإجراءات أحادية الجانب التي قام بها الجانب الإسرائيلي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمنطقة (ج) من الضفة الغربية، وبإيرادات المقاصة (الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الشراء، وضريبة البترول، وضريبة الدخل). فموجب اتفاق باريس الاقتصادي تتولى إسرائيل نيابة عن الحكومة الفلسطينية مهمة جباية الضرائب المفروضة على السلع التي يستوردها الاقتصاد الفلسطيني من إسرائيل أو من خلالها، على أن يتم تحويل هذه الإيرادات إلى الجانب الفلسطيني في الأسبوع الأول من كل شهر، بعد اقتطاع ما نسبته 3% منها كعمولة إدارية.

وقد شكلت هذه الإيرادات صمام أمان للحكومة الفلسطينية، فهي تشكل في المتوسط نحو 65% من إجمالي الإيرادات الفلسطينية، وتسهم في تغطية أكثر من 50% من إجمالي النفقات الجارية، كما تسهم في تغطية كامل فاتورة رواتب الموظفين العموميين تقريباً. لكن عانت هذه الإيرادات على مدار السنوات الماضية من العديد من الإجراءات أحادية الجانب، فبالإضافة إلى الـ3% التي يقتطعها الجانب الإسرائيلي كعمولة إدارية، تعرضت هذه الإيرادات إلى اقتطاعات متكررة ومتزايدة، من خلال عمليات التسرب، وخصم دفعات بدلاً من استهلاك الكهرباء والماء والتحويلات الطبية وغيرها، واحتجاز وخصم مبالغ مقابل القضايا المرفوعة من الإسرائيليين ضد السلطة الفلسطينية، ومقابل ما تدفعه الحكومة الفلسطينية كرواتب وأجور لأسر الشهداء والأسرى. هذا بالإضافة إلى وقف تحويلها إلى الجانب الفلسطيني أكثر من مرة، الأمر الذي أدخل الحكومة الفلسطينية في العديد من الأزمات.

وبدون هذه الإيرادات لا تستطيع الحكومة الوفاء بكامل الالتزامات المترتبة عليها، كما حصل خلال العامين الماضيين، التي عانت خلالهما الحكومة من أزمة مالية أقل ما يمكن أن يقال عنها بالخانقة، جراء هذه الاقتطاعات المتكررة والمتزايدة، والتي تزامنت مع أزمة الجائحة الصحية، وشُح في حجم المنح والمساعدات الخارجية، الأمر الذي دفع الحكومة الفلسطينية نحو مزيد من الاقتراض، خصوصاً الاقتراض المحلي من الجهاز المصرفي، للوفاء الجزئي بالالتزامات المترتبة عليها، إلى جانب تراكم مزيد من المتأخرات تجاه مؤسسات القطاع الخاص المتعاقد والمتعاملة مع الحكومة.

ومنذ بداية هذه الأزمة والحكومة تدعو كافة الأطراف ذات العلاقة، وخصوصاً الولايات المتحدة، إلى التدخل لحث إسرائيل على التوقف عن إجراءاتها الأحادية. ويعد مضي أكثر من عامين على هذه الأزمة، فقد طالعنا الصحف ومواقع التواصل في أيار 2023 عن نية الجانب الإسرائيلي اتخاذ بعض الإجراءات، لتعزيز مكانة الحكومة الفلسطينية اقتصادياً، وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:



## الرسوم المتأتية من السفر عبر معبر الكرامة

نص اتفاق باريس الاقتصادي على ترتيب معين لتقاسم الرسوم التي يجمعها الجانب الإسرائيلي من المسافرين الذين يغادرون عبر معبر الكرامة إلى الأردن، والتي حددها الاتفاق بمبلغ 26 دولاراً لكل مسافر، يتم تقاسمها مناصفة بين الجانبين، مع اقتطاع دولار واحد من الحصة الفلسطينية لصالح الجانب الإسرائيلي بدل خدمات (صيانة وتطوير المعبر)، أي أن الجانب الإسرائيلي يحصل على 14 دولاراً، مقابل 12 دولاراً للجانب الفلسطيني. وربطت الاتفاقية هذا التقسيم بعدد المسافرين السنوي، إذ يتم احتساب الحصة الفلسطينية والإسرائيلية بموجب هذا التقسيم لغاية (750 ألف) مسافر سنوياً. وفي حال تجاوز عدد المسافرين هذا الرقم، يصبح التقسيم بواقع 16 دولاراً للجانب الفلسطيني، و10 دولارات للجانب الإسرائيلي.

ومع أن الجانب الإسرائيلي قام وبشكل أحادي برفع هذه الرسوم عدة مرات منذ العام 1994 بذريعة تغير سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (من 26 دولار إلى 36 دولاراً في العام 2008، وإلى 44 دولاراً في العام 2013، إلى أن وصلت في الوقت الراهن إلى حوالي 50 دولاراً)، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى زيادة متناسبة في الإيرادات المحولة إلى الحكومة الفلسطينية على الرغم من زيادة العدد الإجمالي للمسافرين. هذا بالإضافة إلى عدم قيام الجانب الإسرائيلي بتحويل كامل الحصة الفلسطينية المستحقة من الرسوم المحددة في الاتفاقية والبالغة 26 دولاراً، الأمر الذي أوجد حالة خلاف دائم بين الطرفين على هذه المستحقات.

## تعديل عمولة ضريبة البلو الخاصة بالوقود

شملت الإجراءات الإسرائيلية إمكانية إلغاء أو تخفيض العمولة الإدارية (3%) عن المبالغ المحصلة مقابل ضريبة البلو التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على أسعار المحروقات التي يتم توريدها إلى الأراضي الفلسطينية. من الجدير بالذكر أن ضريبة البلو تشكل أكثر 40% من أسعار المحروقات. وبناء على تصريحات صحفية لكل من رئيس الوزراء ووزير المالية الفلسطيني فإن هذا التعديل سوف يوفر على خزينة الحكومة ما بين 4-5 مليون شيكل شهرياً.

## تحديث قوائم الواردات المعفاة من الضرائب

تضمن اتفاق باريس مجموعة من القوائم (A1، وA2، وB) التي أنشئت كاستثناء لسياسة الاستيراد المشتركة للاتحاد الجمركي. ومنحت هذه القوائم الحكومة الفلسطينية نوعاً من الاستقلالية في تحديد نظامها الخاص الذي يحكم واردات منتجات معينة من الأردن، ومصر، ودول عربية وإسلامية أخرى. وقد اعتبرت هذه القوائم بمثابة خطوة أولى نحو إنشاء نظام تعرفه فلسطيني مستقل في نهاية المطاف.

غير أن القيود التي فرضها الجانب الإسرائيلي على مراجعة هذه القوائم وتحديثها أو توسيعها قد حد من قدرة الحكومة الفلسطينية على الاستفادة منها. فقد بنيت هذه القوائم وفقاً لاحتياجات السوق الفلسطينية كما تم تحديدها منذ أكثر من 20 عاماً، عندما تم التوقيع على اتفاق باريس، وبالكاد تم زيادة عدد السلع المحددة في القائمتين (A1 وA2) منذ عام 1994، على الرغم من مضاعفة إجمالي الواردات الفلسطينية بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ ذلك الحين. وبالتالي، فالمستهلك الفلسطيني لم يتمكن من الاستفادة من الأسعار التنافسية بين إسرائيل والمنتجات الأخرى.

كما تقوم الحكومة الإسرائيلية بإخضاع قائمة طويلة من المواد ذات الاستخدام المزدوج المصدرة أو المعاد تصديرها من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية لرقابة مشددة، الأمر الذي يحول دون تنمية بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مستندة في ذلك إلى قانون مراقبة الصادرات الدفاعية للعام 2007، والأمر العسكري الصادر في العام 2008، اللذان يتطلبان ضرورة حصول جميع المواد ذات الاستخدام المزدوج الموجهة إلى الأراضي الفلسطينية على تصريح خاص والالتزام بالإبلاغ والتصريح عنها، الأمر الذي يجعل من الصعوبة، وفي بعض الحالات من المستحيل، استيراد هذه السلع.



وتتضمن قائمة الاستخدام المزدوج للصفة الغربية 6 أنواع من الأسمدة، ونوعين من المبيدات، و23 مادة كيميائية نقية، بالإضافة إلى 26 نوعاً من المواد والآلات والمعدات، في حين تتسع قائمة قطاع غزة لتشمل أيضاً الأسمدة، وحديد التسليح، والألواح العازلة، والأخشاب لتصنيع الأثاث، من بين العديد من العناصر الأخرى. ومما لا شك فيه أن هذه القيود لها تأثير سلبي بشكل خاص على قطاعات الزراعة، والتصنيع، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كونها تعيق تطوير معالجة الأغذية، وتصنيع المعادن، وإنتاج المستحضرات الصيدلانية، والمنسوجات، والجلود، والدهانات، والمنظفات، ومستحضرات التجميل. وفي غزة، يشمل التأثير السلبي لقائمة الاستخدام المزدوج جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً.

### هل هذه الإجراءات كفيلة بإخراج الحكومة من أزمتها المالية؟

مما لا شك فيه أن هذه الإجراءات في حال تطبيقها على أرض الواقع سيكون لها تأثير إيجابي على موازنة الحكومة الفلسطينية، ربما لن يكون هذا التأثير كافياً لإخراج الحكومة من أزمتها، لكنها بالتأكيد ستحول دون مزيد من التعميق لهذه الأزمة.

المصادر:

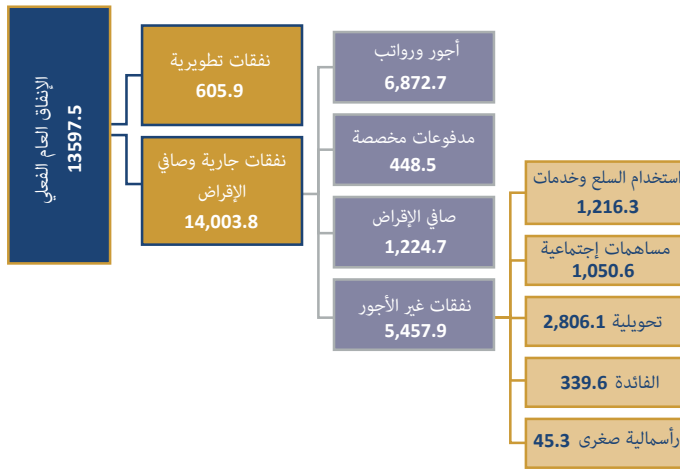
العمليات المالية، وزارة المالية والتخطيط، الموقع الإلكتروني.

IMF (2023), West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee.

The World Bank (2023), World Bank Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.

## النفقات العامة

شكل 2 - 3: هيكل النفقات العامة الفعلية (مليون شيكل)، 2022



المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية.

ارتفعت النفقات العامة الفعلية خلال العام 2022 بنسبة 7.4% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 14.6 مليار شيكل. وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أن الحكومة لم تتمكن من الوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها، الأمر الذي أدى إلى تراكم متأخرات جديدة لصالح الموظفين العموميين والقطاع الخاص. وعليه فإن تحليل النفقات العامة وفقاً لأساس الالتزام، يعتبر مؤشراً أفضل لمراقبة التطورات في بنود الإنفاق<sup>(8)</sup>. وفي هذا السياق تشير البيانات إلى ارتفاع الإنفاق العام المستحق بنحو 1.1% مقارنة بالعام السابق، ليلعب نحو 18 مليار شيكل. وبذلك يكون الإنفاق العام الفعلي قد شكّل نحو 81.2% من الإنفاق العام المستحق خلال العام 2022. وكما الحال في السنوات السابقة، كان هذا الإنفاق في معظمه إنفاقاً جاري، بحصة بلغت نحو 95.9%، مقابل نحو 4.1% للإنفاق التطويري.

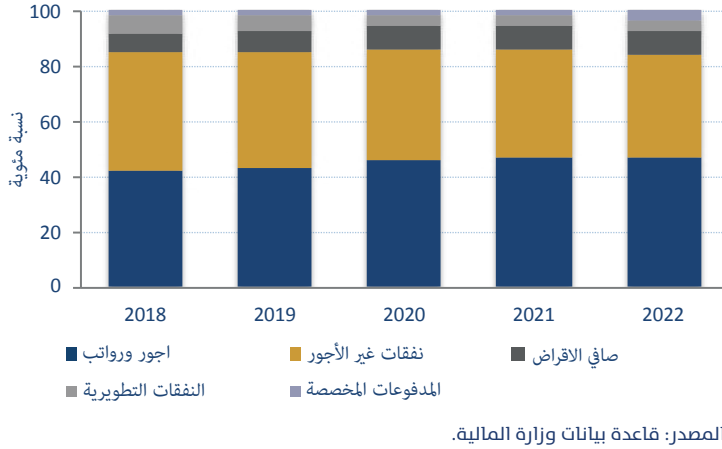
## الإنفاق الجاري وصافي الإقراض

ارتفع الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الفعلي خلال العام 2022، بنسبة 7.3% مقارنة بالعام السابق، ليلعب حوالي 14 مليار شيكل، إلا أنه استقر على أساس الالتزام (ارتفاع طفيف بنسبة 0.4%)، عند حوالي 17.1 مليار شيكل. وتوزعت النفقات الجارية بشكل أساسي بين نفقات الأجور والرواتب، ونفقات غير الأجور (شكلت نحو 88.1% من النفقات الجارية). فقد ارتفعت فاتورة الأجور والرواتب المستحقة بنسبة 4.1%، مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى ما يقارب 8.1 مليار شيكل، في حين ارتفعت على الأساس النقدي بنحو 6.8%، لتبلغ حوالي 6.9 مليار شيكل، مشكلة نحو 49.1% من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، ونحو 47% من الإنفاق العام الفعلي.

(8) المبالغ الفعلية تمثل ما تم دفعه فعلياً من قبل الحكومة، أما المبالغ المستحقة (الالتزام) فهي المترتبة على الحكومة خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، والتي قد لا تدفعها الحكومة بالكامل، والمبالغ المستهدفة فهي تلك المبالغ التي تستهدفها الحكومة عند وضع موازنتها.

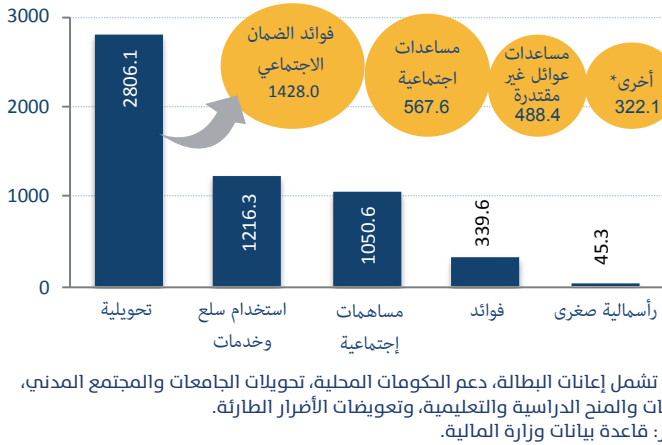


شكل 2 - 4: بنود الإنفاق الرئيسية كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2018-2022



الأساس النقدي بنحو 3.9٪، لتبلغ حوالي 5.5 مليار شيكل. وشكلت نفقات غير الأجور نحو 39٪ من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، ونحو 37.4٪ من الإنفاق العام الفعلي لعام 2022.

شكل 2 - 5: نفقات غير الأجور الفعلية (مليون شيكل)، 2022



ويشير تحليل بند الأجور والرواتب بحسب مراكز المسؤولية خلال العام 2022، إلى استحواذ قطاع الأمن والنظام العام (تحديداً وزارة الداخلية والأمن) على الحصة الأكبر، وبنسبة 37.6٪، فيما استحوذت وزارة التربية والتعليم العالي على نحو 33.7٪، أما وزارة الصحة فبلغت حصتها نحو 11.5٪، وحصة الإدارة العامة نحو 8.6٪، ونحو 4.6٪ للشؤون الاقتصادية وحماية البيئة والإسكان، ونحو 4٪ للخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والثقافية من فاتورة الأجور والرواتب<sup>(9)</sup>. وأظهرت البيانات، انخفاض نفقات غير الأجور على أساس الالتزام بنسبة 4.9٪ خلال العام 2022 مقارنة مع العام السابق، لتبلغ حوالي 7.2 مليار شيكل، مقابل ارتفاعها على الأساس النقدي بنحو 3.9٪، لتبلغ حوالي 5.5 مليار شيكل. وشكلت نفقات غير الأجور نحو 39٪ من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض، ونحو 37.4٪ من الإنفاق العام الفعلي لعام 2022.

ومن خلال تحليل نفقات غير الأجور، يتبين أن النفقات التحويلية قد استحوذت على نحو 51.4٪ من إجمالي هذا البند، أو ما قيمته نحو 2.8 مليار شيكل، بالرغم من انخفاضها بحوالي 17.5٪ مقارنة بالعام السابق. وشكل الإنفاق على استخدام السلع والخدمات نحو 22.3٪ من نفقات غير الأجور خلال هذا العام، مرتفعاً بنحو 4٪، ليلعب حوالي 1.2 مليار شيكل. أما المساهمات الاجتماعية فقد شكلت نحو 19.2٪ من نفقات غير الأجور، لتبلغ 1.1 مليار شيكل. فيما انخفضت مدفوعات الفائدة إلى ما يقارب 339.6 مليون شيكل، لتشكّل ما نسبته 6.2٪ من نفقات غير الأجور. أما النفقات الرأسمالية الصغرى، فبلغت حوالي 45.3 مليون شيكل، مشكلة نحو 0.9٪ من نفقات غير الأجور.

وتتوزع النفقات التحويلية بين فوائد الضمان الاجتماعي (معاشات المدنيين والعسكريين) بقيمة 1.4 مليار شيكل (50.9٪ من الإنفاق التحويلي)، والمساعدات الاجتماعية بنحو 0.6 مليار شيكل (تعاادل 20.2٪ من الإنفاق التحويلي)، ومساعدات العوائل غير المقتدرة بحوالي 0.5 مليار شيكل، (أو ما يعادل 17.4٪ من الإنفاق التحويلي)، وإعانات البطالة بنحو 0.2 مليار شيكل (نحو 6.9٪ من الإنفاق التحويلي)، فيما بلغت حصة تحويلات الجامعات والمجتمع المدني، ودعم السلطات المحلية، والإعانات والمنح الدراسية والتعليمية، وتعويضات الأضرار الطارئة، وغيرها من التحويلات نحو 0.1 مليار شيكل (تعاادل 4.6٪ من الإنفاق التحويلي).

أما بالنسبة لصافي الإقراض، فقد ارتفع خلال العام 2022، بنسبة 1.4٪، ليلعب نحو 1.2 مليار شيكل، محدثاً مزيداً من التشوه في بنود الموازنة العامة، باستنزافه لجزء إضافي من إيرادات الخزينة الفلسطينية، إيرادات المقاصة، مُشكلاً نحو 8.4٪ من الإنفاق العام خلال العام 2022. كما ارتفعت المدفوعات المخصصة إلى حوالي 448.5 مليون شيكل، مقارنة بحوالي 161.7 مليون شيكل خلال العام 2021، مشكلة نحو 3.1٪ من إجمالي النفقات العامة.

(9) حصص بنود مراكز المسؤولية في فاتورة الأجور والرواتب محسوبة على أساس الالتزام، نظراً لعدم توفر هذه التفاصيل بحسب الأساس النقدي.

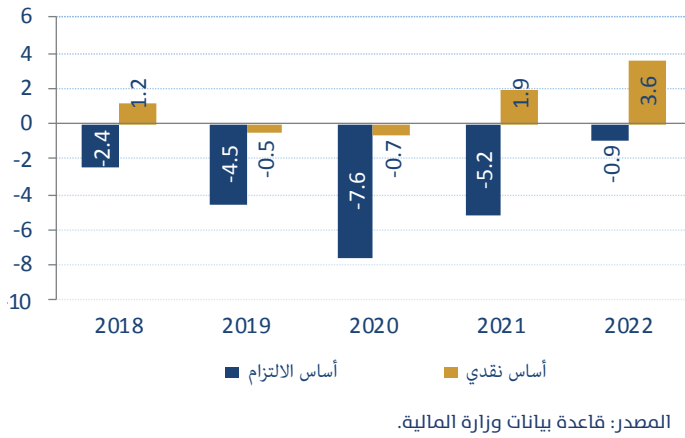


## النفقات التطويرية

ارتفعت النفقات التطويرية الفعلية خلال العام 2022 بما نسبته 12.1٪ مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 0.6 مليار شيكل، مشكّلة ما يقارب 66.8٪ من المبالغ المستهدفة، ونحو 4.1٪ من النفقات العامة، وهي نسبة متدنية، كما هو الحال في الفترات السابقة. كما لا تزال نسبة الإنفاق التطويري إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية أيضاً، لم تتعد 0.9٪ خلال العام 2022، تقريباً عند نفس مستوى العام السابق، مما يشير إلى أن معظم الإنفاق العام الفعلي هو إنفاق استهلاكي بشكل عام.

## الرصيد المالي

شكل 2 - 6: الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي، 2018-2022

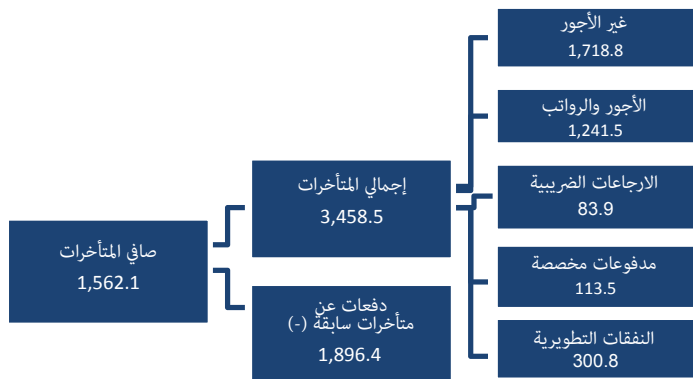


أسفرت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال العام 2022، عن عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية على أساس الالتزام بحوالي 1.8 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 2.7٪ من الناتج المحلي الاسمي. وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية بتخفيض هذا العجز إلى حوالي 0.6 مليار شيكل، أو ما يعادل نحو 0.9٪ من الناتج المحلي الاسمي. وفي ذلك إشارة إلى أهمية المنح والمساعدات الخارجية ومدى الاعتماد عليها في تمويل الموازنة العامة وتخفيض العجز، خصوصاً عند أخذ الاعتبارات المتعلقة بتذبذب الإيرادات العامة، تحديداً إيرادات المقاصة التي ترتبط عادة بالوضع السياسي القائم. كما يشير أيضاً إلى ضعف الوضع المالي للحكومة، وارتفانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للدول المانحة.

وفيما يتعلق برصيد المالية العامة وفقاً للأساس النقدي، فقد حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات فائضاً بحوالي 1.1 مليار شيكل (أو ما نسبته 1.8٪ من الناتج المحلي الاسمي)، مقابل فائض بنحو 2.3 مليار شيكل بعد المنح والمساعدات، (أو ما يعادل نحو 3.6٪ من الناتج المحلي الاسمي). ومع ذلك، فهذه الفوائض لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، التي لم تستطع تغطية كافة النفقات المترتبة والمستحقة عليها، وهو ما أدى إلى زيادة في تراكم المتأخرات.

## المتأخرات

شكل 2 - 7: المتأخرات المترتبة على الحكومة (مليون شيكل)، 2022



بلغ إجمالي المتأخرات التي ترتبت على الحكومة خلال العام 2022 حوالي 3.5 مليار شيكل، وفي ذات الوقت استطاعت الحكومة دفع ما يقارب 1.9 مليار شيكل من متأخرات سنوات سابقة، لتبلغ قيمة صافي المتأخرات خلال العام 2022 حوالي 1.6 مليار شيكل.

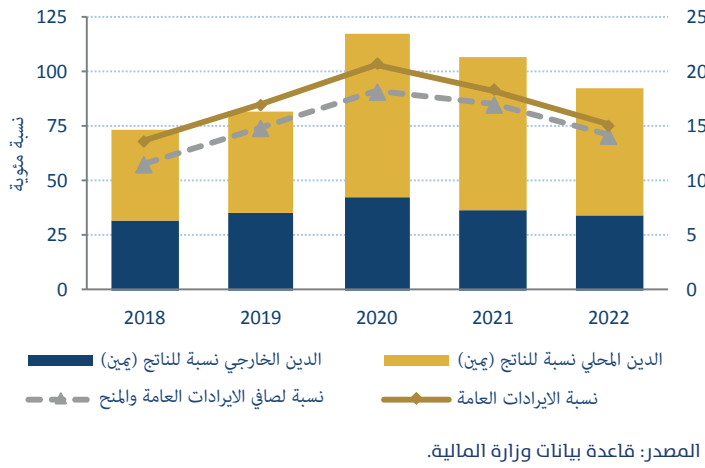
وتوزع إجمالي المتأخرات بشكل أساسي بين متأخرات غير الأجور بنحو 49.7٪ (تعادل 1.7 مليار شيكل)<sup>(10)</sup>، ومتأخرات الأجور والرواتب بنحو 35.9٪ (نحو 1.2 مليار شيكل)، ومتأخرات النفقات التطويرية بنسبة تقارب 8.7٪، وبنحو 0.3 مليار شيكل، ومتأخرات المدفوعات المخصصة بنسبة 3.3٪، وبما يقارب حوالي 0.1 مليار شيكل، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية بما نسبته 2.4٪، وبقيمة تقارب 0.1 مليار شيكل من إجمالي المتأخرات خلال العام 2022.

(10) توزع بين متأخرات استخدام السلع والخدمات (متأخرات نفقات تشغيلية) بنحو 1.5 مليار شيكل، ومتأخرات النفقات التحويلية بما يشمل التعويض عن الأضرار والنفقات الطارئة ودعم المنظمات غير الحكومية والعقوبات المحلية بنحو 0.3 مليار شيكل، ومتأخرات الفوائد على الدين العام الحكومي بنحو 136.5 مليون شيكل، أما متأخرات النفقات الرأسمالية المخرس فيلغت نحو 54.2 مليون شيكل. وقد تم سداد حوالي 259.5 مليون شيكل مسبقاً من المساهمات الاجتماعية.



## الدين العام

شكل 2 - 8: الدين العام الحكومي كنسبة من الإيرادات العامة والنتائج المحلي، 2018-2022

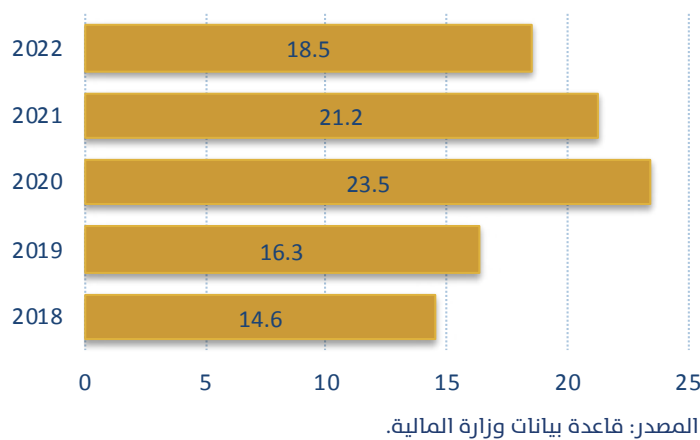


أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية انخفاض الدين العام الحكومي نهاية العام 2022 (مقاساً بالدولار الأمريكي) بنحو 7.9% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ 3.5 مليار دولار (نحو 12.5 مليار شيكل)، أو ما يعادل 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من الانخفاض في حجم الدين، إلا أنه ما يزال عند مستويات مرتفعة مقارنة بالفترات السابقة، بسبب استمرار أزمة إيرادات المقاصة والخصومات والاقتطاعات الإسرائيلية من هذه الأموال، إضافة إلى الانخفاض الحاد في حجم المنح والمساعدات الخارجية التي وصلت إلى أدنى مستوياتها. وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 63.3%، ودين خارجي بنحو 36.7%.

فقد شهد الدين الحكومي المحلي انخفاضاً بنحو 11.3% مقارنة بالعام السابق، ليبليغ نحو 2.2 مليار دولار (نحو 7.9 مليار شيكل)، أو ما يعادل 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي. توزع بين ديون طويلة الأجل بنحو 50.1%، مقابل 49.9% ديون قصيرة الأجل<sup>(11)</sup>. تجدر الإشارة أن الجزء الأكبر (نحو 76.6%) من الدين الحكومي المحلي بعملة الشيكل الإسرائيلي، خاصة وأن معظم الإيرادات والنفقات العامة هي بعملة الشيكل، الأمر الذي يدفع الحكومة للاقتراض بهذه العملة، في محاولة منها لتفادي مخاطر تقلبات أسعار الصرف. وساهمت المصارف العاملة في فلسطين بنحو 97.5% من إجمالي الدين المحلي الحكومي خلال العام 2022، مقابل نحو 2.5% (أو ما يعادل 57 مليون دولار) تم تمويلها من قبل مؤسسات عامة أخرى.

أما الدين الحكومي الخارجي فيميل إلى الاستقرار بشكل عام، كما كان عند نفس مستوى العام السابق تقريباً، بجوالي 1.3 مليار دولار (نحو 4.6 مليار شيكل)، أو ما يعادل 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي خلال العام 2022. وقد ساهمت المؤسسات المالية العربية بجوالي 62.5% من الدين الحكومي الخارجي، وبقيمة 813 مليون دولار، موزعة بين صندوق الأقصى 513.5 مليون دولار، والبنك القطري الوطني بجوالي 265 مليون دولار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 14.1 مليون دولار، والبنك الإسلامي للتنمية 20.4 مليون دولار. في حين ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية بنحو 26% من هذا الدين، أو ما يعادل 338.7 مليون دولار، توزعت بين البنك الدولي بنحو 278.7 مليون دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 24.7 مليون دولار، ومنظمة الأوبك 22.5 مليون دولار، وبنك التعاون الألماني 11.1 مليون دولار، فيما ساهم الصندوق الدولي للتطوير الزراعي بجوالي 1.7 مليون دولار. كما ساهمت القروض الثنائية بنحو 11.5% من الدين الخارجي الحكومي، وبما يعادل 149.5 مليون دولار، توزعت بين إسبانيا 74.1 مليون دولار، وإيطاليا بنحو 75.4 مليون دولار.

شكل 2 - 9: الدين العام الحكومي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، 2018-2022



وبشكل عام، يتصف الدين الحكومي الخارجي بكونه أقرب للهبات والمنح، بالإضافة إلى كونه دين طويل الأجل في معظمه.

(11) في حال تحديد أثر سعر الصرف، ينخفض الائتمان الممنوح من المصارف للحكومة خلال العام 2022 بنسبة 1.9% مقارنة بالعام السابق. علماً بأن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل قد ارتفع ليبليغ 3.540 شيكل لكل دولار نهاية العام 2022، مقارنة بنحو 3.117 نهاية العام السابق. وتتأثر قيمة الدين المحلي الحكومي مقاساً بالدولار الأمريكي بشكل مباشر وملحوظ بتطورات سعر صرف العملة (الشيكل مقابل الدولار) نظراً لكون الجزء الأكبر من هذا الدين بعملة الشيكل. كما تجدر الإشارة إلى الاختلاف البسيط بين بيانات وزارة المالية وبيانات سلطة النقد، وذلك لاشتمال بيانات وزارة المالية على القروض المقدمة من المؤسسات العامة الأخرى، في حين تقتصر بيانات سلطة النقد على القروض من المصارف فقط والمقدمة للحكومة المركزية، مستثنى منها البلديات والمجالس المحلية وغيرها من المؤسسات العامة غير المالية. كذلك أيضاً فإن عملية تسجيل القروض واستخراج البيانات، بالإضافة إلى سعر الصرف المستخدم قد تؤدي إلى مثل هذه الفروقات.

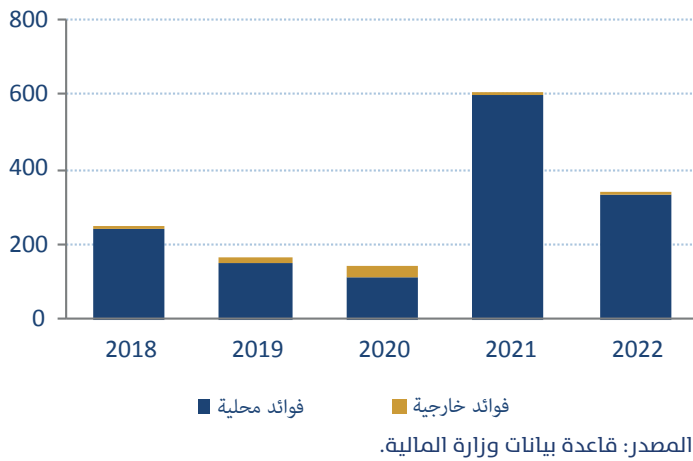


وبالنظر إلى نسبة الدين العام الحكومي للنتائج المحلي في فلسطين، فإنها تبدو منخفضة (18.5٪) خلال العام 2022 مقارنة ببعض الدول المجاورة، إذ وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 88.1٪ نهاية تشرين أول لعام 2022 (مستثنى منها

ديون صندوق استثمار أموال الضمان)، وفي إسرائيل نحو 60.9٪ مع نهاية العام 2022<sup>(12)</sup>. ومع ذلك، فهذه النسبة لا تعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة ومئاته، نتيجة لعدة أسباب أهمها، قلة ومحدودية الموارد المالية المتاحة، وعدم التحكم بأكثر من ثلث إيرادات الخزينة (المقاصة، والمساعدات الخارجية)، كما أن غياب العملة الوطنية واستدانة الحكومة بعدة عملات، يعرضها لمخاطر سعر الصرف. كما يستخدم هذا الدين بشكل عام لتغطية نفقات جارية لا يتوقع أن يكون لها أثر كبير في عملية التنمية على المدى البعيد. كل ذلك يشكل عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام قدرة الحكومة على الاستمرار بالاستدانة، وعلى السداد والوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة.

إذ تظهر مؤشرات الدين العام الحكومي، أن هذا الدين قد شكّل خلال العام 2022 نحو 70.4٪ من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 75.6٪ من صافي الإيرادات العامة، مقارنة بنحو 84.6٪ و 91.1٪ خلال العام السابق، وهو ما يشير إلى ضعف الوضع المالي للحكومة وهشاشته، وارتفانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أو الخارجية للدول المانحة. ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة للسداد، مما يعني استنزاف الموارد المالية للحكومة. كما بلغت نسبة الدين العام الحكومي

شكل 2 - 10: الفوائد الفعلية المدفوعة (مليون شيكل)، 2018-2022



إلى الناتج المحلي خلال العام 2022 نحو 18.5٪ مقارنة بحوالي 21.2٪ خلال العام السابق. الجدير بالذكر أن هذه النسب ترتفع إلى مستويات تفوق السقف المسموح به بحسب قانون الدين العام (40٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عند إضافة المتأخرات المتراكمة على الحكومة، باعتبارها التزامات واجبة السداد.

أما بالنسبة للفوائد المدفوعة على الدين الحكومي (وفق الأساس النقدي)، فقد بلغت 339.6 مليون شيكل خلال العام 2022، مقارنة بحوالي 610.6 مليون شيكل خلال العام السابق، مشكلة نحو 71.3٪ من تلك المستحقة خلال العام نفسه. توزعت بين دفعات فوائد للدين المحلي بقيمة 335.6 مليون شيكل، مقابل 4 مليون شيكل دفعات فوائد للدين الخارجي.

## الملاحم الرئيسية للموازنة العامة للعام 2023

أقر مجلس الوزراء الفلسطيني في نيسان 2023 الموازنة العامة للعام 2023، كموازنة طوارئ، يتم الصرف منها وفق ما يتاح للحكومة من تدفقات نقدية. وجاء إقرار هذه الموازنة في ظل حالة عدم اليقين المتفاقمة التي تكتنف موارد ونفقات الحكومة المالية. فمن جهة، هناك شكوك بشأن الإيرادات المتوقعة واستدامتها، جراء الاقتصاعات المستمرة والمتزايدة من إيرادات المقاصة، وشُح المنح والمساعدات الخارجية المقدمة لدعم موازنة. ومن جهة أخرى، هناك شكوك أيضاً بشأن بالنفقات المتوقعة للحكومة في ظل ما يجري من احتجاجات ومطالبات نقابية.

ومن المتوقع مع استمرار التحديات المالية والسياسية أن تتفاقم الأزمة المالية للحكومة، وأن تعاني من عجز لا يقل عن 360 مليون دولار، بدون الاقتصاعات الإسرائيلية التي تتعرض لها الخزينة العامة، الأمر الذي يرفع السقف إلى حوالي 610 مليون دولار، بحسب التصريحات الصحفية لوزير المالية.

(12) البنك المركزي الأردني، التقرير الشهري لدائرة الأبحاث (شهر شباط 2023)، موقع وزارة المالية الإسرائيلية (https://www.gov.il/en/departments/news/press\_18012023).





# الفصل الثالث

## القطاع الخارجي





## نظرة عامة

تأثرت التجارة العالمية خلال العام 2022 بالعديد من الصدمات التي امتد وقعها إلى أسواق الطاقة، وسلاسل التوريد التجارية، وإلى الاقتصاد الحقيقي، نتيجة استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على التجارة والاقتصاد الدوليين. فأضحى التضخم هو الشاغل الرئيس لمتخذي القرار الاقتصادي، والتشدد النقدي هو الأداة الأهم لمعالجة ارتفاع الأسعار المستمر، مما تسبب في آثار غير متكافئة على التجارة الدولية لدول العالم.

ولم يكن الاقتصاد الفلسطيني بمنأى عن هذه التطورات، التي تسببت بارتفاع عجز الحساب الجاري بشكل ملحوظ خلال العام 2022، وبنسبه فاقت ضعف ما كان عليه في العام الماضي، جراء الارتفاع الكبير في العجز التجاري الناتج عن زيادة الواردات إلى مستويات قياسية (جزء من هذا الارتفاع يرتبط بالمستويات العالية لأسعار السلع الرئيسية)، وذلك بالرغم من ارتفاع التحويلات الجارية وزيادة الصادرات والدخل المحول من الخارج. ويستعرض هذا الفصل أهم التطورات التي شهدتها القطاع الخارجي الفلسطيني خلال العام 2022.

## ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من منظور المقارنات الإحصائية الدولية، أحد أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس ومقارنة أداء الاقتصاد مع بقية دول العالم، إضافة إلى دوره الأساسي في قياس حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. وبشكل عام يتكون ميزان المدفوعات من حسابين رئيسيين: الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي والمالي.

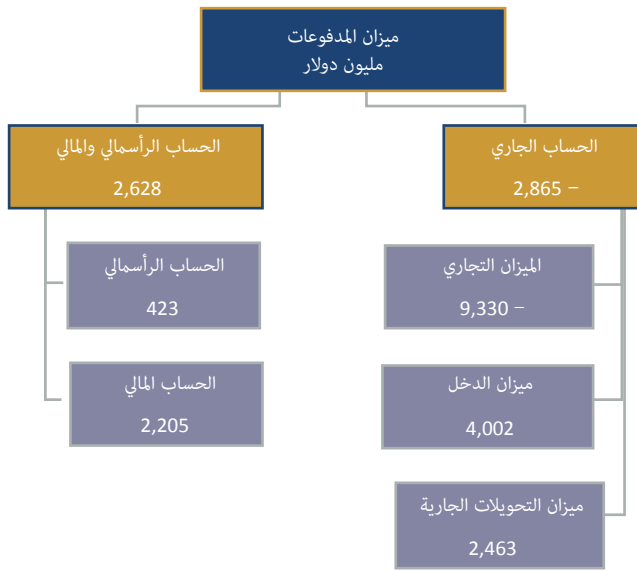
## الحساب الجاري

سجل رصيد الحساب الجاري خلال العام 2022 عجزاً مقداره 2,865 مليون دولار، بارتفاع نسبته 61.1% عما كان عليه في العام 2021، مشكلاً نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 9.8% خلال العام السابق. ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في العجز إلى الزيادة الكبيرة في حجم الواردات خاصة السلعية منها، وذلك بالرغم من ارتفاع الفائض في كل من حساب التحويلات الجارية والدخل من الخارج، إضافة إلى تحسن الصادرات. ويتكون الحساب الجاري من ثلاثة حسابات فرعية: الميزان التجاري (السلعي والخدمي)، وحساب الدخل، والتحويلات الجارية، والتي شهدت التطورات التالية خلال العام 2022.

## الميزان التجاري

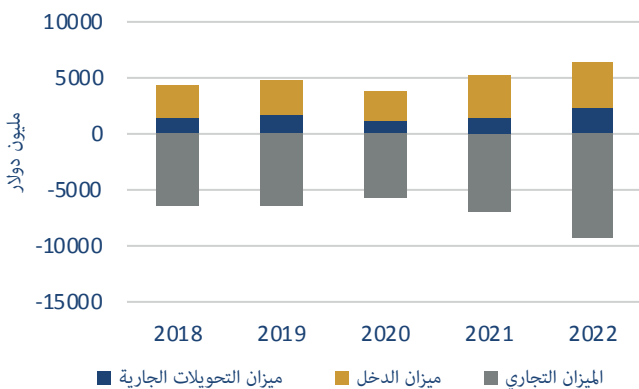
يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز مزمن، مرتبط بدرجة أساسية بالمعيقات والقيود الإسرائيلية المفروضة على حركة التجارة الخارجية، وخاصة السلعية منها، فضلاً عن تعرضه لتشوهات هيكلية تتزايد من سنة إلى أخرى. فقد ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال العام 2022، بنحو 34.1% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 9.3 مليار دولار،

شكل 3 - 1: هيكل ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

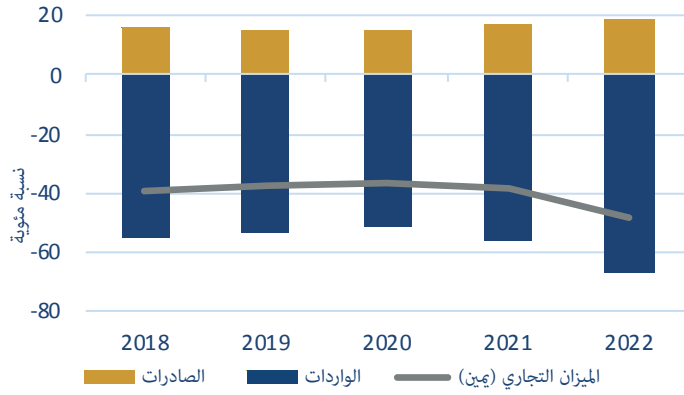
شكل 3 - 2: الحساب الجاري الفلسطيني، 2018 - 2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

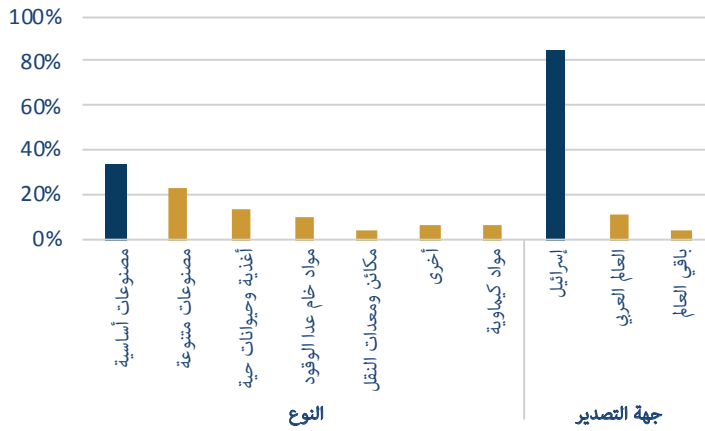


شكل 3 - 3: العجز التجاري نسبة للنتائج المحلي 2018-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

شكل 3 - 4: الهيكل السلعي لأهم الصادرات واتجاهاتها، 2022



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

إجمالي الصادرات، وتتجه غالبية الصادرات السلعية نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر وتبعية السوق الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وذلك باستحواذها على نحو 84.5% من إجمالي هذه الصادرات، مقابل 10.9% للعالم العربي (التجارة البينية)، ونحو 4.6% من الصادرات الفلسطينية فقط تتجه إلى بقية العالم.

أما على مستوى الواردات السلعية، فتستحوذ مجموعة الأغذية والحيوانات الحية على المرتبة الأولى، وبنسبة 25.6% من إجمالي الواردات، ثم مجموعة المصنوعات الأساسية بنسبة 17.3%، يليها مجموعة الوقود المعدني والطاقة بنسبة 17.1%<sup>(13)</sup>، وحظيت مجموعة المكائن ومعدات النقل على 14.3%، أما مجموعة المواد الكيماوية فبلغت حصتها نحو 11.8%، والمصنوعات المتنوعة بنسبة 6.1%، والمشروبات والتبغ بنسبة 5.2%، فيما بلغت نسبة الواردات السلعية الأخرى حوالي 2.6% من إجمالي الواردات السلعية.

وقد استحوذت إسرائيل على ما نسبته 54% من إجمالي الواردات السلعية خلال العام 2022، فيما حظيت الدول الآسيوية على 20.7%، والدول الأوروبية على 15%، والدول العربية (التجارة البينية) على 7.5% فقط، وحصلت الدول الأمريكية على 2.3%، بينما حظيت بقية الدول التي تربطها علاقات تجارية مع فلسطين على أقل من 1% من إجمالي الواردات السلعية. وتستحوذ عشر سلع أساسية على نحو 31.6% من حجم الواردات السلعية، أهمها الطاقة (كهرباء، وبنزين، وسولار) بنسبة 14.3%، فيما تستحوذ الأعلاف، والسجائر، والإسمنت الأسود، والأدوية،

أو ما نسبته 48.8% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(13)</sup>، مقارنة مع 38.4% في العام 2021. ويعتبر العجز في الميزان التجاري المسبب والمحرك الرئيس لعجز الحساب الجاري، والذي يعكس اتجاهها عاماً للميزان التجاري منذ عقود مضت، في ظل تضخم الواردات، خاصة السلعية بشكل متسارع، مقابل تزايد أقل في حجم الصادرات، والتي في أحسن الأحوال لا تشكل أكثر من ثلث الواردات. كما يعكس هذا العجز أيضاً مواطن الضعف في الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على تلبية أهم احتياجاته الأساسية، الأمر الذي يدفعه إلى اللجوء نحو الخارج لتوفير هذه الاحتياجات، وتحديدًا من إسرائيل التي تغرق السوق الفلسطيني بسلعها وتسمح لها بالتدفق الحر داخله، وفي الوقت نفسه تعيق نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية.

وتوزعت الصادرات السلعية الفلسطينية خلال العام 2022 بين مجموعة المصنوعات الأساسية (خشبية وورقية ومعدينية، ومنسوجات، وغيرها) التي استحوذت على نحو 34% من إجمالي الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 23.1%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 13.8%، أما المواد الخام، عدا الوقود، فبلغت حصتها 10.8%، كما بلغت حصة المواد الكيماوية نحو 6.4%، والمكائن ومعدات النقل حوالي 4.9%، والصادرات الأخرى المتبقية بنحو 6.5% من إجمالي الصادرات السلعية.

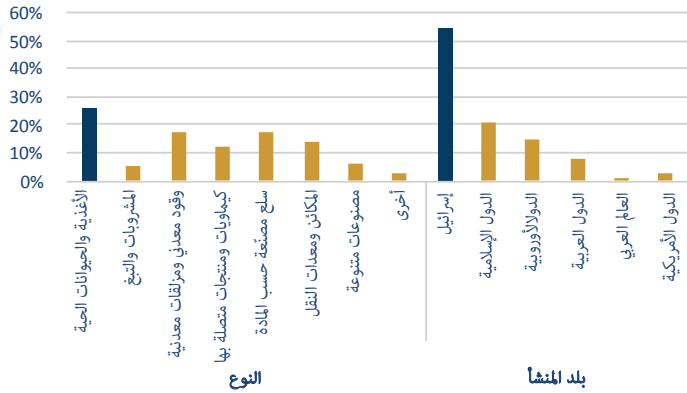
وبشكل عام، تتركز الصادرات السلعية في مجموعة محددة من السلع، إذ تسيطر عشر سلع<sup>(14)</sup> على ما نسبته 40.8% من

(13) يعجز اختلاف نسب العجز الواردة في هذا الفصل عن مثيلاتها الواردة في الفصل الأول، إلى كون الثانية بالأسعار الحقيقية، في حين أن النسب الواردة في هذا الفصل هي بالأسعار الجارية.  
(14) تتمثل في حجر البناء، وأكياس النايلون، وحديد خردة، والمقاعد المنجدة، والتمور، والحصمة، وزيت الزيتون، والرخام والمرمر، وبروفيلات الألمنيوم، وحديد حدادين.  
(15) تعتبر واردات زيت الوقود، والبنزين، والغاز من بين أهم عشر سلع مستوردة، وتحظى بنسبة 10% من حجم الواردات، بينما تحظى الطاقة بنحو 9% من حجم الواردات.



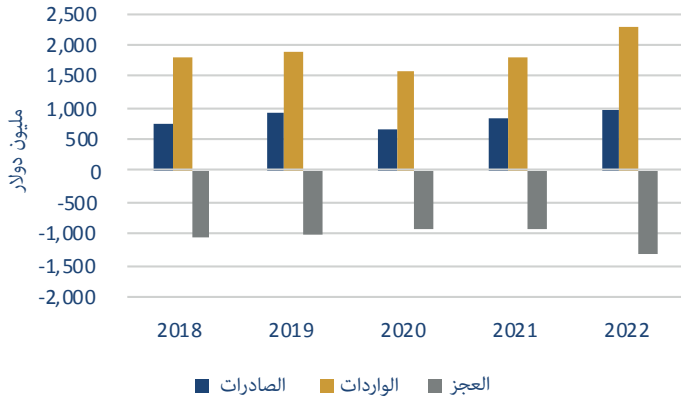
والعجول، وأجهزة الاتصالات، وقضبان من سبائك الصلب غير الفولاذ على نحو 17.3٪.

شكل 3 - 5: الهيكل السلعي لأهم الواردات ومصدرها، 2022



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير التجارة الخارجية.

شكل 3 - 6: العجز في ميزان الخدمات الفلسطيني، 2018 - 2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

وتعتبر إسرائيل مصدر السلع الأساسية المستهلكة في السوق الفلسطيني، كونها الطرف المتحكم بحركة الدخول والخروج سواء على مستوى السلع والبضائع أو الأفراد من وإلى فلسطين. وحجم الفائدة التي يحققها الاقتصاد الإسرائيلي من نظيره الفلسطيني، جراء تبعيته المباشرة للاقتصاد الإسرائيلي، وضعف علاقته مع محيطه العربي. ويضاف إلى ذلك مدى الأثر المباشر الذي تتركه السياسات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني. أما بخصوص التجارة الخدمية، فقد تراجع أداء ميزان الخدمات (صادرات الخدمات - واردات الخدمات) خلال العام 2022 بنسبة 40.5٪، محدثاً عجزاً بقيمة 1,321 مليون دولار، جراء زيادة واردات الخدمات بنسبة 27.5٪، لتبلغ 2,271 مليون دولار، مقابل زيادة صادرات الخدمات بنسبة 13٪، لتبلغ 950 مليون دولار. ومن المعروف أن ميزان الخدمات الفلسطيني يعتمد في تكوينه بشكل أساسي على بند خدمات السفر، باستحواذها على نحو 70٪ من إجمالي الصادرات والواردات الخدمية.

وبشكل عام، تعزى ضخامة العجز التجاري (بشقيه السلعي والخدمي) إلى مجموعة من الأسباب، في مقدمتها القيود والإجراءات الإدارية واللوجستية والأمنية، التي تفرضها إسرائيل، وتشكل عائقاً أمام حركة التجارة الفلسطينية، كونها تعمل كحواجز غير جمركية أمام حركة التجارة الفلسطينية، وتضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية. ويضاف إلى

ذلك تأثير بعض العوامل الداخلية على الحركة التجارية، والمتعلقة بتركيبية الاقتصاد وحجمه، وتنافسية المنتجات الفلسطينية وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية. ويبدو وكأن الأولوية هي لزيادة الإيرادات الحكومية من التجارة، باعتبارها أداة لتمويل الخزينة من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية، والضرائب.

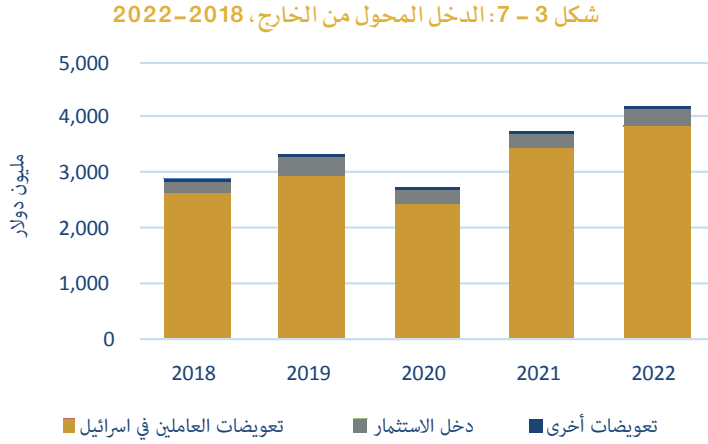
تجدد الإشارة إلى أن فلسطين قد وقعت العديد من الاتفاقيات مع دول عربية وإقليمية، بالإضافة إلى البروتوكولات التجارية، الثنائية ومتعددة الأطراف، والمعاملات التفضيلية التي حظيت بها الصادرات الفلسطينية مع العديد من الدول والمجموعات الدولية. وتهدف في مجملها إلى فتح السوق الخارجي أمام المنتجات الفلسطينية، والتعامل مع فلسطين ككيان اقتصادي قائم بذاته، وتنويع المبادرات التجارية وإعطاء خيار أفضل للمنتج الفلسطيني، وتقليص الاعتماد الكبير على إسرائيل كشريك شبه محتكر للتجارة الخارجية، ونقل المعرفة واستقطاب رؤوس الأموال بهدف دعم القطاعات الإنتاجية التصديرية. ومع ذلك، لم يتغير كثيراً الواقع الحالي للتجارة الخارجية الفلسطينية، ولم تحقق التجارة الفلسطينية هدفها بتعزيز الروابط مع محيطها العربي، وإنما كرس كون فلسطين سوقاً واسعاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، التي احتلت صادراتها إلى الاقتصاد الفلسطيني مركزاً متقدماً بين المجموعات الدولية.

ومع ذلك، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً في هيمنة إسرائيل على الواردات الفلسطينية، جراء سعي التجار الفلسطينيين إلى تنويع أسواقهم والنفاذ إلى أسواق جديدة، الأمر الذي أدى إلى تزايد حصة التجارة المباشرة مع أطراف أخرى، بخلاف إسرائيلي. وهذا ما يشير إلى وجود إمكانيات حقيقية لتحقيق مزيد من النمو والتوسع في هذا المجال. وقد يتطلب ذلك مزيداً الجهود الرامية لتعزيز العلاقة التجارية مع الأطراف



العربية والدولية، وتمكين فلسطين من السيطرة على المعابر، تمهيداً للوصول إلى القرار الاقتصادي المستقل والقدرة على صياغة السياسة والعلاقة التجارية مع كل الجهات العربية والدولية بحرية.

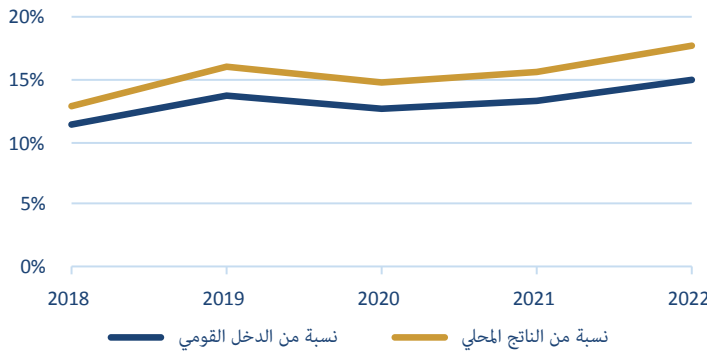
## الدخل المحول من الخارج



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

الخارج (الاستثمار المباشر، واستثمار الحافطة، والاستثمارات الأخرى)، الذي وصل إلى نحو 308 مليون دولار، إثر الارتفاع الكبير الذي طرأ على معدلات الفائدة في الأسواق الدولية. وبشكل عام، ساهم الفائض المتحقق في حساب الدخل في تمويل ما يقارب 42.9% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2022.

شكل 3 - 8: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2018-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

يعتبر الدخل المحول من الخارج، ممثلاً بتعويضات العاملين ودخل الاستثمار، أحد مصادر التمويل الأساسية لمواجهة العجز في الميزان التجاري. وفي الحالة الفلسطينية، دائماً ما يتسم هذا الحساب بالفائض، والذي شهد خلال العام 2022 مزيداً من الارتفاع، وبنحو 10.5% مقارنة بالعام السابق، محققاً فائضاً فاقت قيمته الـ4 مليارات دولار، مشكلاً حوالي 20.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى الارتفاع إلى استمرار تدفق العمالة الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي بوتيرة متسارعة، وارتفاع متوسط الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل، بالرغم من ارتفاع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار. كما شهد العام 2022، ارتفاعاً في العائد على الاستثمارات الفلسطينية في

ونظراً لارتباط هذا الفائض بدرجة أساسية في تعويضات العاملين في إسرائيل (شكلت حوالي 96% من صافي الدخل خلال العام 2022)، فإن دوره في تقليل عجز الحساب الجاري لا يتسم بالاستمرارية والاستدامة. فهذه التعويضات محكومة بالظروف السياسية والأمنية التي تحددها إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب هذه التعويضات من عام إلى آخر، تبعاً لعدد العمال، ومتوسط الأجر اليومي، وسعر صرف الدولار مقابل الشيكل. ومع ذلك، فهذه التعويضات تسهم بشكل كبير في تنشيط الحركة التجارية الفلسطينية، وزيادة الطلب المحلي، وتمويل جزء كبير من الاستهلاك. ويذكر في هذا السياق أن تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل شكلت خلال الفترة (2018-2022)

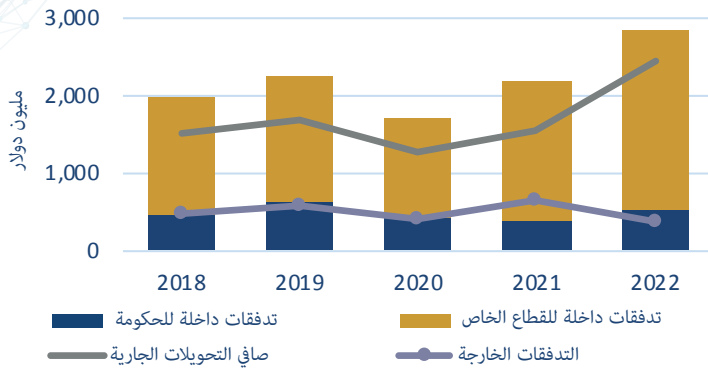
حوالي 14.9% بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 12.8% من الدخل القومي الإجمالي.

## التحويلات الجارية

تشكل التحويلات الجارية بدون مقابل أحد أهم الروافد الأساسية لميزان المدفوعات، وتحظى بأهمية كبيرة، كونها تسهم في توفير شبكة أمان للعائلات المتلقية لها، وتعمل على تنشيط الحركة التجارية، والمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي. وتشمل هذه التحويلات جميع المبالغ (النقدية والعينية) الممنوحة لفلسطين، سواءً للقطاع العام والحكومة الفلسطينية (دعم الموازنة)، أو للقطاع الخاص (تحويلات المغتربين)، التي يغلب على تدفقها طابع الانتظام (وإن كانت تزداد في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتتباطأ مع الانفراج السياسي والاقتصادي) كونها ترسل من قبل المغتربين لمساعدة ذويهم في مواجهة الأزمات المعيشية وتأمين حاجاتهم الأساسية، كالتهذيب، والصحة، والسكن والغذاء والعلاج، وغيرها من الخدمات الأخرى.



شكل 3 - 9: التحويلات الجارية، 2018-2022

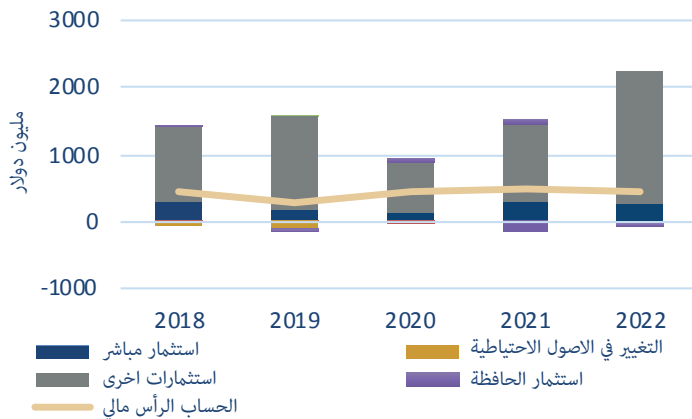


المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

تمثل التحويلات الجارية في الحالة الفلسطينية مصدر تمويل مهم للعجز التجاري، وبالتالي خفض عجز الحساب الجاري، خصوصاً التحويلات الموجهة للقطاع الخاص، نظراً لاتصافها بالاستمرارية، باعتبارها مصدراً تمويلياً دون تكلفة، ولا تخضع للضغوط السياسية والاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتحويلات الموجهة للحكومة. وخلال العام 2022 شهدت التدفقات الداخلة إلى فلسطين ارتفاعاً بنحو 29.9٪ مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2.8 مليار دولار، مقابل انخفاض التدفقات الخارجة من فلسطين بنحو 40.3٪، لتبلغ 385 مليون دولار، مما أدى في المحصلة إلى ارتفاع صافي التحويلات الجارية بنحو 59٪ مقارنة مع العام 2021، لتصل إلى حوالي 2.5 مليار دولار. مولت نحو 26.4٪ من عجز الميزان التجاري، مقارنةً مع 22.3٪ في العام 2021، وبالتالي أسهمت في خفض نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 15٪، مقابل 27.8٪ في حال استثنائها. هذا بالإضافة إلى دورها في زيادة الاستثمار المباشر، ودعم السيولة، وتمويل القطاع الخاص، وتوسيع قاعدة الودائع لدى الجهاز المصرفي.

## الحساب الرأسمالي والمالي

شكل 3 - 10: مكونات الحساب المالي والرأسمالي، 2018-2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 2,628 مليون دولار خلال العام 2022، بارتفاع نسبته 42٪ مقارنة بالعام السابق، مشكلاً نحو 13.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على خلفية الارتفاع الملحوظ في فائض الحساب المالي، وبنسبة بلغت نحو 60٪ مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى 2.2 مليار دولار، نتيجة ارتفاع الأصول الخارجية تحديداً بحد العملة والودائع في الخارج بنسبة 104٪، ليصل إلى 2.1 مليار دولار. وفي المقابل، تراجع الفائض المتحقق في الحساب الرأسمالي خلال العام 2022 بنحو 10.2٪ عما كان عليه في العام 2021، منخفضاً إلى 423 مليون دولار، جراء تراجع التدفقات الرأسمالية للحكومة بنحو 43.7٪، إلى حوالي 103 مليون دولار، وعلى الرغم من ارتفاع التدفقات

الرأسمالية الموجهة للقطاع الخاص بنحو 11٪، لتصل إلى حوالي 320 مليون دولار. وفي المحصلة، مول الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) ما يقارب 9.2٪ من العجز في الحساب الجاري خلال العام 2022. ويذكر بهذا الشأن، أن الأصول الاحتياطية لسلطة النقد قد ارتفعت خلال عام 2022 بمقدار 24 مليون دولار. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات، ومقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى للاقتصاد الفلسطيني.

## استدامة الحساب الجاري

يمثل العجز المزمّن والمرتفع في الميزان التجاري أحد أهم العوامل المؤثرة في القدرة على استدامة الحساب الجاري، والذي بلغ في المتوسط حوالي 40.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2018-2022)، عاكساً في ثناياه مشاكل هيكلية وبنوية تتعلق بالقدرة التنافسية للاقتصاد والمنتجات



المحلية، ويؤثر سلباً على استمرارية استدامة الحساب الجاري.

ويمكن الاستدلال على مدى استدامة الحساب الجاري من خلال العديد من المؤشرات، ومنها نسبة الادخار القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في قدرة استدامة الحساب الجاري، وبالمتوسط تبلغ هذه النسبة في الحالة الفلسطينية 14.3٪ خلال الفترة (2018 - 2022)، علماً بأنها انخفضت إلى 11٪ خلال العام 2022 مقارنة بنحو 16.3٪ خلال العام السابق.

كما يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أحد مؤشرات الاستدامة، إذ أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى تراجع في القدرة على الاستدامة. ولم تتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.3٪ في أحسن حالاتها خلال الفترة (2018 - 2022)، وهي نسبة متدنية جداً. ولا يختلف الوضع كثيراً حتى بعد إضافة التحويلات الرأسمالية للاستثمار المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تبقى منخفضة ولا تدعم استمرارية الحساب الجاري، وفي أحسن حالاتها قد تصل إلى 3.7٪، وهي نسبة منخفضة لا تدعم استدامة الحساب الجاري.

كما أن مؤشر كفاية الاحتياطيات (نسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات الشهرية) متدنٍ جداً، ولا تكاد تصل نسبته إلى الشهر. وعلى العكس من ذلك، يظهر مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات، نسبة مقبولة إلى حد ما، والتي بلغت نحو 71.5٪ في فلسطين. وبشكل عام تشير هذه المؤشرات إلى ضعف قابلية استدامة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

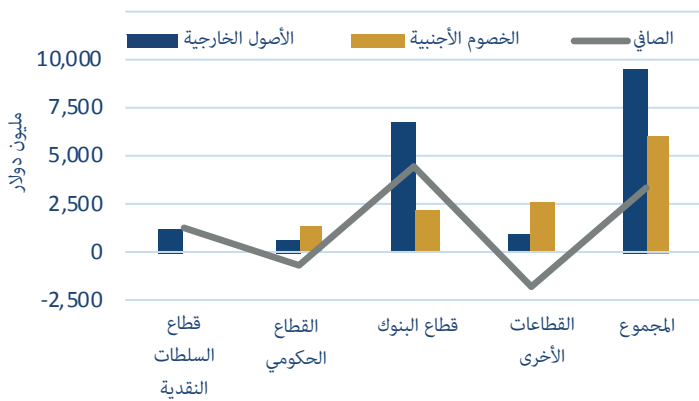
ويضاف إلى ذلك العجز المزمّن والهيكلية في مالية الحكومة، الذي يؤثر بشكل مباشر وسلب على استدامة الحساب الجاري، إذ أن عدم قدرة الحكومة على سداد الالتزامات المترتبة عليها وتراكم المتأخرات يزيد من فجوة الادخار الحكومي، والتي بدورها تزيد من عجز الحساب الجاري، علماً بأن فجوة الادخار الخاص نادراً ما كانت أحد مسببات العجز الجاري في ميزان المدفوعات. كذلك تتأثر استدامة الحساب الجاري بضعف التمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة (خاصة القطاع الزراعي، والصناعي)، عدا عن ضعف الابتكار، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير التي تعتبر أهم محركات التنافسية في الوقت الحالي.

ويظهر تحليل الحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني أن عجز الحساب الجاري قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية (مؤ البندان أكثر 83.4٪ من عجز الحساب الجاري في العام 2022)، في حين بلغت نسبة تمويل الاستثمار المباشر نحو 8.6٪ من العجز. أما الاقتراض الخارجي في فلسطين فلا يستخدم غالباً لمعالجة هذا العجز، وإنما لتمويل بعض النفقات الجارية، وتحديد الرواتب، مع العلم أن أغلب هذا الدين يصنف طويل الأجل. كما أن التمويل باستخدام الأصول الاحتياطية لسلطة النقد ليس له تأثير في ظل الوضع الحالي.

## وضع الاستثمار الدولي

أشارت بيانات وضع الاستثمار الدولي لفلسطين خلال العام 2022 إلى أن وجود تفاوت ملحوظ بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين، ومثيلتها الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية - الالتزامات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 3.4 مليار دولار، بارتفاع نسبته 6.4٪ عن العام السابق.

شكل 3 - 11: وضع الاستثمار الدولي بحسب القطاعات (مليون دولار)، 2022



المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء، تقارير ميزان المدفوعات.

فقد بلغ إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني الموظفة في الخارج حوالي 9.5 مليار دولار، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 3٪، واستثمارات حافظة 17٪، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 70٪، وأصول احتياطية 10٪. في حين بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 6.1 مليار دولار، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 51٪، واستثمارات حافظة 14٪، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع) بحوالي 35٪.



# الفصل الرابع

## القطاع المالي





# الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

## نظرة عامة

لعبت سياسات وإجراءات سلطة النقد دوراً محورياً في الحفاظ على مقومات الاقتصاد الفلسطيني، وبما يمهد السبيل للوصول إلى اقتصاد مزدهر لدولة فلسطين. فمن خلال مواصلة القيام بالمهام والصلاحيات التي خولها القانون، تمكنت سلطة النقد من رفع كفاءة أداء المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، والمحافظة على الاستقرار المالي، باعتباره ركيزة أساسية للتنمية، وإتاحة التمويل لمختلف أنشطة القطاع الخاص وبمختلف العملات وبالأجل المطلوبة، ومساعدة الحكومة على تنفيذ السياسات المالية المناسبة، إضافة إلى مساعدة القطاع الخاص وقطاع الأعمال على الاستثمار وتحفيز النمو، وتوفير مزيد من فرص العمل، وتمكين الشباب والنساء والرياديين، وبما يمهد السبيل للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

وتمكنت سلطة النقد خلال العام 2022 من تعزيز خطواتها وتركيز جهودها وإجراءاتها على العديد من الجوانب، خصوصاً تلك المتعلقة بالتحول الرقمي، من حيث استكمال البنية التحتية لخدمات التكنولوجيا المالية، وتطوير ونشر خدمات الدفع الإلكتروني في فلسطين باعتبارها هدفاً استراتيجياً لسلطة النقد. بالتوازي مع المحافظة على سلامة واستقرار القطاع المصرفي، من خلال تعزيز وتطوير نظم المدفوعات والنظم الرقابية وتطويرها، وتعزيز الحوكمة والشفافية في مختلف مؤسسات الجهاز المصرفي. بالإضافة إلى إجراءاتها في مجال دعم الاقتصاد، وغيرها من المنجزات. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أبرز المنجزات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2022.

## المحافظة على سلامة القطاع المصرفي

يمثل الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي، أحد الوظائف الأساسية لسلطة النقد، التي حرصت على تهيئة بيئة مؤسسية وتنظيمية مناسبة تحكم عمل هذا القطاع، لإبقائه آمناً سليماً، قادراً على مسابرة حجم الأعباء الملقاة على عاتقه في ظل الظروف والأوضاع التي تعيشها فلسطين. وفي نفس الوقت مواكبة أحدث التطورات المصرفية العالمية، وبما يساهم في مزيد من التفعيل لدوره في تحفيز الاقتصاد وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا المجال، قامت سلطة النقد بالإجراءات التالية:

### 1- إصدار التعليمات الرقابية

- عملت سلطة النقد باستمرار على تطوير العمل الرقابي، بما يتوافق مع المستجدات الرقابية العالمية. فقامت بإصدار العديد من التعليمات الرقابية، التي تناولت مختلف جوانب العمل المصرفي، وركزت بدرجة أساسية على:
- تنظيم العضوية في نظام المفتاح الوطني (194)، وذلك بعد ضم شركات خدمات الدفع الإلكتروني، وربط نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي والمصارف وشركات الدفع بشبكة واحدة.
- تنظيم فتح وإدارة حسابات الصرافين وتنظيم متطلبات تقديم خدمة الحوالات السريعة بين الوكلاء الرئيسيين والوكلاء الفرعيين لشركات الحوالات المالية السريعة، والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بخدمة الحوالات المالية.
- تنظيم دور مدققي الحسابات الخارجيين للمصارف، وتعزيز قواعد السلوك المهني وتشجيع الحياد ورفع مستوى الثقة لدى مستخدمي البيانات المالية.
- الحد من مخاطر التركزات الائتمانية والتعرضات لدى المصرف، وتنظيم آلية احتساب التركز الائتماني أو التعرض.
- إدارة استمرارية العمل وتحديد الإجراءات الواجب على المصرف اتخاذها لمواجهة التهديدات ومخاطر انقطاع الأعمال وضمان التعافي من آثارها بأقل الخسائر، وبناء المرونة في عملياته التشغيلية الحرجة أثناء تعرضه للحدث.
- تنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات لدى المصارف وشركات خدمات الدفع وتمكينها من إدارة عملياتها بفاعلية وأمان، وخاصة خدمات الحوسبة السحابية واستئجار المواقع.



- وضع إطار عام لإدارة المخاطر السيبرانية وفق أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها، والحد من تأثيرها على الأصول المعلوماتية والتقنية.
  - تنظيم احتساب مصدر رأس المال المضاد للتقلبات الدورية.
  - تحديد متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع العملاء.
- كما أصدرت سلطة النقد مجموعة أخرى من التعليمات الرقابية للقطاع المالي غير المصرفي، فعلى مستوى قطاع الإقراض المتخصص، ركزت هذه التعليمات بدرجة أساسية على توفير التمويل لمؤسسات هذا القطاع، وحماية حقوق العملاء وتمكينهم من المفاضلة بين المنتجات والخدمات التي يقدمها هذا القطاع، وتعزيز الشفافية والافصاح والمساءلة، وتنظيم إصدار واستقبال خدمة الحوالات المالية، والحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أما على مستوى قطاع شركات الدفع الإلكتروني، فقد ركزت التعليمات على الجوانب المتعلقة بالعضوية في نظام المفتاح الوطني 194، وإصدار واستقبال الحوالات المالية، وتنظيم بيئة تكنولوجيا المعلومات، ورسوم ترخيص شركات الدفع.
- في حين ركزت التعليمات على مستوى قطاع الصرافين على الترخيص والتفرع، والرسوم، والأعمال المسموحة والمحظورة، وإصدار واستقبال الحوالات المالية، والاستعلام على نظام الشيكات المعادة الآلي، والعمليات المالية عبر الحدود، ومعالجة شكاوى المواطنين، والنظام المحاسبي والتقارير المالية، وأوقات العمل الرسمية، والكاميرات وألية المراسلات والعاملين في قطاع الصرافة. وفي ذات السياق، عملت سلطة النقد على إصدار القرار بقانون رقم (40) لسنة 2022 بشأن ترخيص ورقابة مهنة الصرافة، الذي تم بموجبه إلغاء القرار بقانون رقم (41) لسنة 2016.

## 2- تعزيز الدور الرقابي لسلطة النقد

- عملت سلطة النقد على تعزيز دورها الرقابي على المؤسسات الخاضعة لرقابتها وأشرافها المباشر (مصارف، ومؤسسات إقراض، وصرافين، وشركات الدفع الإلكتروني). فعلى مستوى المؤسسات المالية المصرفية، استمرت سلطة النقد في تطوير العمل الرقابي، بما يتوافق مع المستجدات المصرفية والرقابية العالمية، وذلك من خلال الإجراءات التالية:
- العمل على تطوير نظام الرقابة الآلي (Sup-Tech)، الذي يُمهد إلى أتمتة عمليات الرقابة والتفتيش، وتوفير بنية تحتية متينة وأمنة للبيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من الجهات الخاضعة لرقابة سلطة النقد، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الأنشطة الرقابية التطويرية والاستراتيجية. ويتوقع أن يتم إطلاق هذا النظام في العام 2023، والذي سيشكل تحولاً جذرياً في عملية رقابة سلطة النقد. جدير بالذكر أن هذا النظام يستخدم من قبل أكثر من 70 بنكاً مركزياً حول العالم.
- تطوير وتحديث منهجية الرقابة المبنية على المخاطر، بما يشمل دليل التفتيش والتقارير الرقابية، وكذلك التفتيش المبني على المخاطر لبيئة تكنولوجيا المعلومات.
- إعادة تشكيل الهيئة العليا للرقابة الشرعية.
- تطوير وتدريب الكوادر الرقابية، من خلال المشاركة في عدد من ورش العمل والورش التدريبية في عدد من المواضيع الرقابية، لاسيما المخاطر المستجدة مثل التكنولوجيا المالية الرقمية، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر المناخ، والتمويل الأخضر.
- توجيه المصارف بشأن تعيين طرف خارجي مختص لإجراء مراجعة مستقلة حول صحة ومنهجيات نماذج احتساب متطلبات المعيار (IFRS9) وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ومستويات التحوط التي تطبقها المصارف.
- متابعة استكمال رفع رؤوس أموال عدد من المصارف، وفق متطلبات القانون والتعليمات ذات العلاقة، والخطط المقدمة لرفع رؤوس الأموال، والإطار العام المعتمد للمصارف ذات الأهمية النظامية، ومتابعة معالجة نسب تركيز الملكية في المصارف.
- إعادة التقييم الدوري للمؤشرات الخاصة بتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، وفقاً لمنهجية الإطار العام للمصارف ذات الأهمية النظامية.
- التحليل الدوري لمؤشرات القطاع المالي المصرفي، والوقوف على أهم التطورات والتغيرات الحاصلة على المراكز المالية للمصارف ونتائج أعمالها، وأثر ذلك على استقرار القطاع المصرفي والمالي بشكل عام، إضافة إلى القيام بتحليل أداء المصارف العاملة في فلسطين على مستوى مجموعات النظراء (الأقران).



- المتابعات الخاصة بتقييم مدى التزام المؤسسات الخاضعة لرقابة سلطة النقد بضوابط تكنولوجيا المعلومات وحوكمتها، بما يشمل تقييم خطط استمرارية الأعمال، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، بالإضافة إلى تنظيم إدارة مراكز البيانات الرئيسية، والتعافي من الكوارث، وخدمات الحوسبة السحابية.
- تنفيذ عدد من جولات التفتيش الميداني، والمتابعات المكتبية، بما في ذلك دراسة وتحليل البيانات المالية المدققة للمصارف وإصدار الموافقات على نشرها، ودراسة البيانات المالية للمصارف وفقاً لمتطلبات الإفصاح حسب متطلبات بازل III.
- أما على مستوى المؤسسات المالية غير المصرفية، فقد حرصت سلطة النقد على تعزيز دور هذه المؤسسات في النظام المالي وفي الاقتصاد بشكل عام، وضمان متانة وضعها وملاءتها المالية، وترسيخ قواعد وأسس الحوكمة لديها لضمان استقرارها واستدامتها في ظل بيئة سياسية واقتصادية حافلة بالتحديات. ولهذه الغاية، قامت سلطة النقد بإطلاق رؤية واستراتيجية جديدة لهذه المؤسسات، تستند على مبدأ مواصلة تعزيزها واستقرارها، لتمكينها من تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية بطريقة تتسم بالكفاءة والفاعلية للفئات المستهدفة، وفقاً لأفضل معايير وممارسات حماية حقوق العملاء لجميع الفئات والقطاعات للمساهمة في التنمية الاقتصادية، وبما يعزز فرص الاستثمار والعمل، وزيادة الإنتاج، ومحاربة الفقر والبطالة، وصولاً إلى اقتصاد مزدهر لدولة فلسطين.
- وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشمول المالي، من خلال تعزيز الكفاءة وتنويع الخدمات، وتعزيز الرسالة الاجتماعية وممارسات حماية حقوق العملاء، وذلك من خلال من خلال الإجراءات التالية:
- تعزيز نظم الحوكمة وإدارة المخاطر في مؤسسات هذا القطاع.
- إعداد أدلة عمل جديدة، لا سيما دليل الرقابة الاحترافية، ودليل رقابة انضباط السوق، ودليل حماية حقوق العملاء.
- إجراء تعديلات قانونية على الإطار الناظم لعمل هذه المؤسسات، بهدف توفير إطار قانوني للخدمات الجديدة التي ستعمل على تقديمها، لا سيما خدمات التأمين الأصغر، وحوالات التجزئة، وخدمات الدفع في قطاع الإقراض المتخصص، وتطوير البيئة التنظيمية للرقابة على شركات خدمات الدفع من خلال إصدار القرار بقانون بشأن نظام المدفوعات الوطني رقم (41) لسنة 2022.
- تشجيع دخول لاعبين جدد للسوق، والعمل على إعداد تعليمات شاملة لإنشاء بنوك تمويل أصغر.
- تعزيز الدور الاجتماعي من خلال تفعيل رقابة الأداء الاجتماعي، ومتابعة تحسين ممارسات مؤسسات القطاع بالخصوص، وتعزيز تمكين النساء والشباب وزيادة نسبة استفادتهم من الخدمات.
- تعزيز الكفاءة التشغيلية وتعزيز مبادرات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي.

### 3- متابعة أوضاع السيولة النقدية

لم تغفل سلطة النقد متابعة ومراقبة وضع السيولة في السوق الفلسطيني، وتوفير السيولة النقدية من مختلف العملات، لتأمين احتياجات وتعاملات المواطنين، وضخ مزيد من السيولة، وخصوصاً من العملات أو الفئات التي شهدت نقصاً في بعض الأحيان، ولتلبية طلب المواطنين عليها.

كما عملت سلطة النقد على مراقبة التطورات في وضع السيولة في كافة فروع المصارف، لضمان استمرار توفر السيولة النقدية لتلبية احتياجات المواطنين أولاً بأول، خاصة خلال فترة الأزمات. وكذلك اتخذت سلطة النقد ما يلزم من إجراءات لمراقبة التزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق، وتسليم الحوالات المالية بنفس عملتها.

وفي ذات السياق، قامت سلطة النقد بإدخال سيولة نقدية من عملة الشيكل بما يزيد عن 200 مليون شيكل إلى قطاع غزة، وبمختلف الفئات، سواء لاستبدال النقد التالف، أو لتلبية احتياجات المواطنين من تلك الفئات.

### 4- تعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مع تزايد الضغوط والتحديات على الاقتصاد العالمي بشكل عام، والمؤسسات المالية بشكل خاص، تزايدت المخاوف العالمية من مخاطر غسل



الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي دفع ببعض المصارف والمؤسسات المالية إلى إنهاء أو تقييد علاقاتها مع بعض العملاء أو فئات من العملاء، لتجنب المخاطر بدلاً من إدارتها بما يتماشى مع نهج مجموعة العمل المالي القائم على المخاطر. ولم تكن المصارف العاملة في فلسطين استثناءً من هذا الإجراء، إذ عانت هذه المصارف من صعوبات في الحفاظ على علاقات المراسلة مع المصارف الأجنبية، وخصوصاً الإسرائيلية منها.

ومع تولى سلطة النقد لزام الجهود المبذولة لتعزيز بيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين، واصلت إجراءاتها الرامية إلى تعزيز أساليب الرقابة الميدانية والمكتبية، واتباع النهج القائم على المخاطر، وتعزيز فعالية رصد العمليات والأنشطة المشبوهة، واتخاذ الإجراءات والمتابعات اللازمة للتحقق من سلامة إجراءات المؤسسات المالية ومدى التزامها بأحكام قانون غسل الأموال وتعديلاته، والتعليقات الصادرة بمقتضاه، والتوصيات والمعايير الدولية الفضلى ذات العلاقة.

كما تم خلال العام 2022 تطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تم إصدار القرار بقانون رقم (39) لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي تم بموجبه إلغاء القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015. وجاء القانون الجديد أكثر تفصيلاً وشمولاً لمكافحة هذه الجريمة في ضوء التطورات العالمية. كما تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم (14) لسنة 2022 بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والذي بموجبه تم إلغاء المرسوم رقم (14) لسنة 2015. بالإضافة إلى إصدار نظام رقم (20) لسنة 2022 بشأن الشركات غير الربحية، والذي نظم آليات عمل هذه الشركات، ومصادر تمويلها، والرقابة عليها، والشفافية والمساءلة في أنشطتها. وبموجب هذا النظام تم إلغاء قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2010.

كما تم إصدار لأئحة الترتيبات القانونية والوقف رقم (15) لسنة 2022، التي نظمت آليات الاحتفاظ بالمعلومات والبيانات عن الوقفيات والافصاح عنها، والمستفيدين منها. جدير بالذكر أنه سبق أيضاً إصدار نظام الاشراف على تجار وصائغي المعادن الثمينة والأحجار الكريمة رقم (5) لسنة 2021، وذلك في إطار مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما صدر القرار بقانون رقم (43) لسنة 2022 بشأن تعديل قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004، الذي تم تضمينه تعديلات بشأن جريمة الاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي لهم.

من جانبٍ آخر، أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التعليمات رقم (1/2022) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة، والتعليمات رقم (2) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية. وكذلك قامت سلطة النقد، وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ووحدة المتابعة المالية، بالعديد من الإجراءات والأنشطة للمحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام من هذه الجريمة. وفي هذا السياق تم تنفيذ ما يلي:

- اعتماد مجلس الوزراء الفلسطيني للخطة التنفيذية لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين لبيئة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.
- توقيع مذكرة تفاهم لتنفيذ مشروع تحديث السجل الموحد للشركات والمستفيد الحقيقي وفق المتطلبات الدولية بين اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ووزارة الاقتصاد الوطني، وذلك في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوحدة المتابعة المالية للتحضير للزيارة الميدانية لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين.
- وفي نفس السياق نظمت سلطة النقد، بالتعاون مع وحدة المتابعة المالية وسكرتارية مجموعة العمل المالي، عدة ورش حول تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بالعقوبات المالية لصالح القطاعين العام والخاص، وإعداد وتهيئة الجهات ذات العلاقة بعملية التقييم المتبادل لهذه العملية.

## التحول الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية

أولت سلطة النقد اهتماماً متزايداً لمتابعة القضايا المتعلقة بالتحويلات الجذرية في مجال التحول الرقمي، وأثرها على الخدمات المالية والصناعة المصرفية، وخدمات الدفع الإلكتروني. وحتى تتمكن سلطة النقد من تنفيذ خطط وبرامج ومبادرات التحول الرقمي، قامت برفع رأس مالها من 120 مليون دولار، إلى 200 مليون دولار. ومن شأن هذه الخطوة الهامة أن تعزز التكوين الرأسمالي لسلطة النقد، الذي يمكنها من تعزيز مكانتها كجهة إشرافية ورقابية، وحماية وصون أموال المودعين، ورفع مكانة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها وتطوير أدائها، وزيادة قدرتها على مواجهة شتى أنواع المخاطر، والحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيزه.



كما من شأن هذه الخطوة أن تساعد سلطة النقد على القيام بدورها في دعم وتشجيع النمو الاقتصادي في فلسطين، من خلال ضخ مزيد من الأموال من خلال صندوق استدامة، لتمكين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة وإدماجها في الاقتصاد وتطوير قدراتها لتوفير مزيد من فرص العمل للشباب والرياديين والنساء. وكذلك من شأن هذه الخطوة أن تسهم في تسريع جهود سلطة النقد في مجال التحول الرقمي، من خلال مزيد من الاستثمار والتعزيز للبنية التحتية للتكنولوجيا المالية، واتخاذ مزيد من الخطوات والإجراءات الاستباقية، وتعزيز ثقافة وخدمات الدفع الإلكتروني، وبناء وتطوير أنظمة مصرفية ومالية تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وتسهم في خفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام، ويساعد في الوصول إلى التحول الرقمي المنشود بنجاح.

وفي هذا السياق، عملت سلطة النقد على تنفيذ العديد من البرامج التطويرية، وتمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات المتميزة، والتي يمكن الإشارة إلى أبرزها من خلال الآتي:

### 1- التحضير لإطلاق نظام عرض وسداد الفواتير

يهدف هذا النظام، المتوقع إطلاقه في العام 2023، إلى توفير قنوات إلكترونية مختلفة لعرض وسداد الفواتير، وتحفيز الاستخدام الأوسع لخدمات الدفع الإلكتروني، وتحفيز قطاع الموترين في فلسطين، بما يشمل القطاع الخاص والعام والهيئات المختلفة نحو تبني التحول التكنولوجي في تقديم الخدمات للمواطنين ودمج هذا القطاع بشكل فعال في منظومة التكنولوجيا المالية، إلى جانب إسهامه في دعم منظومة الدفع الخاصة ببوابة الدفع الإلكتروني الحكومية.

فقد تم خلال العام 2022 تحضير البنية التحتية لبيئة الفحص في الحوسبة السحابية، وتثبيت النظام، وعمل تخصيص له حسب متطلبات سلطة النقد، بالإضافة إلى عمل الفحوصات الأولية للنظام للتأكد من جاهزيته لربط المصارف، إذ تم ربط 11 مصرفاً وشركتي خدمات دفع. كما تم العمل مع الحكومة من أجل التوافق على آلية تقديم خدمات الدفع والربط مع بوابة الحكومة، وباشرت الأطراف المعنية بتجهيز بيئة الفحص لتقييم الجاهزية والفحوصات اللازمة.

### 2- التحضير لإطلاق نظام الدفع الفوري

يأتي هذا النظام، المتوقع إطلاقه خلال العام 2023، في سياق تعزيز البنية التحتية المركزية لأنظمة المدفوعات في فلسطين وفق أحدث التوجهات العالمية لتحقيق الترابط والاتصال في منظومة عمل خدمات الدفع الإلكترونية على المستوى المحلي والدولي. وسيعمل هذا النظام على خفض الاستخدام النقدي عبر توفيره لقنوات دفع متصلة ومترابطة وأوسع انتشاراً وأقل تكلفة، مما سيعزز من عملية الشمول المالي، فضلاً عن رفع مستوى التنافسية بين مختلف المؤسسات المالية العاملة في فلسطين، وتوجيهها بشكل فعال نحو استهداف فئات جديدة من المجتمع.

ويعتبر هذا النظام أحد أنظمة البنية التحتية المركزية في مجال تحويل وتنفيذ مدفوعات التجزئة الإلكترونية والحوالات الدائنة بشكل لحظي / فوري، وبما يمكن عملاء شركات خدمات الدفع والمصارف من الاستفادة الفورية من الأموال المحولة والمستلمة من خلال النظام على مدار الساعة، وفق قاعدة (24/7)، وكذلك القيام بعمليات دفع وتحويل الأموال من خلال تطبيقات الهاتف المحمول وعلى مدار الساعة. ولغاية تنفيذ هذا المشروع، وقعت سلطة النقد اتفاقاً تعاقدياً مع شركة «موتران» الأمريكية لتوريد وتنفيذ ودعم «نظام الدفع الفوري» في فلسطين.

### 3- إطلاق عمليات نقاط البيع (P.o.S) على المفتاح الوطني

تم إطلاق خدمة عمليات نقاط البيع على المفتاح الوطني مطلع العام 2022، بهدف العمل على مدار الساعة دون انقطاع. وقد أسهمت هذه الخدمة في تمكين المتعاملين من تنفيذ عملياتهم المالية عبر البطاقات بغض النظر عن المصارف المصدرة لهذه البطاقات من خلال النظام الذي تديره سلطة النقد، وبما يسهم في خفض التكاليف وزيادة الاستخدام. فمع إطلاق هذه الخدمة، تم خفض عمولة نقاط البيع المفروضة على صاحب المصلحة التجارية أو مزود الخدمة وتثبيتها لغاية (0.5%) بحد أقصى، بعد أن كانت تصل إلى أكثر من (3%)، على ألا يتحمل العميل أو المشتري أية مبالغ إضافية على قيمة مشترياته خلال استخدامه لنقاط البيع. كما لن تتقاضى سلطة النقد أية رسوم مقابل مرور الحركات عبر النظام.



#### 4- إطلاق المرحلة الثانية من نظام المعلومات الجغرافي (GIS)

يربط هذا النظام البيانات الديموغرافية والإحصائية مع البيانات المكانية للمؤسسات الخاضعة لرقابة سلطة النقد وإشرافها، من خلال قاعدة بيانات مركزية تفاعلية. ويتيح هذا النظام للجمهور والمستثمرين وأصحاب المشاريع إمكانية الاستفادة من البيانات التي يوفرها في اتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي الخاص برسم سياسات التفرع وتحديد احتياجات المناطق من ناحية الخدمات المالية والمصرفية، وذلك في إطار تعزيز عملية الشمول المالي، إضافة إلى تمكينهم ومساعدتهم في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية اللازمة لاتخاذ قرار إقامة المشاريع في مناطق جغرافية معينة، والتعرف على احتياجاتها وفقاً للبيانات والمؤشرات المالية والإحصائية.

ويوفر النظام للمستخدمين واجهة تحتوي على خريطة تفاعلية تربط بين المناطق الجغرافية والبيانات المالية والإحصائية والديموغرافية لكل منطقة، من حيث المؤشرات المالية، وعدد السكان، والمنشآت وأنواعها، وتوزيعها وكثافتها، وتبعية المنطقة جغرافياً وإدارياً، ومدى توفر وانتشار الخدمات المالية والمصرفية فيها. كما يعد هذا النظام مصدراً هاماً للباحثين ومعدّي الدراسات الاقتصادية، إذ يمكن من خلاله الحصول على بيانات مالية وإحصائية وديموغرافية دقيقة تدعم وجهات النظر والمسائل البحثية.

#### 5- إطلاق نسخ محدثة من أنظمة التصنيف الائتماني ومعلومات الائتمان

قامت سلطة النقد بإطلاق النسخة الخامسة من نظام التصنيف الائتماني، للمساعدة في تمكين الشباب والرياديين والنساء وأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر. وكذلك تمكين المصارف من التأكد من بيانات عملائهم بهدف خفض محاولات الاحتيال والتزوير. كما تم إطلاق نسخة محدثة من أنظمة معلومات الائتمان لدى سلطة النقد، التي أتاحت إمكانية ربط شركات الصرافة على هذه النظم، وتوفير البيانات التي تحتاجها هذه الشركات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بخضم الشيكات.

تجدر الإشارة إلى أنه وبهدف إتاحة المجال أمام شركات القطاع الخاص للاستفادة من نظام الاستعلام الائتماني الموحد المطور من قبل سلطة النقد، تم توقيع عدة مذكرات تفاهم مع عدد من شركات القطاع الخاص، لإتاحة المجال لهم للتعرف على الملاءة الائتمانية للعملاء الذين يتعاملون معهم وفق أسس البيع الأجل بموجب شيكات آجلة، واتخاذ القرار الائتماني السليم الذي يحد من تعرضهم للمخاطر الائتمانية.

#### 6- إطلاق المختبر التنظيمي (Regularity Sandbox)

يعتبر هذا المختبر بمثابة بيئة اختبار لتطبيقات تكنولوجية في مجال الخدمات المالية، تسمح لأصحاب الأفكار والمنتجات ونماذج الأعمال الخاصة بالمبتكرين والرياديين من اختبار تطبيقاتهم في بيئة آمنة، وبرعاية وإشراف ودعم تنظيمي وإرشادي من قبل سلطة النقد لأصحاب هذه التطبيقات. وتتمثل الجهات المؤهلة للمشاركة في هذا المختبر بالمؤسسات المالية المرخصة، ورواد الأعمال، والشركات الناشئة، وشركات التكنولوجيا المالية، والاتصالات، وأي جهة أخرى محلية أو أجنبية تقدم خدمات مالية. بينما تشمل فئات المشاريع المؤهلة للتقدم للاختبار، خدمات الادخار والإقراض، وخدمات إدارة المخاطر ورصد الاحتيال والحد منه، وخدمات التحقق الرقمي والهوية الرقمية، وأية خدمات مالية أو تنظيمية أو رقابية تحقق أهداف المختبر التنظيمي.

#### 7- تقييم أنظمة الدفع

قامت سلطة النقد، وبالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، بإجراء عملية تقييم شاملة لنظم الدفع في فلسطين، بهدف الوقوف على وضع هذه النظم وتحديد الفجوات القائمة من جهة، وسبل تطوير السياسة الخاصة بالإشراف على نظم الدفع، بما يتلاءم مع التطورات والمستجدات المتعلقة ببيئة نظم الدفع من جهة أخرى.

كما تم بالتعاون مع البنك الدولي استكمال معايرة رمز الاستجابة الموحد (QR)، الذي من المتوقع اتاحته للتعامل والاستخدام من قبل القطاع المصرفي خلال العام 2023. بالإضافة إلى إطلاق نسخة محدثة من نظام سويفت (SWIFT ISO 20022)، التي تسمح بإرسال واستقبال رسائل (MX) المتعلقة بالتحويلات المالية العابرة للحدود.



## 8- العمل مع الحكومة على تشغيل وتطوير منظومة الدفع الإلكترونية الحكومية

بذلت سلطة النقد في سياق عضويتها الفاعلة في اللجنة الفنية للحكومة الإلكترونية، جهوداً حثيثة لمساعدة الحكومة على تشغيل وتطوير منظومتها للدفع الإلكتروني. وتهدف هذه المنظومة إلى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين إلكترونياً دون الحاجة للتوجه إلى المكاتب الحكومية، وباستخدام أدوات الدفع الإلكترونية المناسبة. ومن المتوقع أن يتم الإطلاق الفعلي لهذه المنظومة خلال العام 2023.

## 9- إطلاق سلسلة من الحملات التوعوية والتثقيفية

- واصلت سلطة النقد جهودها المكثفة في مجال تعزيز التوعية والتثقيف والشمول المالي، لا سيما في مجالات التكنولوجيا المالية، واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، ودعم الرياديين. ومن أبرز الفعاليات التي نفذتها سلطة النقد في هذا المجال ما يلي:
- إطلاق حملة موسعة، بالتعاون مع وزارة المالية (الهيئة العامة للبترو)، ونقابة أصحاب محطات المحروقات، لتشجيع المواطنين وأصحاب محطات المحروقات على التحول إلى الدفع الإلكتروني، وتشجيع المواطنين للدفع عبر نقاط البيع لدى محطات المحروقات من خلال بطاقات الصراف الآلي. مع إعفاء كافة محطات المحروقات من عمولة التاجر لمدة عام.
  - تنظيم فعالية توعوية، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني، في مقر الوزارة لموظفي الوزارة، حول خدمات الدفع الإلكتروني، وبمشاركة جميع شركات خدمات الدفع، ومزودي خدمة نقاط البيع في فلسطين، وذلك بهدف تعريف موظفي الوزارة بهذه الخدمات وتمكينهم من استخدامها، وتحديداً فتح المحافظ الإلكترونية.
  - المشاركة في فعالية «فلسطين الرقمية» التي نظمت من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالشراكة مع مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية، وبمشاركة العديد من مؤسسات التكنولوجيا المالية، وشركات خدمات الدفع الإلكتروني. وتضمنت مشاركة سلطة النقد لتقديم فعالية لعرض أبرز الخدمات التي تقدمها منصة «منشأني»، وشرح حول آلية استفادة الرياديين وشركات التكنولوجيا المالية من «المختبر التنظيمي» الذي أطلقته سلطة النقد في وقت سابق.

## دعم وتشجيع النمو الاقتصادي

حرصت سلطة النقد، رغم الضغوط والتحديات الجديدة التي برزت خلال العام 2022، على الموازنة بين ضمان سلامة واستمرارية عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر، والاستمرار في تقديم مختلف الخدمات المصرفية لجمهور المواطنين، ودعم مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والمحافظة على استمراريته. وقد نجحت سلطة النقد من خلال سلسلة الإجراءات التي قامت بها في توفير السيولة المطلوبة للتخفيف من آثار هذه الضغوط على الاقتصاد، وإبقائه في مسار التعافي والنمو.

فعلى مستوى الحكومة، وكما في جميع الأزمات المالية التي مرت بها الحكومة الفلسطينية على مدار السنوات السابقة، شكلت سلطة النقد والقطاع المصرفي صمام أمان، وداعماً ورافداً أساسياً لمعالجة الاختلالات المالية الناتجة عن الاقطاعات المتكررة والمتزايدة من إيرادات المقاصة وشُح الدعم الخارجي، لتصل مديونية الحكومة تجاه القطاع المصرفي إلى حوالي 2.2 مليار دولار، تعادل تقريباً كامل حقوق ملكية القطاع المصرفي. كما حرصت سلطة النقد على استمرار تفعيل دور القطاع المصرفي على مستوى القطاع الخاص، من خلال توفير التمويل وبالعملات المختلفة وبالأجل المطلوبة لمختلف أنشطة وقطاعات الاقتصاد، وقطاع الأعمال والجمهور المحلي، بشروط وتكاليف ميسرة. وفيما يلي أبرز الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد لدعم الاقتصاد المحلي.

## 1- صندوق استدامة

صُممت المرحلة الثانية من صندوق استدامة لتخدم مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تتجاوز معالجة آثار الجائحة الصحية، إلى العودة بالاقتصاد إلى مسار التعافي، وخلق فرص عمل جديدة، وتشجيع النمو المستدام، بما يتوافق مع التوجهات الاقتصادية للحكومة. ولتحقيق هذه الرؤيا، تم تعزيز محفظة الصندوق بموجب اتفاقية قرض مع بنك الاستثمار الأوروبي، والتي من المتوقع استلام الدفعة الأولى منه، والبالغة 192 مليون دولار في نهاية الربع الثالث من العام 2023. بالإضافة إلى تضمين الصندوق لمجموعة من البرامج الهادفة إلى توجيه الائتمان



نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي تستهدف دعم وتشجيع الشباب والريادين، وتمكين النساء، والصحة والتعليم الإلكتروني، والقطاعات الاقتصادية المنتجة، والاندماج في الاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة وغيرها. كما تم تضمين الصندوق أيضاً برنامجاً صُمم خصيصاً لمؤسسات الإقراض المتخصصة، لتمكينها من تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة.

ومع نهاية العام 2022، بلغت قيمة القروض والتمويلات التي قدمها الصندوق حوالي 137 مليون دولار، استفاد منها 2,422 مشروع، موزعة على النحو التالي:

- استحوذت المنشآت المتناهية الصغر على النصيب الأكبر من هذا التمويل، ونسبة بلغت 61٪، تلاها المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة بنحو 19٪، والمنشآت المتوسطة بحوالي 12٪، والمنشآت الكبيرة بنحو 8٪ من إجمالي التمويل الممنوح من خلال الصندوق.
- حظي نشاط التجارة بنحو 53٪ من إجمالي التمويل، تلاه النشاط الصناعي بنسبة 13٪، والأنشطة الخدمية بنحو 8٪، والنشاط المالي بنحو 7٪، والنشاط السياحي بنحو 6٪، والنشاط الزراعي بنحو 6٪، ثم أنشطة الرعاية الصحية بنحو 4٪، ونشاط المقاولات والإنشاءات بنحو 3٪ من إجمالي التمويل الممنوح من خلال الصندوق.
- حظيت محافظة رام الله والبيرة على حوالي 29٪ من إجمالي التمويل، تلاها محافظة نابلس بنحو 17٪، ثم جنين على حوالي 14٪، والخليل على نحو 6٪، وبيت لحم بحوالي 6٪، وسلفيت على نحو 5٪، وقلقيلية على نحو 4٪، وأريحا على نحو 3٪، وبقية محافظات الضفة الغربية على حوالي 7٪. في حين كان نصيب محافظات قطاع غزة حوالي 9٪ من إجمالي التمويل.

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق قام بتخصيص محفظة تمويل بقيمة مليون دولار لذوي الاحتياجات الخاصة، ضمن برنامج تمويل المشاريع متناهية الصغر، وذلك في إطار اهتمام سلطة النقد بهذه الفئة، وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية، وحماية وصون حقوقهم كمستهلكين للخدمات المصرفية دونما تمييز، وتمكينهم من القيام بدورهم في المجتمع بشكل لائق، ومساعدتهم على تنمية مشاريعهم، وخلق فرص عمل مختلفة تتناسب واحتياجاتهم، وبما يسهم في تحقيق أهداف الشمول المالي.

وبشكل عام، نجح الصندوق في المساهمة بالحفاظ على رأسمال المشاريع المستهدفة، وتمكينها من تغطية نفقاتها التشغيلية، إلى جانب الحفاظ على رأسمالها البشري. فقد بلغ رأسمال المشاريع التي ساهم الصندوق في استدامتها وتغطية نفقاتها التشغيلية ما يقارب 761 مليون دولار. في حين بلغ مجموع العمال والموظفين (رأس المال البشري) الذين ساهم الصندوق في الحفاظ على أعمالهم حوالي 21,250 موظف، وذلك من خلال المحافظة على ديمومة المشاريع الذين يعملون فيها.

وتسعى سلطة النقد خلال الفترة القادمة (2023-2025) إلى توسيع نشاط الصندوق من خلال استهداف العديد من القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، إذ تم رفع سقف برنامج تمويل المشاريع متناهية الصغر، ليصبح 25 مليون دولار بدلاً من 15 مليون دولار. كما تم رصد مبلغ 50 مليون دولار لبرنامج تمويل للطاقة المتجددة، و50 مليون دولار لبرنامج تمويل المشاريع التي تعمل في قطاع غزة، والبرنامج التي تستهدف النساء والرياديين والرياديات، والنساء العاملات في المستعمرات، وبرنامج للقطاع الزراعي واستصلاح الأراضي. كما شملت الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد ضخ سيولة إضافية في الاقتصاد بغية تشجيع الاستثمار في الاقتصاد المحلي، من خلال تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية<sup>(16)</sup>. ومنح حوافز إضافية للمصارف التي ترغب في الاستثمار في شركات ناشئة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، والزراعة، والمشاريع الريادية وغيرها.

الجدير بالذكر أن الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد ركزت أيضاً على ضرورة مراعاة الحفاظ على استمرار تدفق الأموال بسلاسة بين مختلف شرائح وفئات المجتمع وبقية دول العالم، وبما يضمن سلامة وفعالية عملية الوساطة المالية، وما يتطلبه ذلك من جهاز مصرفي قوي وآمن وفعال، ونظام مدفوعات حديث ذو كفاءة عالية، ورقابة مصرفية فاعلة، في ظل تطبيق أحدث المعايير والممارسات الدولية الفضلى.

(16) ركزت تعليمات رقم (1/2020) بشأن «التوظيفات الخارجية»، على التدابير التي يجب على المصارف أخذها بشأن تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بتوظيف الأموال خارج فلسطين. إضافة إلى وضع وتحديد سفوف لهذه التوظيفات، بحيث لا تزيد عن 40٪ من إجمالي الودائع حتى نهاية آذار 2020، على أن يتم خفضها إلى 35٪ حتى نهاية آذار 2021، ثم إلى 30٪ حتى نهاية آذار 2022، وإلى 25٪ حتى نهاية آذار 2023.



## 2- التعريف الوطني الموحد لقطاع المنشآت

ضمن جهود سلطة النقد الرامية إلى توفير بيئة عمل سليمة لقطاع المنشآت، تسهم في تمكين وتطوير وتنمية هذا القطاع، شاركت سلطة النقد بالتعاون مع وزارة الاقتصاد وهيئة سوق رأس المال، في إطلاق التعريف الوطني الموحد لقطاع المنشآت المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، وتضمينه في قواعد بيانات أنظمة معلومات الائتمان.

ومما لا شك فيه أن اعتماد التعريف الموحد في نظم معلومات الائتمان لدى سلطة النقد، قد أسهم في تعزيز القدرات المالية لهذه المنشآت، وعزز من فرصها في النفاذ والوصول إلى الخدمات المالية، الأمر الذي عزز أيضاً من إمكانيات نمو هذا القطاع الواعد، الذي يمثل أكثر من 90% من المنشآت العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، ويوظف أكثر من 80% من العمالة الفلسطينية.

كما سبق لسلطة النقد أن أطلقت بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الإطار الوطني لإسناد وتطوير المنشآت متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة «منشآت» لتحفيز قدرة هذه المنشآت على التكيف وتعزيز قدرتها على الصمود والانتعاش، وذلك من خلال توفير خدمات دعم متكاملة لهذه المنشآت وحصولها على المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثمار أو الاستشارة بشأن تطوير الخدمات وعمليات الإنتاج وخدمات التسويق والإدارة المالية، وفرص التمويل، والخدمات الاستشارية القانونية. وبالتزامن من ذلك، قامت سلطة النقد بإطلاق تطبيق منصة «منشآت» عبر الهاتف المحمول، والتي تعتبر المنصة الأولى من نوعها في فلسطين، وترتبط بشبكة كبيرة من الجهات الفاعلة في مجال تطوير القطاع الخاص، ونخبة من الخبراء لتقدم خدمات نوعية في مجال دعم القدرات المالية والإدارية لأصحاب هذه المنشآت، وتمكنهم من الوصول إلى مصادر التمويل.

## 3- تعزيز التعاون مع الحكومة

عملت سلطة النقد على تعزيز وتوطيد تعاونها وتنسيقها مع الحكومة، وتقديم المشورة الاقتصادية في قضايا الاقتصاد الكلي، والاستمرار في مواءمة الخطط والسياسات المتبناة من قبل القطاع المالي والمصرفي مع توجهات الحكومة التنموية، بهدف المساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، سواء من خلال استحداث صندوق استدامة البرامج التي يتضمنها، أو من خلال حث المصارف على ضخ مزيد من التمويل نحو قطاعات وأنشطة ومناطق معينة، وتقديم الحوافز للمصارف التي توجه الائتمان نحو المشاريع التي تخدم العملية التنموية. هذا بالإضافة إلى مساعدة الحكومة في التغلب على الضائقة المالية التي عانت منها، والمساهمة في تمويل جزء من عجز موازنتها العامة.

## 4- الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المصرفية

يمثل النفاذ والوصول إلى الخدمات المالية أولوية حظيت باهتمام كبير من قبل سلطة النقد، باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، ودورها الكبير في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة من فقر وبطالة. لذلك، واصلت سلطة النقد اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم، وبتكاليف وشروط ميسرة ومعقولة.

ولهذه الغاية، عملت سلطة النقد على تعزيز صلابة وقوة القطاع المصرفي، من خلال خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة والابتكار ومواكبة أحدث التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي. كما عملت على نشر الخدمات المصرفية في مختلف المحافظات الفلسطينية، من خلال تبنيها سياسة للتفرغ المصرفي تركز على المناطق الريفية والنائية، مما أدى إلى توالي الارتفاع في شبكة الفروع والمكاتب المصرفية، التي وصل عددها في نهاية العام 2022 إلى 378 فرعاً ومكتباً، منتشرة في كافة المحافظات الفلسطينية.

كما نفذت سلطة النقد العديد من الأنشطة وثيقة الصلة بالشمول المالي، بما في ذلك إقرار العديد من التشريعات والتعليمات المعززة لخلق بيئة داعمة للإبداع ومسهلة للأعمال والخدمات المالية. وكانت محصلة هذه الأنشطة فوز دولة فلسطين ممثلة بسلطة النقد بجائزة دولية عن أفضل مبادرات وبرامج لتعزيز الوعي المالي لدى الشباب (The Global Youth Financial Award 2022)، ضمن فعاليات المؤتمر السنوي العام للتحالف العالمي للشمول المالي<sup>(17)</sup>، بعد أن وصلت إلى قائمة أفضل 5 دول ترشحت لهذه الجائزة (فلسطين، ومصر، والأكوادور، والتشيك، وبنجلادش) من بين 30 دولة تنافست على الجائزة. كما فاز أحد موظفي سلطة النقد أيضاً بجائزة القيادة الفنية (Technical Leadership Award) على مستوى الجوائز الفردية.

(17) يمثل التحالف العالمي للشمول المالي أكبر تحالف دولي للشمول المالي، تم تأسيسه في العام 2009، و يضم في عضويته 82 مؤسسة، تمثل 75 دولة، ويعمل على تمكين طائفتي السياسات في كافة الدول الأعضاء على تعزيز مستويات الشمول المالي، من خلال تعزيز الوصول للخدمات المالية عالية الجودة واستخدامها من قبل الفئات المستبعدة مالياً. وتعد فلسطين ممثلة بسلطة النقد من أوائل الدول التي انضمت لهذا التحالف في العام 2010.



ويمثل حصول سلطة النقد على هذه الجائزة، تقديراً وترويجاً للجهود التي بذلتها في تنظيم وتنفيذ عدة مبادرات في هذا المجال، ومن أهمها الفعاليات التوعوية الخاصة بخدمات الدفع الإلكتروني، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية. كما يدل هذا النجاح على المستوى المهني المتقدم لسلطة النقد التي باتت تحتل مكانة مرموقة بين نظيراتها الإقليمية والدولية، بفضل خبرات وكفاءات كادرها ومواكبته لأحدث التطورات العالمية، والجهود المبذولة لتحقيق متطلبات الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين.

وسبق لسلطة النقد أن شاركت مع هيئة سوق رأس المال، ومؤسسة التمويل الدولية في إطلاق «الإطار الاستراتيجي للخدمات المالية الإسلامية في فلسطين»، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز جودة الخدمات المالية وتطويرها، وإرساء أسس الخدمات المالية الرقمية، واستحداث خدمات مالية جديدة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلبي الطلب المتزايد عليها، وتسهم في تعزيز مفهوم الشمول المالي. ويضاف إلى ذلك، مجموعة أخرى من الإنجازات التي حققتها سلطة النقد في مجال الشمول المالي، وفي مقدمتها:

1. ترؤس مجموعة عمل استراتيجيات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) للدورة 2022-2023، وذلك خلال الاجتماع العشرين للمجموعة الذي عُقد في مدينة كيتو- الإكوادور. وتم في هذا الاجتماع مناقشة عدد من مواضيع تتعلق بالتمويل الأخضر، وتأثير تغيرات المناخ على الشمول المالي، وتعزيز الشمول المالي لدى النساء والمناطق الريفية، ودور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي. وتمخض هذا الاجتماع عن إطلاق ثلاث سياسات مختصة بكيفية تضمين الخدمات المالية الرقمية ضمن استراتيجيات الشمول المالي، وتحسين الشمول المالي في المناطق الريفية، وتقرير مفصل حول وضع استراتيجيات الشمول المالي لدى كافة الدول الأعضاء في التحالف العالمي.

2. إطلاق فعالية الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب 2022، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وجمعية البنوك في فلسطين، تحت شعار "تعلم، ادخر، اكسب". واستهدفت هذه الفعالية حوالي 114 ألف طالب وطالبة من طلبة الصف الثامن، موزعين على 1,625 مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبما يشمل مدارس التربية والتعليم، ومدارس وكالة الغوث، والمدارس الخاصة. وتميزت هذه الفعالية بتركيزها الملحوظ على التكنولوجيا، إذ تم تطوير تطبيق على الهواتف الذكية، بعنوان "Masrifi مصرفي". وهو عبارة عن فرع مصرف افتراضي يقدم كافة المعلومات الأساسية حول الخدمات المصرفية بطريقة تفاعلية وتشويقية، ويحتوي على عدة مراحل وألعاب وأسئلة تمكن الطالب من الدخول للسحب على جوائز قيمة، تصل قيمتها الإجمالية إلى 15 ألف دولار، مقدمة من كافة المصارف. وتعد فعالية الأسبوع المصرفي حدثاً سنوياً تهدف لتوعية وثقافة طلاب المدارس في المجالين المالي والمصرفي.

3. عقد عدة اجتماعات بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال لمجموعات عمل الشمول المالي في فلسطين، والتي تضم حوالي 70 عضواً من ممثلي مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديمي ذات العلاقة بالشمول المالي في فلسطين. وهدفت هذه الاجتماعات إلى إطلاق أعمال مجموعات عمل الشمول المالي الثلاث "تمكين المستهلك، والمنتجات المالية المبتكرة، والمشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة"، المناط بها المساهمة في تطبيق استراتيجية الشمول المالي، وأهدافها المحددة في خطة عمل الاستراتيجية.

4. كما عقدت عدة اجتماعات للجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين، بصفتها رئيسة هذه اللجنة بالشراكة مع هيئة سوق رأس المال، تضمنت استعراض التقرير السنوي للشمول المالي للعام 2022، والإجراءات التي اتخذتها كل من سلطة النقد والهيئة لتعزيز الشمول المالي والأنشطة الخاصة به، بالإضافة إلى استعراض لآخر مستجدات مشروع إعادة تقييم الشمول المالي في فلسطين الذي نفذته سلطة النقد والهيئة بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بهدف إعادة تقييم الشمول المالي في فلسطين من واقع متابعة مسارات تقدم العمل والتطورات في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والذي من المتوقع أن تعلن نتائجه في الربع الأول من العام 2023.

5. مواصلة استكمال فتح حسابات مصرفية للعمال الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر، وذلك في سياق إجراءات سلطة النقد الرامية إلى تخفيض الأعباء المترتبة على الاقتصاد نتيجة تراكم الشيكال في الأسواق المحلية، إضافة إلى إدماج هذه الفئة في سياسة الشمول المالي وتشجيع استخدام وسائل الدفع الحديثة عبر القنوات الإلكترونية في تنفيذ المعاملات المالية في فلسطين وفي العلاقة مع المشغل في الجانب الآخر.



6. إطلاق سلسلة من التدريبات الإلكترونية المجانية، من خلال منصة منشأتي، بهدف مساعدة أصحاب/ صاحبات المشاريع، لتطوير مهاراتهم وقدراتهم الإدارية والمالية، وتمكينهم من مواكبة متطلبات واحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي. وركزت هذه التدريبات على أكثر من 25 موضوعاً لبناء مهارات أصحاب وصاحبات الأعمال المتعلقة بكيفية إدارة المشاريع، وإعداد الجدوى الاقتصادية، والخطط المالية والإدارية والتسويقية، والمتطلبات القانونية للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة. وتم إنتاج هذه التدريبات بإشراف سلطة النقد وبالتعاون مع المعهد المصرفي الفلسطيني على شكل فيديوهات تفاعلية مصورة، قدمها مدربون فلسطينيون مختصون في مجالات مختلفة. وبهدف تعميم الفائدة المرجوة، وتحفيز الآخرين على المشاركة، تم منح المشاركين شهادات خاصة بعد اجتيازهم للامتحان الذي صُمم خصيصاً لهذه الغاية.

كما تضمنت التدريبات التي تم إطلاقها من خلال منصة منشأتي، سلسلة تدريب بعنوان ”التوعية المصرفية ودراسة الجدوى وحلول الدفع الإلكتروني“، عقدت في محافظات جنين وبيت لحم وغزة، وشارك فيها عدد من أصحاب/ صاحبات المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وهدفت هذه التدريبات إلى تعريف أصحاب المشاريع بكيفية تطوير مشاريعهم وزيادة فاعليتها وإنتاجيتها، من خلال اتباع الأساليب والتقنيات الحديثة في الإدارة، من حيث بناء دراسة الجدوى للمشروع، وكيفية الحصول على التمويل المناسب، واستخدام حلول الدفع الإلكتروني وتوظيفها في إتمام المعاملات المالية، والتسويق الإلكتروني لمنتجات المشروع، ومزايا استخدام هذه الحلول وفي مقدمتها توفير الوقت والجهد والسرعة والأمان.

7. تنظيم سلسلة واسعة من الحملات التوعوية والتثقيفية وورش العمل في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتعاون مع كافة المؤسسات التي تُعنى بالرياديات والمشاريع النسوية والشبابية، بهدف استكشاف خيارات التمويل وتنمية ودعم المشاريع وتحديد الصغرى منها، وتمكين النساء والشباب الرياديين من الوصول إلى التمويل المقدم من خلال المصارف ومؤسسات الإقراض، وبخاصة التمويل المقدم من صندوق استدامة. ومن أبرز هذه الورش:

- تنظيم ورشتي عمل في محافظة نابلس، الأولى بالتعاون مع منظمة كير العالمية، وبمشاركة حوالي 30 من النساء والشباب الرياديين وأصحاب المشاريع من محافظتي نابلس وجنين. والثانية، بالتعاون مع جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبمشاركة 100 سيدة من النساء الرياديات وصاحبات المشاريع والجمعيات التعاونية وممثلون عن المصارف.
- تنظيم ثلاث ورش عمل في قطاع غزة، الأولى بالتعاون مع جمعية البيت الصامد، وطاقم شؤون المرأة، وجمعية عائشة، وجمعية شرق غزة للإنماء، وبمشاركة حوالي 150 من النساء الرياديات وصاحبات المشاريع. والثانية، بالتعاون مع جمعية البنوك في فلسطين، ووزارة التربية والتعليم، وبرنامج التعليم في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا وممثلين عن المصارف، وبمشاركة أكثر من 30 مشرفاً من مشرفي قطاع التعليم في غزة، حول تقديم التوعية المصرفية الأساسية لطلاب المدارس. والثالثة، بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والمؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي (نظراً لأهمية دورهم في نشر الوعي والثقافة المالية في المجتمع) والرياديين وحاضنات ومسرعات الأعمال وأصحاب المشاريع الإلكترونية، حول خدمات الدفع الإلكتروني، بهدف تعريفهم على الخدمات المالية الإلكترونية، وخاصة خدمات الدفع الإلكتروني.



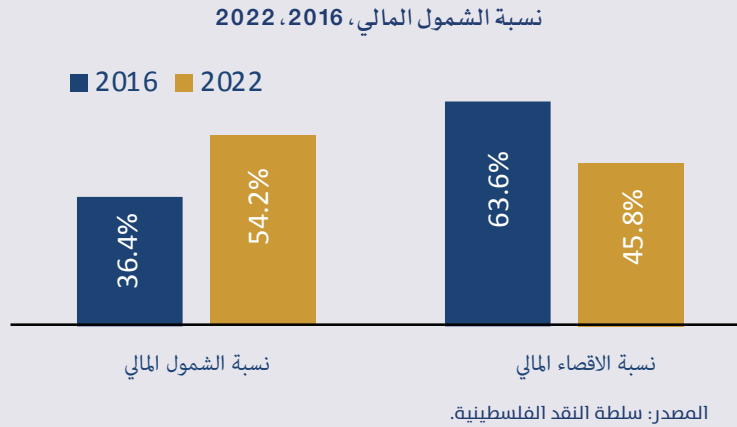
## صندوق 2: تقييم مستويات الشمول المالي في فلسطين 2022<sup>(18)</sup>

نفذت سلطة النقد بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال مشروع تقييم مستوى الشمول المالي في فلسطين خلال العام 2022 من خلال التعاقد مع معهد ماس، وبتمويل من التحالف العالمي للشمول المالي (AFI). وتم تنفيذ التقييم من خلال مسح شمل جانبي العرض والطلب، إضافة إلى دراسة النظام البيئي والبيئة الممكنة للشمول المالي. وتمتاز دراسة تقييم الشمول المالي المنفذة خلال العام 2022 عن سابقتها التي نفذت في العام 2016 بالآتي:

- اتساع وعمق أكبر في دراسة جانب الطلب، إذ تم النشر على مستوى الذكور والإناث، وبما يشمل شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، وشمال ووسط وجنوب قطاع غزة، وكذلك على مستوى حضر وريف ومخيم على المستوى الوطني، كما تم النشر على مستوى المحافظة فقط بدون (ذكور، إناث) ولكافة القطاعات المالية الفرعية.
  - كبر حجم العينة الخاصة بدراسة جانب الطلب، والتي بلغت 8,500 فرد بالغ، مقارنة مع 4,150 أسرة خلال العام 2016.
- جدير بالذكر أنه لا يوجد توافق دولي على استخدام معيار كمي واحد لقياس الشمول المالي، كما لا ينصح باستخدام مقياس كمي واحد، وإنما مجموعة من المقاييس تعكس كل من جانبي العرض والطلب في القطاعات المالية، مصرفية وغير مصرفية، تغطي المحاور الرئيسية الثلاثة للشمول المالي، الوصول والاستخدام والجودة، وتحاكي خصوصية كل دولة والواقع العملي الخاص بها. وقد أظهرت النتائج أنه وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي رافقت تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي خلال الفترة 2018-2022، إلا أن نسبة الشمول المالي تحسنت بشكل ملحوظ. وفيما يلي أبرز نتائج الدراسة.

### 1) الوصول والاستخدام

يتضح من خلال الاطلاع على تجارب الدول المختلفة، بأن التوجه الغالب أن يتم قياس مستويات الوصول والاستخدام من واقع بيانات جانب العرض لما تتصف به هذه البيانات من دورية زمنية (سنوية مثلاً)، وعلى مستوى القطاعات المالية الفرعية، نظراً لخصوصية كل قطاع مالي فرعي، وتجنب اللجوء إلى مقياس كمي واحد لقياس التقدم الحاصل في الشمول المالي. ويتم الاستناد إلى بيانات جانب الطلب في قياس المحور الثالث للشمول المالي وهو الجودة، والذي يشمل الثقة والثقافة المالية، إضافة إلى سلوكيات الأفراد المالية.



وقد أظهرت نتائج الوصول والاستخدام ارتفاع نسبة وصول واستخدام خدمات الحساب الجاري والقروض المصرفية وبوليصة التأمين من 36.4% في العام 2016، لتصل إلى 50.9% في العام 2022، وإذا ما أضيفت خدمات المحافظ الإلكترونية ترتفع هذه النسبة إلى 54.2%. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه النسب لا تعني أن 50.9% من المواطنين لديهم وصول واستخدام للخدمات المالية، نظراً لاحتمال وجود تكرار في وصول واستخدام ذات الفرد لأكثر من خدمة مالية.

(18) تم نشر دراسة مسح الشمول في فلسطين خلال مؤتمر صحفي عقد في وقت لاحق لسنة التقرير (20 مارس 2023)، ويمكن الرجوع إلى الدراسة التفصيلية ومرفقاتها على رابط موقع الشمول المالي في فلسطين <https://www.financialinclusion.ps/item-1678961908>.



## (2) مستويات الثقافة المالية

- ارتفعت نسبة المواطنين الذين لديهم مستوى ثقافة مالية متوسط، وجيد، وجيد جداً، من 41.3% في العام 2016، إلى 53.3% في العام 2022 (تحسن بمقدار 12.2 نقطة مئوية).

### نسبة الشمول المالي في فلسطين

المعيار	2016	2022	مع الأخذ بالاعتبار المحافظ الإلكتروني
ممتلكو الحسابات البنكية	22.7%	29.3%	
المستفيدون من قرض بنكي	5.1%	3.5%	
ممتلكو بوليصة تأمين	8.6%	18.1%	
المحافظ الإلكتروني			3.3%
المجموع	36.4%	50.9%	54.2%

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

- تحسنت مستويات الثقافة المالية على مستوى النوع الاجتماعي (الجنس)، إذ انخفضت نسبة الإناث اللواتي لديهن مستوى ثقافة مالية ضعيف، وضعيف جداً، إلى 56.6% في العام 2022 (36.9% لدى الذكور في العام 2022، مقارنة مع 49% في العام 2016) مقارنة بما كانت عليه في العام 2016 عند مستوى 68.8% (تحسن بمقدار 12.2 نقطة مئوية). كما ارتفعت نسبة الإناث اللواتي لديهن مستوى ثقافة مالية متوسط، وجيد، وجيد جداً من 31.2% في العام 2016، إلى 43.4% في العام 2022 (تحسن بمقدار 12.2 نقطة مئوية).

- على الرغم من التحسن في مستويات الثقافة المالية على المستوى الوطني، لاتزال فجوة النوع الاجتماعي في مستوى الثقافة المالية بحدود 20 نقطة مئوية لصالح الذكور.

## (3) السلوك المالي للمواطنين

أظهرت النتائج بأن العوامل الأهم في اختيار الخدمة المالية من قبل المواطن هي:

- مدى تلبية الخدمة لاحتياجات الفرد.
  - سمعة مزود الخدمة والمنتج ومدى الثقة به.
  - مدى مواءمة الخدمة والمنتج لقدرات الفرد المالية.
- أما بالنسبة لأسباب عدم الاقتراض، فكان السبب الأول يرتبط بالعامل الديني بنسبة 55.5%، أما السبب الثاني فكان تفضيل الاقتراض من العائلة والأصدقاء بنسبة 50.5%، والسبب الثالث عدم الحاجة إلى قرض 48.7%.

## (4) الثقة بمزود الخدمة المالية

- ارتفعت نسبة التوجه إلى مزود الخدمة في حال وجود شكوى حول المنتج أو الخدمة المالية من 43.1% في العام 2016 إلى 49.9% في العام 2022.
- انخفضت نسبة التوجه إلى الجهة الرقابية في حال وجود شكوى حول المنتج أو الخدمة المالية من 25.2% في العام 2016 إلى 16.8% في العام 2022.
- بلغت نسبة رضى المواطنين عن الخدمات والمنتجات المالية المصرفية (راض، وراض تماماً، وراض أحياناً) 77.4%، مقابل 22.6% من عدم الرضا (غير راض، وغير راض تماماً).
- بلغت نسبة رضى المواطنين عن الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية (راض، وراض تماماً، وراض أحياناً) في القطاع غير المصرفي 68%، وكان غير الراضين (غير راض، وغير راض تماماً) 32%.



## 5) المرونة المالية للأسرة

- انخفضت نسبة الأسر التي تستطيع تغطية مصاريف المعيشة الرئيسية في حال فقدان مصدر الدخل لأقل من شهر إلى 61.6% في العام 2022، مقارنة مع 68.2% في العام 2016.
- كما انخفضت نسبة الأسر التي تستطيع الصمود لأقل من أسبوع من 34.5% في العام 2016، إلى 26.2% في العام 2022.

## 6) الادخار والاستثمار في العام 2022

- بلغت نسبة الذين ادخروا خلال العام الماضيين 19.2% من المواطنين على المستوى الوطني، وأظهر 50.7% منها أن السبب الرئيس للادخار كان لمواجهة الطوارئ.
- بالرغم من تحسن مستوى الشمول المالي، إلا أن طريقة الادخار المفضلة لدى البعض ما زالت عبر الاحتفاظ بالأموال في المنزل.

## 7) محددات الشمول المالي في فلسطين

أشارت نتائج تقييم جانب الطلب أن العامل الاقتصادي يعد من أهم محددات الشمول المالي في فلسطين، وأن تأثيره أكبر من المحددات الأخرى التقليدية التي غالباً ما تعاني منها الدول النامية، مثل الوصول إلى الهواتف الذكية والانترنت أو التباعد الجغرافي وغيرها من العوامل الديموغرافية. ومن أبرز نتائج العامل الاقتصادي كمحدد للشمول المالي في فلسطين ما يلي:

- أفاد 75.6% من الأفراد بعدم امتلاكهم حساباً مصرفياً، وأن السبب وراء ذلك هو عدم امتلاكهم أموالاً إضافية لفتح الحساب.
  - 19.2% فقط من الأفراد ادخروا خلال العام الماضيين.
  - 58.2% من الأفراد أفادوا أن سبب عدم الادخار تراكم الديون.
  - 61.6% من الأفراد، لا يستطيع أسرهم الصمود في حال انقطاع الدخل لأكثر من شهر دون الاقتراض لتلبية المصاريف المعيشية الأساسية.
  - 46.5% من الأفراد أفادوا بارتفاع تكاليف خدمات التأمين.
- المصدر: سلطة النقد الفلسطينية (2023)، تقييم مستوى الشمول المالي في فلسطين.

### معوقات الشمول المالي في فلسطين

2022	2016
1. محدودية الدخل، والبطالة	1. ضعف القدرات المالية، وتدني مستويات الوعي والثقافة المالية
2. تدني مستوى الوعي والثقافة المالية والاستبعاد الاختياري	2. المعتقدات الدينية
3. المعتقدات الدينية	3. الفقر والبطالة

بناء على نتائج مسح الشمول المالي في فلسطين، تم تطوير خارطتي طريق للخدمات المالية الرقمية والنوع الاجتماعي.



## إنجازات أخرى

يحظى موضوع العملة الوطنية باهتمام كبير من قبل سلطة النقد، لقناعتها بأن الاستقرار النقدي يمثل السبيل للوصول إلى اقتصاد سليم ومعافى، يوفر الطمأنينة للمدّخر وللمستثمر، ويتيح التخطيط للمستقبل بصورة أكثر فعالية، ويوفر مزيداً من الحماية للمجتمع من تآكل مدخراته، ومن منطلق مساعيها الرامية للتغلب على المشاكل التي أوجدتها الترتيبات النقدية الراهنة (نظام نقدي متعدد العملات).

ونظراً لكون الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة لا تدعم فكرة إصدار عملة فلسطينية تقليدية (أوراق نقدية ومسكوكات معدنية)، اتجهت الأنظار نحو العملة الرقمية، كأحد أفضل الحلول المتاحة للتغلب على الوضع الاقتصادي والمشاكل السياسية التي تعاني منها فلسطين وتقليص استخدام النقد الكاش. على أن تكون المرحلة الأولى منها اعتماد العملة كوحدة تقييم محاسبية، يتم استخدامها في إطار المؤسسات العامة في فلسطين، لغايات تسعير الخدمات الحكومية، وإعداد وعرض القوائم المالية للحكومة ومؤسساتها المختلفة. غير أن قرار نهائي بهذا الخصوص لم يُتخذ بعد، إذ لا تزال سلطة النقد بصدد إجراء مزيد من التقييم الفني لبعض الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، وبمساعدة من خبراء صندوق النقد الدولي.

كما واصلت سلطة النقد من جهة أخرى، تعزيز قدراتها البحثية والتحليلية والمعلوماتية، وإصدار العديد من التقارير الدورية والمسوح والدراسات ذات العلاقة بالإحصاءات المالية والنقدية، وبما يمهّد السبيل لتهيئة متطلبات رسم السياسة النقدية، من خلال تعزيز العمل على توفير الإطار التحليلي والمعلوماتي المناسب، بما في ذلك جمع المعلومات، وتطوير أدوات تستخدمها في عملية المراقبة والتحليل المالي والاقتصادي، وتحليل مضامينها وانعكاساتها على السياسات، وإعداد الدراسات والتقارير التي تعنى بالاستقرار النقدي وأفاقه المستقبلية. إلى جانب التركيز على إعداد تقارير حول كافة جوانب الاقتصاد ذات العلاقة بالتضخم وبعملات وقوع اختلالات اقتصادية على المستوى الكلي، لمساعدة صناع القرار في القطاعين العام والخاص على تقييم آفاق ومخاطر التضخم، وكذلك مساعدة سلطة النقد على القيام بواجباتها المتعلقة بإسداء المشورة الاقتصادية للحكومة. مع الإشارة إلى أن جميع هذه الإحصاءات والأبحاث والتقارير والدراسات يتم نشرها على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد.

كما تمكنت سلطة النقد خلال العام 2022 من استكمال إجراءاتها في مجال إعادة الهيكلة الداخلية لدوائرها، بما يتلاءم مع خطتها الاستراتيجية، وبشكل خاص عملية التحول الرقمي. وكذلك تم ربط النظام المحاسبي الآلي مع بعض الأنظمة الأخرى المستخدمة في سلطة النقد، وأتمتة كافة العمليات المحاسبية وتطوير التقارير المالية المحوسبة لضمان الكفاءة والفاعلية، بما في ذلك التقارير القائمة وتضمينها المعلومات الضرورية بشكل دقيق وواضح، وإنشاء تقارير جديدة وتطويرها عبر النظام الآلي للتقارير وإجراء التعديلات عليها بشكل مستمر وحسب الضرورة، وعكس ذلك على النظام المحاسبي "ORACL ERP" لمواكبة تطورات العمل. إضافة إلى بناء تقارير وفقاً لاحتياجات الدوائر ذات العلاقة وتزويدهم بصلاحيات الاطلاع عليها.

وفي ذات السياق، تم إطلاق نظام إعداد موازنة سلطة النقد الآلي وربطه مع نظام أو راكل وتعريف كافة مراكز المسؤولية من خلاله، وفقاً لنموذج موازنة البرامج والأداء، وربط التنفيذ مع النظام المحاسبي، وبما يسمح باستخراج التقارير اللازمة حسب مراكز التكلفة، بالإضافة إلى التقارير وفق موازنة البنود. ومن المتوقع أن يساهم هذا البرنامج في الحد من الاستخدام الورقي، من خلال أتمتة الدورة المستندية لإعداد وتنفيذ الموازنة السنوية.

## العلاقات المصرفية المراسلة

تعاين المصارف العاملة في فلسطين من صعوبات في علاقاتها مع المصارف الإسرائيلية المراسلة، في ظل العديد من القيود التي يفرضها الجانب الإسرائيلي على التعاملات المصرفية (وغير المصرفية)، مما يؤثر على قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على الاستثمار في مجال الخدمات الرقمية، لتخفيض كلفة وفترة تسوية المعاملات المالية من ناحية وتخفيض حجم التبادل النقدي بين الجانبين من ناحية أخرى. فالشيك الإسرائيلي هو عملة تداول رئيسية في السوق الفلسطيني، وترتبط حركة تدفقاته بين الاقتصاديين بالعديد من القنوات، أهمها إيرادات المقاصة، وحركة التجارة، والعمالة الفلسطينية في إسرائيل.

وبالاستناد إلى البيانات المتعلقة بهذه القنوات، فقد تم تقدير حجم تدفقات الشيك بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي المتأتية من هذه القنوات بأكثر من 70 مليار شيكل خلال العام 2022، أكثر من 65% منها (تعادل نحو 46 مليار شيكل) تمثل تدفقات من إسرائيل إلى الاقتصاد



جدول رقم 1: حجم تدفقات الشيكال بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين، 2022  
(مليون شيكل)

البند	البند	البند
	10,571	(1) إيرادات المقاصة
	13,003	(2) أجور العاملين في إسرائيل
		(3) الحركة التجارية
	10,471	الصادرات من السلع والخدمات
		الواردات من السلع والخدمات
24,431	5,000	مشتريات فلسطيني الداخل
		(4) القطاع المصرفي
	6,514	نقد في الصندوق
	730	الشيكات الصادرة والواردة
10	46,289	الإجمالي
	70,731	إجمالي التدفقات النقدية

المصدر: تم تجميع هذه البيانات من عدة مصادر رسمية.

الفلسطيني. جزء منها يتم تدفقه عبر القنوات الرسمية ممثلة بالمصارف، كما في حالة إيرادات المقاصة، في حين أن الجزء الآخر والأكبر يتم تدفقه بصورة نقد (كاش)، كما في حالة أجور غالبية العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ومشتريات فلسطيني الداخل من السلع والخدمات من السوق الفلسطيني، بالإضافة إلى جزء من حركة التجارة بين الجانبين (التهرب).

ومع استمرار التدفق النقدي للشيكال إلى المناطق الفلسطينية، انعكست تداعياته بشكل مباشر على أوضاع السيولة النقدية بعملة الشيكال في الاقتصاد الفلسطيني، وعانى القطاع المصرفي من تزايد ملحوظ في حجم الفائض النقدي من عملة الشيكال، خاصة وأن الجانب الإسرائيلي يضع العديد من القيود أمام ترحيل هذا الفائض، الأمر الذي أدى إلى تراكم مستمر في فائض الشيكال لدى المصارف العاملة في فلسطين (تجاوزت قيمته الـ5 مليارات شيكل في نهاية العام 2022)، وجعلت هذه

المصارف بحاجة مستمرة لترحيل هذا الفائض إلى مصارفها المرابسة في إسرائيل، خاصة وأن هذا الفائض قد زاد من صعوبات التحكم في السيولة النقدية، كما زاد من التكاليف والمخاطر على هذه المصارف، وأصبح يشكل خطراً كبيراً يهدد الاستقرار المالي بشكل عام.

وفي إطار مساعي سلطة النقد لتنظيم العلاقة المصرفية مع الجانب الإسرائيلي، والحد من مشكلة فائض الشيكال، قامت سلطة النقد باتخاذ عدة إجراءات للتخفيف من تداعيات هذه المشكلة على الاقتصاد بشكل عام، وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص. وتمثلت هذه الإجراءات بالعمل في مسارين متوازيين، ركز المسار الأول على استمرار التفاوض مع بنك إسرائيل ومطالبته برفع حجم الكميات المشحونة من النقد الكاش إلى إسرائيل. وقد نجحت سلطة النقد في زيادة هذه الكمية إلى حوالي 4.5 مليار شيكل في كل ربع سنة، أو ما يعاد 18 مليار شيكل في السنة، إضافة إلى بعض الشحونات الاستثنائية الأخرى، ليتجاوز مجموع ما تم شحنه خلال العام 2022 من فائض الشيكال الـ25 مليار شيكل. أما المسار الثاني، فركز على تعزيز وسائل الدفع الإلكترونية التي من شأنها تقليل النقد الكاش من الشيكال. وقد تمثلت أهم هذه الإجراءات بالآتي:

- تنظيم عملية دفع أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل عبر قنوات القطاع المصرفي، والتي تعد المصدر الأساسي لتراكم النقد الكاش. ويشار في هذا السياق، إلى أن سلطة النقد قد واصلت جهودها لاستكمال فتح حسابات مصرفية لهؤلاء العمال، إذ بلغ عدد الذين اتموا فتح حسابات لهم لدى المصارف العاملة في فلسطين لغايات استقبال واستلام أجورهم ومستحققاتهم المالية من المشغلين في إسرائيل أكثر من 90 ألف عامل.
- وعمدت سلطة النقد إلى جملة من الإجراءات لتسهيل عملية فتح هذه الحسابات، وإعفاء حوالات العمال وأجورهم ورواتبهم من أية عمولات أو رسوم، بهدف تخفيف الأعباء المترتبة على الاقتصاد الوطني نتيجة تراكم الشيكال في الأسواق المحلية، إضافة إلى إدماج هؤلاء العمال في سياسة الشمول المالي وتشجيع استخدام وسائل الدفع الحديثة عبر القنوات الإلكترونية في تنفيذ المعاملات المالية في فلسطين وأيضاً في العلاقة مع المشغل في الجانب الآخر.
- الترويج للمعاملات غير النقدية في الاقتصاد المحلي، وخصوصاً فيما يتعلق بمشتريات فلسطيني الداخل وتسهيل استخدام بطاقتهم المصرفية الإسرائيلية في الاقتصاد المحلي للحد من الاقتصاد غير الرسمي.
- تشجيع المواطنين وأصحاب محطات المحروقات على التحول إلى الدفع الإلكتروني، وتشجيع المواطنين للدفع عبر نقاط البيع لدى هذه



المحطات من خلال بطاقات الصراف الآلي، وذلك من خلال إعفاء محطات المحروقات من عمولة التاجر لمدة ستة شهور. وقد نجحت سلطة النقد في زيادة نسبة المحطات التي تم تركيب نقاط بيع لديها إلى أكثر من 80% من إجمالي عدد المحطات في الضفة الغربية البالغ عددها حوالي 190 محطة.

- تخفيض المعايير التنظيمية المتعلقة بالدخول إلى سوق الدفع الإلكتروني، وذلك من خلال إطلاق صندوق لاختبار الحلول والتقنيات المالية المبتكرة، وتقليص/إعفاء من عمولة التاجر، وتشجيع الأفراد والتجار على استخدام بطاقات الائتمان والمحافظ الإلكترونية، والسماح لعدد من شركات خدمات الدفع الإلكتروني للعمل في السوق الفلسطيني.

## النشاط المالي لسلطة النقد

سلطة النقد ماضية قُدماً في خططها وبرامجها ومشاريعها ومبادراتها، لمواكبة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية المعمول بها في مجال البنوك المركزية، وتمكينها من القيام بدورها في مجال الاستقرار المالي، وبما يسهم في حماية أموال المودعين، ورفع مكانة القطاع المصرفي وتطوير أدائه، وزيادة قدرته على مواجهة شتى أنواع المخاطر. إلى جانب القيام بدورها في مجال دعم وتشجيع النمو الاقتصادي، وحماية مقدرات الاقتصاد والشعب الفلسطيني.

وبالرغم من محدودية القدرات المالية لسلطة النقد، إلا أنها استطاعت أن تهئ الاحتياجات المالية لتنفيذ هذه الخطط والبرامج والمشاريع والمبادرات من خلال مواردها المالية الذاتية. فمع نهاية العام 2022 بلغت موجودات/مطلوبات سلطة النقد حوالي 2.0 مليار دولار، متراجعة بنحو 8.2% عما كانت عليه في نهاية العام 2021<sup>(19)</sup>. ويعزى هذا التراجع بدرجة أساسية إلى تعزيز قوة الدولار مقابل الشيكل، وما ترتب عليه من تراجع في قيمة أرصدة سلطة النقد المقومة بالدولار. إلى جانب قيام المصارف بسحب جزء كبير من أرصدها لدى سلطة النقد (بخلاف الاحتياطي اللازمي) وتوظيفها في فرص استثمارية بديلة مدرة للأرباح وذات عائد أعلى، في ظل الارتفاع الملحوظ في أسعار الفوائد عالمياً، على إثر تبني العديد من البنوك المركزية حول العالم لسياسات نقدية انكماشية.

وقد أسفرت نتائج الأعمال والأنشطة التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2022 عن تحقيق أرباح صافية بحوالي 21 مليون دولار، سيتم توزيعها وفق ما نصت عليه القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

## الكادر الوظيفي والتدريب

استمرت سلطة النقد خلال العام 2022 بتطوير كادرها الوظيفي البالغ 290 موظفاً موزعين على مختلف المكاتب والدوائر الأساسية والمساندة، جدير بالذكر أن سلطة النقد قد تبنت في العام 2020 هيكلية جديدة تمخض عنها، دمج دوائر وأقسام مع بعضها، واستحداث دوائر وأقسام جديدة، وإعادة تدوير الكادر الوظيفي على دوائر سلطة النقد المختلفة، في إطار مواكبة التطورات التكنولوجية في مجالات التكنولوجيا المالية وتطوير البنية التحتية لاستخدامات الدفع الإلكتروني وتشجيع الابتكارات المالية، إذ تم استحداث مجموعة للتحويل الرقمي ضمن الهيكل التنظيمي الجديد لسلطة النقد.

وحرصت سلطة النقد على تطوير القدرات والمهارات لدى كادرها الوظيفي سواء من خلال إتاحة المجال أمام الموظفين لاستكمال تحصيلهم العلمي والحصول على شهادات عليا في مجال تخصصهم، أو من خلال إشراكهم في العديد من البرامج والدورات وورش العمل المتخصصة، التي شملت مختلف جوانب عمل دوائر سلطة النقد، حيث بلغ عدد الدورات والبرامج التدريبية التي تلقاها الموظفين خلال العام 2022 حوالي 262 برنامجاً تدريبياً نفذ في أعرق المؤسسات المحلية والدولية.

(19) سلطة النقد الفلسطينية، بيانات أولية، قابلة للتعديل والتغيير.



# الجزء الثاني: القطاع المصرفي

## نظرة عامة

يمثل القطاع المصرفي العمود الفقري للقطاع المالي الفلسطيني، وصمام الأمان للاقتصاد، والداعم والمحفز الرئيس لمسيرة التعافي والنمو والاستقرار الاقتصادي والمالي. كما ويعد هذا القطاع من أفضل القطاعات والأنشطة أداءً، مدعوماً بسياسات وإجراءات سلطة النقد المتوازنة في مجال الرقابة والإشراف، وانضباطه وفقاً لأعلى المعايير والممارسات المصرفية العالمية، الأمر الذي مكنه من مواصلة دوره الحيوي في الاقتصاد.

فقد عملت إجراءات وسياسات سلطة النقد على إبقاء القطاع المصرفي آمناً سليماً ومعافى، قادراً على مسايرة حجم الأعباء الملقاة على عاتقه في ظل الظروف والأوضاع التي تعيشها فلسطين. وفي نفس الوقت قادراً على مواكبة أحدث التطورات في مجال الصناعة المصرفية، وبما يسهم في مزيد من التفعيل لدوره في الاقتصاد. ويتولى هذا الجزء من التقرير استعراض أهم التطورات في أداء القطاع المصرفي خلال العام 2022.

## أداء القطاع المصرفي

تعرض القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2022 إلى مزيد من الضغوط والتحديات، في ظل حالة عدم اليقين التي سادت في الاقتصاد، جراء الاحتلال وإجراءاته، بالإضافة إلى التطورات على الساحة الدولية. إذ أدت هذه التطورات إلى ارتفاعات غير المسبوقة في مستويات الأسعار والتضخم، وبالتالي التشدد في الأوضاع المالية والنقدية وزيادة معدلات الفائدة عالمياً، وما تمخض عنها من تعزيز لقوة الدولار الأمريكي مقابل سلة العملات الرئيسية، بما في ذلك الشيكل الإسرائيلي، بالإضافة إلى ارتفاع كلفة الإقراض التي دفعت بعض الفئات إلى التردد نوعاً ما عن الاقتراض والاستثمار، وربما التوجه نحو الإيداع، مما تسبب في تباطؤ النمو في المحفظة الائتمانية.

وبالرغم من هذه التطورات وما أحدثته من تأثير سلبي على بعض مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني، إلا أن غالبية مؤشراتته قد حققت أداءً جيداً فاق المستويات المتحققة في السنوات السابقة. ففي ظل سلامة وانضباط القطاع المصرفي وفقاً لأعلى المعايير والممارسات المصرفية العالمية، مدعوماً بإجراءات وسياسات سلطة النقد، حافظ هذا القطاع الحيوي على ثقة الجمهور ومسار ودائعه، مما شكل حافزاً لضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد. تم توجيه الجزء الأكبر منها، بدعم وإيعاز من سلطة النقد، نحو القطاعات والأنشطة الإنتاجية، إلى جانب مساعدة الحكومة في التغلب على ضائقتها المالية.

ورغم أن بيانات المركز المالي للقطاع المصرفي تشير إلى تراجع إجمالي الموجودات في نهاية العام 2022 بنحو 1.2% عما كانت عليه في العام 2021، منخفضة إلى حوالي 21.4 مليار دولار، إلا أنه من الضروري الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا التراجع محاسبي، مرتبط بدرجة أساسية بتطورات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي، الذي ارتفع في نهاية العام 2022 بنحو 13.6% عما كان عليه في نفس الفترة من العام 2021<sup>(20)</sup>، خاصة وأن عملة الشيكل تستحوذ على حوالي 40% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، مقابل نحو 36% للدولار، وحوالي 21% للدينار، ونحو 3% لبقية العملات.

تجدر الإشارة أن السياسات والإجراءات التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2022 قد أسفرت عن توظيف الجزء الأكبر من موجودات المصارف في الاقتصاد المحلي، على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات ونقدية وأصول أخرى. ويحقق هذا التزايد في توظيف الأموال داخل الاقتصاد المحلي، أحد الأهداف التي تسعى إليها سلطة النقد، باعتبار القطاع المصرفي محركاً أساسياً لتحفيز النمو الاقتصادي.

(20) تمثل نهاية العام، الفترة التي تقوم فيها المصارف بإعداد بياناتها المالية الختامية بمختلف العملات بعد تقييمها بالدولار الأمريكي. وبالإستناد إلى نشرة أسعار صرف العملات الصادرة عن سلطة النقد والمنشورة على موقعها الإلكتروني، فقد ارتفع سعر صرف الدولار من 3.1168 شيكل في نهاية العام 2021، إلى 3.5405 شيكل في نهاية العام 2022، ونسبة وصلت إلى حوالي 13.6%.



## تحليل مصادر أموال الجهاز المصرفي (المطلوبات)

لعبت المتابعة الحثيثة والرقابة الحصيفة التي تقوم بها سلطة النقد دوراً محورياً في المحافظة على سلامة وانضباط القطاع المصرفي وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية، وإبقائه آمناً معافاً، يتمتع بمصداقية كبيرة. مكنته من استقطاب الأموال، وتدعيم قاعدته المالية، وتعزيز أهم مكونات مركزه المالي، من ودائع وحقوق ملكية، والتي شكلت مصادر السيولة الرئيسية، وأهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف.

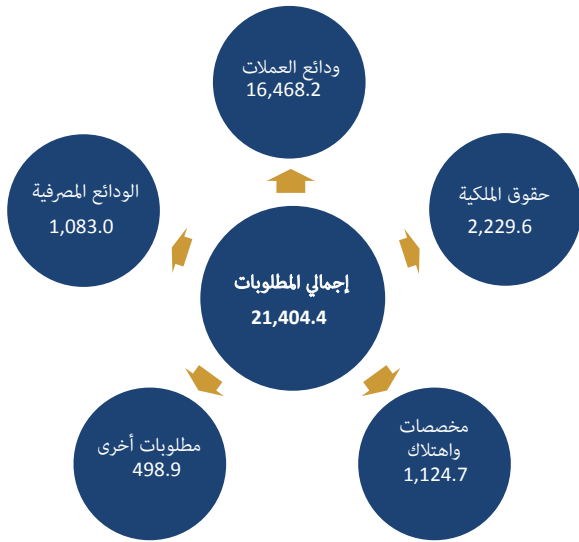
فاليانات المتاحة في نهاية العام 2022، تشير إلى أن إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي قد وصلت إلى حوالي 21.4 مليار دولار. شكلت ودائع العملاء الحصة الأكبر منها، وبنسبة 76.9٪، ثم حقوق الملكية بنحو 10.4٪، في حين استحوذت بقية البنود الأخرى (الودائع المصرفية، والمخصصات، والإهلاك، والمطلوبات الأخرى) على النسبة المتبقية، البالغة نحو 12.7٪ من إجمالي المطلوبات.

### الودائع لدى القطاع المصرفي

بلغ إجمالي الودائع (المصرفية، وغير المصرفية/العملاء) لدى القطاع المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2022 نحو 17.6 مليار دولار، متراجعة بنحو 2.6٪ عما كانت عليه في العام السابق. ويعتبر هذا التراجع في جزء منه محاسبي، مرتبط بتحسن قوة الدولار مقابل الشيك، خاصة وأن عملة الشيك تستحوذ على نحو 43٪ من هذه الودائع (4.1٪ للودائع المصرفية، مقابل 38.6٪ للودائع غير المصرفية). في حين يرتبط جزء آخر من هذا التراجع بقيام بعض المصارف بسحب جزء كبير من ودائعها البنينية لاستثمارها في بدائل أخرى ذات عائد أعلى، في ظل ارتفاع أسعار الفوائد عالمياً، مما تسبب في تراجع الودائع المصرفية بنحو 27.8٪، منخفضة إلى 1.1 مليار دولار، ومشكلة نحو 6.2٪ من إجمالي الودائع، وحوالي 5.1٪ من إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي.

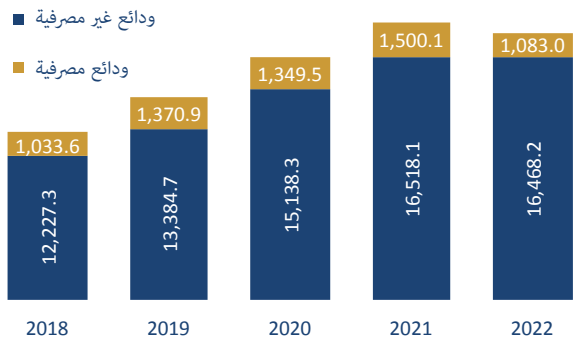
أما بالنسبة للودائع غير المصرفية (ودائع العملاء)، المكون الأكبر والأهم، سواء على مستوى إجمالي الودائع (93.8٪)، أو على مستوى إجمالي المطلوبات (76.9٪)، فقد حافظت تقريباً على نفس مستواها المسجل في العام السابق (تراجع طفيف بنحو 0.3٪) البالغ نحو 16.5 مليار دولار. في إشارة إلى استمرار تدفق الأموال إلى المصارف، سواء جراء استمرار التعافي في النشاط الاقتصادي وفي سوق العمل وزيادة عدد العاملين، وفتح مزيد من الحسابات للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل، أو جراء سياسات وإجراءات سلطة النقد، المتعلقة بتعزيز الشمول المالي، والتفرع المصرفي وتركيزها على المناطق الريفية والنائية، واستمرار حملات التوعية والتثقيف المصرفي التي

شكل 4-1: إجمالي مطلوبات القطاع المصرفي (مليون دولار)، 2022



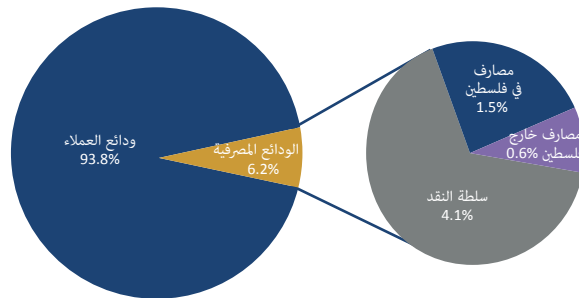
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-2: إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) لدى القطاع المصرفي، 2018-2022



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-3: هيكل الودائع لدى القطاع المصرفي، 2022



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



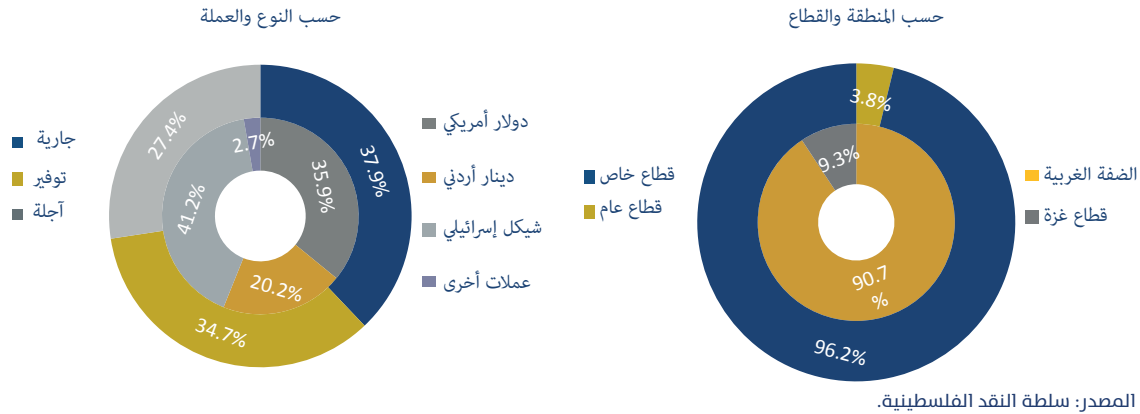
تقوم بها سلطة النقد، إضافةً إلى شبكة الأمان المالي التي توفرها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، مما عزز ورسخ ثقة المودعين في سلامة ومثانة وانضباط هذا القطاع وفقاً لأعلى المعايير المصرفية.

ونظراً لتركز الجزء الأكبر من قطاع الأعمال ورؤوس الأموال والنشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، فقد استأثرت بالغالبية العظمى من ودايع العملاء، وبنسبة 90.7٪، مقابل 9.3٪ مساهمة قطاع غزة في ودايع العملاء، خاصة وأن القطاع يعاني منذ فترة طويلة من ظروف صعبة، تسببت في تدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع مساهمته في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، مع تزايد ملحوظ في معدلات البطالة والفقير مقارنة بنظيراتها في الضفة الغربية.

واستحوذت ودايع القطاع الخاص على الجزء الأكبر (96.2٪) من ودايع العملاء، وبقيمة 15.8 مليار دولار، تعود غالبيتها العظمى إلى القطاع الخاص المقيم، في حين أن ودايع القطاع الخاص غير المقيم لا تزال محدودة جداً، في حدود 0.5 مليار دولار، أو ما نسبته 3.5٪ فقط من إجمالي ودايع القطاع الخاص. وفي المقابل بلغت حصة ودايع القطاع العام نحو 3.8٪ من إجمالي ودايع العملاء، غالبيتها للحكومة وتتسم بالتذبذب من عام إلى آخر تبعاً للأوضاع التي تحيط بمالية الحكومة والقطاع العام.

وسيطرت ودايع الأفراد التي نمت خلال العام 2022 بنسبة 2.3٪، لتبلغ 11.9 مليار دولار، على نحو 77.9٪ من إجمالي ودايع القطاع الخاص المقيم. في حين استحوذت ودايع الشركات على نحو 19.8٪، بعد أن تراجعت خلال العام 2022 بنحو 8.9٪، منخفضة إلى حوالي 3.0 مليار دولار. أما بالنسبة لودائع المؤسسات غير الربحية، فعلى الرغم من نموها بنحو 2.9٪، إلا أنها لا تزال محدودة جداً سواء من حيث الحجم (حوالي 0.5 مليار دولار) أو الأهمية (حوالي 2.3٪) من إجمالي ودايع القطاع الخاص المقيم.

شكل 4-4: هيكل ودايع العملاء، 2022



كما شهد العام 2022 بعض التغيرات في هيكل ودايع العملاء، إذ ارتفعت الأهمية النسبية لودائع التوفير على حساب كل من الودائع الجارية والآجلة، مستفيدة من برامج الجوائز والحوافز التي تقدمها المصارف على هذا النوع من الودائع. ومع ذلك بقيت الودائع الجارية تستحوذ على النصيب الأكبر من ودايع العملاء، وبنسبة 37.9٪، في حين استحوذت ودايع التوفير على نحو 34.7٪، والودائع الآجلة على حوالي 27.4٪. ومما لا شك فيه أن مثل هذه التغيرات لها تأثير مباشر على إمكانات استخدام هذه الودائع في مجالات التمويل والاستثمار متوسط وطويل الأجل، وكذلك على مستوى حجم الفوائد المدفوعة من قبل القطاع المصرفي، في ظل ارتفاع أسعار الفوائد على العملات المتداولة في السوق الفلسطيني من قبل البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات<sup>(21)</sup>.

(21) قام الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة خلال العام 2022 سبع مرات متتالية، لترتفع من نطاق 0.50%-0.25% في آذار، إلى نطاق 4.50%-4.25% في نهاية العام. وعلى نفس الشاكلة، قام البنك المركزي الأردني برفع معدل الفائدة الرسمي من 2.75% في شهر آذار، إلى 6.5% في نهاية العام. كما قام بنك إسرائيل برفع معدل الفائدة ست مرات، من 0.10% في شهر نيسان، إلى 3.75% في نهاية العام. ولاحقاً لسنة هذا التقرير، قام الفيدرالي الأمريكي برفع معدل الفائدة أكثر من مرة، ليصل إلى نطاق 5.25% - 5.50% في شهر أيار. أعقبه قيام البنك المركزي الأردني برفع معدل الفائدة إلى 7.25%. وكذلك قيام بنك إسرائيل برفع معدل الفائدة إلى 4.75%.



وبالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة على العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، واستمرار التحسن في قيمة الدولار الأمريكي والدینار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي<sup>(22)</sup>، إلا أن الأهمية النسبية لودائع الشيكل قد ارتفعت على حساب بقية العملات. فقد ارتفعت الأهمية النسبية للودائع بعملة الشيكل إلى حوالي 41.2% من إجمالي ودايع العملاء، مسيطرة بذلك على النصيب الأكبر من ودايع العملاء، مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار إلى 35.9%، ولعملة الدينار إلى 20.2% من إجمالي ودايع العملاء، في حين بقيت الأهمية النسبية للودائع بمختلف العملات الأخرى هامشية في حدود 2.7% من إجمالي ودايع العملاء خلال نفس الفترة.

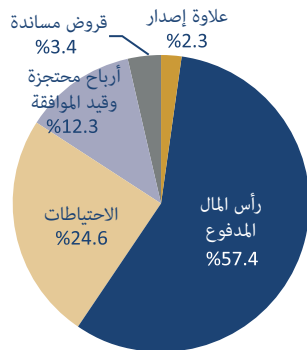
ويعزى ارتفاع الأهمية النسبية لودائع الشيكل بدرجة أساسية إلى التزايد الملحوظ في أعداد حسابات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل لدى المصارف، الذين يتقاضون أجورهم بعملة الشيكل، في ظل الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد لتسهيل وتيسير استكمال فتح الحسابات المصرفية لهذه الفئة، وإعفاء حوالاتهم وأجورهم ورواتبهم من أية عمولات أو رسوم، وإدماجهم في سياسة الشمول المالي، وتشجيعهم على استخدام وسائل الدفع الحديثة، والتخفيف من أزمة تراكم فائض الشيكل لدى المصارف. وكذلك إلى قيام المصارف بالعديد من الحملات والعروض لتشجيع هذه الفئة على فتح حسابات مصرفية لغايات استقبال واستلام أجورهم ومستحققاتهم المالية من المشغلين في إسرائيل. ويضاف إلى ذلك قيام بعض العملاء بعمليات تحويل لبعض ودايعهم بالعملات الأخرى إلى عملة الشيكل في محاولة منهم للاستفادة من التذبذب في أسعار الصرف وجني أرباح سريعة جراء التغيرات الحاصلة في سعر صرف كل من الدولار والشيكل.

## حقوق الملكية

واصل القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2022 تدعيم قاعدته الرأسمالية، لتصل حقوق ملكيته إلى حوالي 2.2 مليار دولار، مرتفعة بنحو 5.8% مقارنة مع العام 2021، ومشكلة ما نسبته 10.4% من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) القطاع المصرفي. ويأتي هذا النمو في ظل مساعي سلطة النقد الرامية إلى تكوين كيانات مصرفية قوية، قادرة على المنافسة، وعلى مواجهة المخاطر والتعامل معها. إلى جانب المتابعات التي قامت بها سلطة النقد لاستكمال رفع رؤوس أموال عدد من المصارف، بموجب الخطط المقدمة لرفع رؤوس الأموال ومتطلبات القانون والتعليمات ذات العلاقة، إضافة إلى متابعة معالجة نسب تركيز الملكية في المصارف، والإطار العام المعتمد للمصارف ذات الأهمية النظامية.

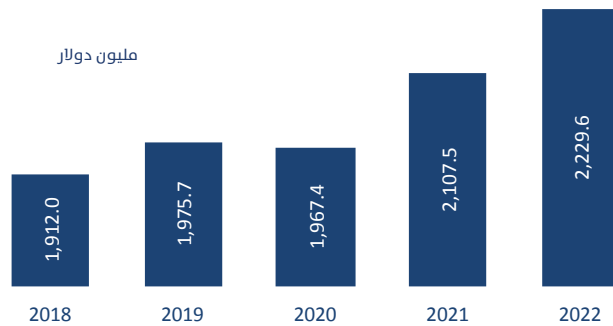
ويعتبر رأس المال المدفوع المكون الأهم في حقوق الملكية (شكل نحو 57.4% منها) وخط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، والذي بلغ 1,279.5 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 2.2% عما كان عليه في العام 2021، جراء استكمال رفع رؤوس أموال عدد من المصارف وفق التعليمات ذات العلاقة. تلاه في الأهمية الاحتياطيات المختلفة بنسبة 24.6%<sup>(23)</sup>؛ ثم الأرباح المحتجزة وقيد الموافقة بنسبة 12.3% (منها أرباح محتجزة 5.5%)؛ والقروض المساندة بحوالي 3.4%<sup>(24)</sup>؛ وعلاوة إصدار بنحو 2.3% من حقوق الملكية.

شكل 4-6: هيكل حقوق الملكية، 2022



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4-5: حقوق ملكية القطاع المصرفي، 2018-2022



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

(22) نشر نشرة أسعار صرف العملات الصادرة عن سلطة النقد والمنشورة على موقعها الإلكتروني (www.pma.ps) إلى أن متوسط سعر صرف الدولار في السوق الفلسطيني قد ارتفع من 3.2318 شيكل خلال العام 2012، إلى 3.3558 شيكل خلال العام 2022، وبنسبة 3.8%، مقابل ارتفاع هذا المتوسط بنحو 13.6% في نهاية العام. (23) تشمل الاحتياطيات القانوني بنسبة 11.9%؛ والاحتياطيات المعلنة بنسبة 8.6%؛ والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 2.5%؛ واحتياطي القيمة العادلة بنسبة 1.1%؛ واحتياطيات إعادة التقييم للممتلكات والمباني والمعدات بنسبة 0.5% من حقوق الملكية. (24) يتم إدراج هذا البند ضمن حقوق الملكية لأغراض رقابية تتعلق باحتساب رأس المال التنظيمي للمصارف.



## المخصصات والمطلوبات الأخرى

شهدت المخصصات المختلفة خلال العام 2022 ارتفاعاً بنحو 11.2% عما كانت عليه في العام 2021، لتبلغ نحو 1,124.7 مليون دولار، توزعت بشكل أساسي بين مخصصات المحفظة الائتمانية بنسبة 40.2%، وبقية 452.7 مليون دولار، ومخصصات الإهلاك والإطفاء بنحو 33.3%، وبقية 374.4 مليون دولار، في حين شكلت بقية المخصصات (مخصصات الأرصدة لدى المصارف في فلسطين وخارجها، ومخصصات هبوط الأوراق المالية، ومخصصات الضرائب) نحو 26.5%، وبقية 297.6 مليون دولار. أما المطلوبات الأخرى (بما في ذلك القروض المساندة غير المؤهلة)، فبلغت قيمتها نحو 498.9 مليون دولار، متراجعة بحوالي 6.9% عما كانت عليه في العام 2021.

## تحليل استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

شكل 4-7: إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني (مليون دولار)، 2022



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

بلغت موجودات القطاع المصرفي خلال العام 2022 حوالي 21.4 مليار دولار، تم توزيع الجزء الأكبر منها داخل الاقتصاد المحلي. إذ أن تشجيع النمو الاقتصادي المستدام يمثل أحد الأهداف الرئيسية لسلطة النقد، والتي تتطلب مزيداً من التوظيف المحلي للأموال المتاحة للقطاع المصرفي. لذلك، فقد عملت سلطة النقد على توجيه المصارف نحو التوسع في منح الائتمان للقطاعات والأنشطة ومشاريع البنية التحتية التي تخدم العملية الإنتاجية، وحثها على تأسيس و/أو الدخول في شراكات مع مستثمرين في مجال الطاقة المتجددة والتحول الرقمي وغيرها من المشاريع، خاصة وأن قناة الائتمان في الحالة الفلسطينية، هي القناة الوحيدة المتاحة التي يمكن من خلالها التأثير على مجريات الاقتصاد الكلي، وبما يسهم في تعزيز دور القطاع المصرفي في الاقتصاد المحلي.

وفي هذا السياق تشير البيانات إلى أن نحو 84.6% من موجودات القطاع المصرفي قد تم توزيعها داخل الاقتصاد الفلسطيني، توزعت بين التسهيلات الائتمانية، التي استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الموجودات بنحو 51.6%، والنقدية بنحو 11.2%، والأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف داخل فلسطين بنحو 9.8%، والاستثمارات ومحفظة الأوراق المالية بنحو 6.9%، والأصول الثابتة والأصول الأخرى بنحو 5.0%. في حين لم تتعد نسبة أرصدة القطاع المصرفي الموظفة في الخارج ما نسبته 15.4% من إجمالي الموجودات.

## محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

نجحت الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد في تحفيز المصارف على ضخ السيولة المطلوبة في الاقتصاد المحلي لإبقائه في مسار النمو، وإتاحتها للقطاع الخاص وقطاع الأعمال بمختلف العملات ولأجل تتلاءم مع طبيعة النشاط المطلوب تمويله، من مشاريع إنتاجية، ومشاريع بنية تحتية، واستثمارات في شركات ناشئة، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، والزراعة، والمشاريع الريادية، وبرامج التحول الرقمي. بالإضافة إلى مساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل جزء من العجز في ميزانيتها.

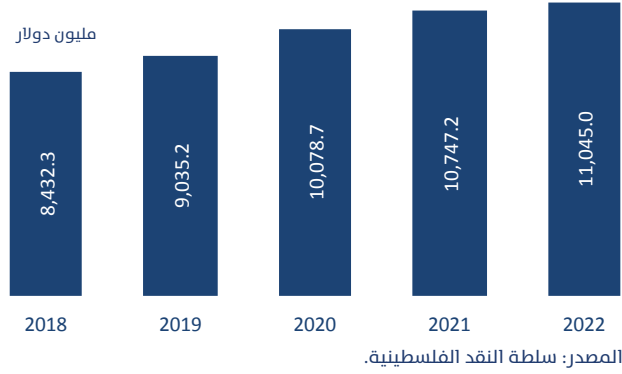
وبالرغم من الضغوط والتحديات التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، فقد نجحت سلطة النقد بالتعاون مع القطاع المصرفي في ضخ ما قيمته 11 مليار دولار بصورة تسهيلات ائتمانية مباشرة، رافعة حجم هذه المحفظة بنحو 2.8% عما كانت عليه في العام 2021.

وفي ظل سيطرة الضفة الغربية على نحو 83% من النشاط الاقتصادي، وتركز الجزء الأكبر من قطاع الأعمال فيها، كان من الطبيعي أن تستحوذ على الحصة الكبرى من هذه المحفظة، وبنحو 91.2%، مرتفعة بحوالي 2.6% عما كانت عليه في العام السابق، لتبلغ نحو 10.1 مليار دولار في نهاية العام 2022.



وبهدف التخفيف من حجم المعاناة والظروف الصعبة التي يعاني منها قطاع غزة، نجحت سلطة النقد في حث المصارف على ضخ مزيد من السيولة في القطاع، لترتفع المحفظة الائتمانية الممنوحة في قطاع غزة بنحو 4.3% عما كانت عليه في العام 2021، ولتصل إلى ما يقارب المليار دولار، مشكلة نحو 8.8% من إجمالي المحفظة الائتمانية. وتجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد قد بذلت جهوداً مضيئة لتعزيز دور القطاع المصرفي في التخفيف من حدة الظروف التي يعيشها قطاع غزة.

شكل 4-8: محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2018-2022

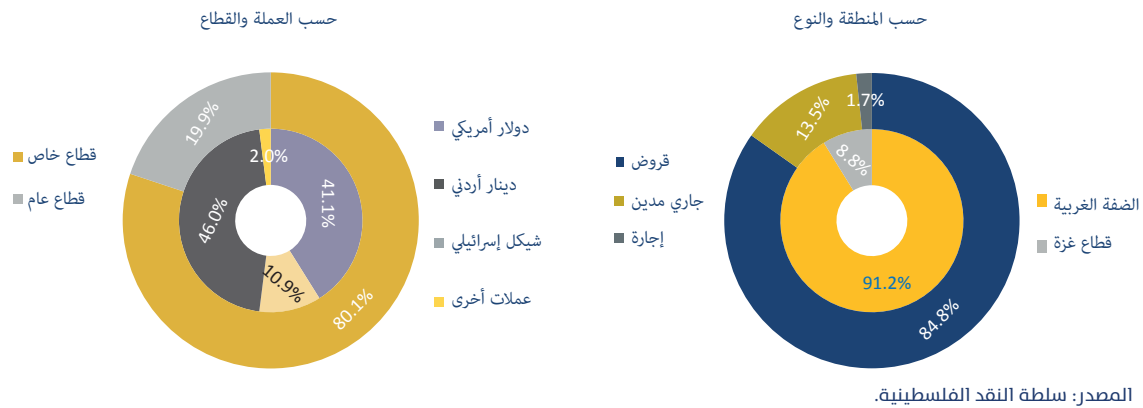


ومع هذا التوسع في المحفظة الائتمانية، وصلت نسبة القروض إلى الودائع إلى حوالي 67.1% على مستوى في فلسطين، وحوالي 67.4% على مستوى الضفة الغربية، مقابل 63.5% على مستوى قطاع غزة. وقد سجلت منطقة رام الله والبيرة أعلى نسبة بنحو 96.2%، في حين سجلت منطقة الرام أدنى نسبة بنحو 24.3%. وفي قطاع غزة سجلت منطقة دير البلح أعلى نسبة بنحو 109.9%، فيما سجلت منطقة خان يونس أدنى مستوى في نسبة القروض للودائع، بنحو 40.6%، مما يعني أن منطقة دير البلح تعتمد على المناطق الأخرى في تأمين احتياجاتها من السيولة.

وبشكل عام، شهدت الأهمية النسبية للمحفظة الائتمانية خلال العام 2022 بعض التغيرات، فمن جهة، تزايدت حصة القروض على حساب حصة الجاري مدين، إذ سيطرت القروض على الجزء الأكبر من المحفظة الائتمانية، وبنسبة 84.8%، مقابل تراجع حصة الجاري مدين إلى 13.5%. في حين لا تزال حصة التمويلات الممنوحة وفق أحكام الشريعة الإسلامية هامشية في حدود 2.0% من إجمالي المحفظة. ومن ناحية ثانية، ارتفعت الأهمية النسبية لعملة الدولار على حساب كل من الشيكل والدينار. إذ ارتفعت حصة الدولار إلى حوالي 41.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية، مقابل تراجع حصة الشيكل إلى حوالي 46.0%، وحصة الدينار إلى نحو 10.9%. ومع ذلك، لا تزال عملة الشيكل تستحوذ على النصيب الأكبر من هذه المحفظة. أما حصة باقي العملات فظلّت هامشية في حدود 2.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية. ويبدو أن التغيرات في حصص الاقراض بعملة الدولار والشيكل ترتبط بعوامل مثل نوعية المقترضين (قطاع عام/قطاع خاص، أفراد/شركات)، وهيكل تدفقاتهم النقدية، والتقلبات في أسعار الصرف.

كما تراجعت حصة القطاع العام من إجمالي المحفظة الائتمانية إلى نحو 19.9%، لتبلغ حوالي 2.2 مليار دولار. وفي المقابل، واصل القطاع المصرفي توفير التمويل للقطاع الخاص وقطاع الأعمال بمختلف العملات، ولأجل تتلاءم وطبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها، لترتفع محفظة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنحو 6.9% عما كانت عليه في العام 2021، ولتصل إلى حوالي 8.9 مليار دولار، مشكلة نحو 80.1% من إجمالي المحفظة

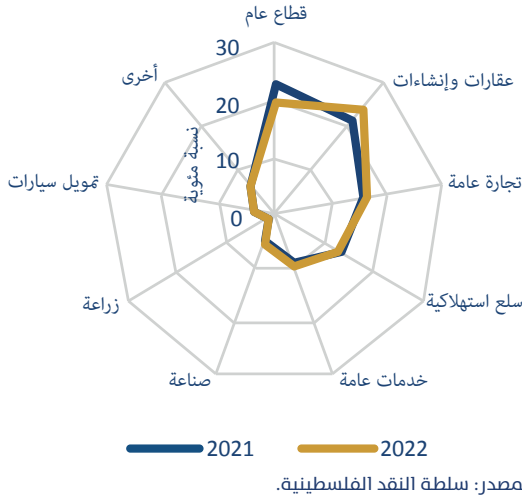
شكل 4-9: هيكل المحفظة الائتمانية، 2022



الاتئمانية. توزعت بين قروض ممنوحة للشركات بنسبة 52.3٪، وبقيمة 4.6 مليار دولار، مرتفعة بنحو 7.0٪ عما كانت عليه في العام 2021، وقروض ممنوحة للأفراد بنسبة 45.9٪، وبقيمة 4.1 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 6.8٪ عما كانت عليه في العام السابق. أما بالنسبة للقروض الممنوحة من خلال بطاقات الائتمان وللمؤسسات غير الربحية، فلا تزال محدودة جداً في حدود 1.4٪ من إجمالي محفظة القطاع الخاص الائتمانية الممنوحة، رغم ارتفاعها خلال العام 2022 بنحو 1.4٪، لتصل إلى حوالي 125.0 مليون دولار.

وبصورة عامة، يشكل الأفراد المصدر الأساسي لسيولة (ودائع) القطاع المصرفي، في حين تعتبر الشركات مصدراً للاستخدام الأساسي لهذه السيولة. فخلال العام 2022 شكلت قروض الأفراد نحو 34٪ من ودائعهم، مقابل 153٪ نسبة قروض الشركات إلى ودائعها. ومما لا شك فيه أن هذا التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يعكس مدى التزام القطاع المصرفي بتمويل هذا القطاع بمختلف العملات والأجال، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى حوالي 56٪ من ودائعه في العام 2022.

شكل 4-10: التوزيع النسبي لمحفظة التسهيلات الائتمانية، 2021-2022



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وشملت المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص مختلف الأنشطة الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، وبنسب تراوحت بين 24.2٪ للأنشطة العقارية والإنشائية والأراضي، و1.3٪ للأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية. مع ملاحظة أن الأهمية النسبية للتمويل المقدم لمجموعي السلع الاستهلاكية والسيارات، قد تراجع إلى 13.0٪ للسلع الاستهلاكية، وإلى 3.8٪ لتمويل السيارات، مقابل تحسن طفيف في الأهمية النسبية للتمويل الممنوح للأنشطة الزراعية، مع بقائه منخفضاً، في ظل ما يعانيه هذا القطاع من تدني وتراجع مساهمته في النشاط الاقتصادي، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع تنافسية منتجاته، وجدار الفصل الذي استولى على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وعزوف العمالة عن هذا النشاط، إضافة إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بهذا النشاط، كونه نشاطاً موسمياً من ناحية، وكون جزء كبير منه غير منظم من ناحية ثانية، مما أثر في رغبة المصارف في تمويل هذا النشاط. ومع ذلك فهناك مصادر تمويل أخرى بديلة بخلاف المصارف، ممثلة بمؤسسات الإقراض المتخصصة التي تخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد، وتعمل على سد جزء كبير من الفجوة التمويلية التي يعاني منها هذا القطاع.

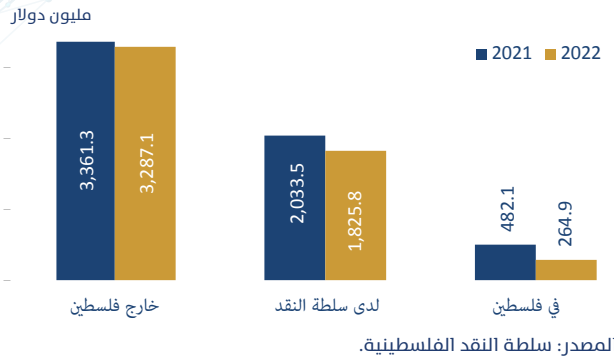
وبشكل عام، يؤكد هذا التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على قدرة القطاع المصرفي على مواصلة تقديم خدماته دون انقطاع، حتى في ظل الأوضاع الصعبة والأزمات، الأمر الذي يبقي قناة الائتمان عرضة لتأثير التطورات الأمنية والسياسية، وانعكاساتها المباشرة على مجمل النشاط الاقتصادي وعلى البيئة والمناخ الاستثماري في فلسطين. لذلك تحرص سلطة النقد على متابعة ورصد ومراقبة أية تطورات في المخاطر ذات الصلة بالمحفظة الائتمانية، وتعمل على اتخاذ الإجراءات الاحترازية والتحوطية التي تساعد المصارف على منح الائتمان في ظل أدنى مستوى من المخاطر، وهذا ما تؤكدته المستويات المتدنية لحجم التعثر في المحفظة الائتمانية، بالتوازي من الحفاظ على أمن وسلامة القطاع المصرفي وحماية وصون أموال المودعين.

## الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

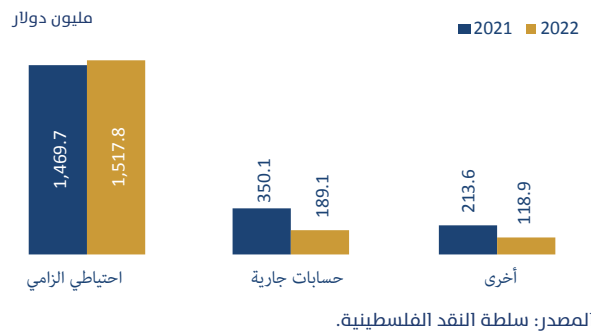
تمثل الأرصدة (لدى سلطة النقد، ولدى المصارف في فلسطين وخارجها) المكون الثاني لتوظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، والتي شكلت في نهاية العام 2022 نحو 25.1٪ من إجمالي الموجودات، وبقيمة بلغت نحو 5.4 مليار دولار، متراجعة بنحو 8.5٪ عما كانت عليه في نهاية العام 2021. فقد شهدت أرصدة المصارف الموظفة في الخارج (المكون الأكبر في هذه الأرصدة، باستحوادها على نحو 61.1٪ منها) تراجعاً بنحو 2.2٪ عما كانت عليه في العام 2021، لتتخفف إلى حوالي 3.3 مليار دولار، جراء قيام المصارف بتوظيف مزيد من الأموال المتاحة في الاقتصادي المحلي. كما شهدت الأرصدة المحتفظ بها لدى المصارف في فلسطين (ودائع بينية) خلال العام 2022 تراجعاً ملحوظاً وبنسبة بلغت 45.1٪ عما كانت عليه في



شكل 4-11: الأرصدة لدى سلطة النقد ولدى المصارف في فلسطين وخارجها، 2021-2022



شكل 4-12: أرصدة المصارف لدى سلطة النقد (مليون دولار)، 2021-2022



متراجعة بنحو 0.9% عما كانت عليه في العام السابق، مشكلةً نحو 25.3% من إجمالي الودائع في نهاية العام 2022. في حين يمثل الاستثمار في بعض الأدوات المالية الخارجية المكون الثاني في بند التوظيفات الخارجية، باستحوازه على حوالي 22.1% من هذه التوظيفات، وبقية تقترب من المليار دولار، مرتفعاً بنحو 6.4% في ظل ارتفاع العائد على هذه الأدوات جراء ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً<sup>(25)</sup>. أما التسهيلات الائتمانية الممنوحة خارج فلسطين (المكون الثالث في التوظيفات الخارجية)، فشكّلت نحو 3.9% منها، وبقية بلغت نحو 0.2 مليار دولار، متراجعة بنحو 13.5% عما كانت عليه في نهاية العام 2021.

## المحفظة الاستثمارية

يمثل الاستثمارات قناة أخرى من قنوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، ويشكل داعماً ورافداً أساسياً لتحفيز النمو الاقتصادي. غير أن حالة عدم اليقين التي سادت خلال العام 2022 قد ألقت بظلالها على الفرص والقرارات الاستثمارية الخاصة بالمصارف، قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء، واتجهت نظرة المصارف للتطورات التي حصلت خلال العام 2022 نحو التحفظ والتحوط في قراراتها الاستثمارية، ولتشهد هذه القناة تزايداً محدوداً.

فالبيانات المالية للمصارف تشير إلى أن استثمارات المصارف طويلة الأجل (الاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة) قد شهدت ارتفاعاً بنحو 2.0% عما كانت عليه في نهاية العام 2021، لتصل إلى حوالي 150.2 مليون دولار، أو ما نسبته 0.7% من إجمالي موجوداتها. في حين شهدت استثمارات المصارف قصيرة الأجل المرتبطة بالأوراق المالية (شهادات إيداع وأذونات وسندات مالية) ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.4%، لتبلغ حوالي 1.4 مليار دولار، مشكلةً نحو 6.3% من إجمالي موجوداتها.

(25) تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الخارجية للمصارف في كافة أنواع الأوراق المالية مفيدة بضرورة الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد (قانون المصارف، مادة رقم 14، فقرة 6)، واشترط توظيفها في استثمارات ذات تصنيف الثماني معين. مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار درجات التركيز على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى الدولة والعملية أيضاً، وذلك استناداً إلى ما ورد في التعليمات رقم (1/2020، مادة 4).

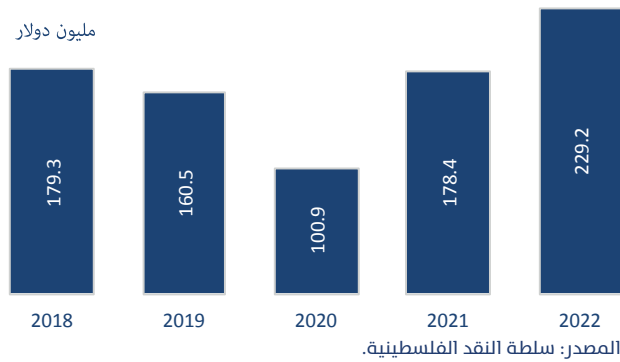


## بنود أخرى

تتمثل في مجموعة من البنود المدرجة بشكل مستقل في جانب موجودات المصارف، وتشمل كلاً من النقدية التي انخفضت خلال العام 2022 بنسبة 4.0٪ عما كانت عليه في العام 2021، متراجعة إلى حوالي 2.4 مليار دولار، جراء تواصل عمليات شحن فائض الشيكال إلى إسرائيل، الذي استحوذ على أكثر من 81٪ من هذا البند<sup>(26)</sup>؛ والأصول الثابتة التي شكلت نحو 3.2٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، مرتفعة بنحو 1.0٪، لتصل إلى حوالي 676.8 مليون دولار؛ والأصول الأخرى التي شكلت نحو 1.9٪ من إجمالي الموجودات، مرتفعة بنحو 4.7٪ عما كانت عليه في العام 2021، لتبلغ حوالي 407.4 مليون دولار.

## أرباح القطاع المصرفي

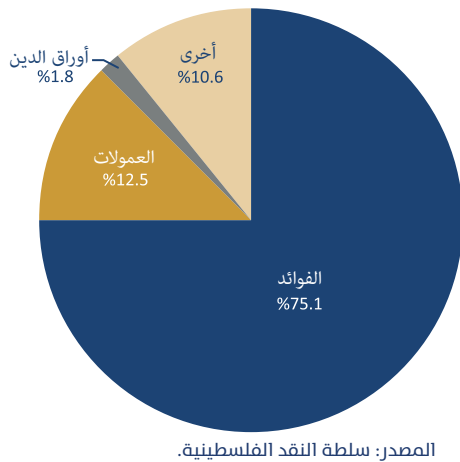
شكل 4-13: أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني، 2018-2022



ساهم التزايد في حجم المحفظة الائتمانية جراء استمرار التعافي في النشاط الاقتصادي، إلى جانب الارتفاع التدريجي في أسعار الفائدة عالمياً في تحسن مستوى الأرباح المتحققة للقطاع المصرفي والمؤشرات المرتبطة به. وفي هذا السياق تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل، إلى أن القطاع المصرفي قد حقق في نهاية العام 2022 أرباحاً صافية بقيمة 229.2 مليون دولار، مرتفعة بشكل ملحوظ، وبنسبة 28.4٪ عما كانت عليه في نفس الفترة من العام 2021. ويعزى هذا النمو بدرجة أساسية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات المتحققة بنحو 15.3٪، لتصل إلى 885.9 مليون دولار، جراء الزيادة الملحوظة في صافي الدخل من الفوائد وبنحو 19.0٪، إلى حوالي 665.4 مليون دولار، إلى جانب ارتفاع صافي الدخل من غير الفوائد بنحو 5.3٪، إلى حوالي 220.5 مليون دولار.

وفي نفس الوقت شهدت نفقات القطاع المصرفي (بخلاف الفوائد) ارتفاعاً بحوالي 10.3٪، لتبلغ 507.4 مليون دولار، رافقها ارتفاع ملحوظ نسبته 37.9٪ في حجم ضريبة الدخل، لتصل إلى حوالي 90.2 مليون دولار. في حين طرأ انخفاض في المخصصات الصافية بنسبة 8.1٪، لتصل إلى حوالي 59.2 مليون دولار.

شكل 4-14: هيكل إيرادات القطاع المصرفي، 2022



ويظهر تحليل مساهمات مختلف الأنشطة في صافي الدخل المتحقق، أن الفوائد تشكل المصدر الأساسي لتوليد الدخل في القطاع المصرفي، والتي ارتفعت مساهمتها إلى حوالي 75.1٪ من إجمالي الدخل المتحقق، مقابل تراجع مساهمة المصادر الأخرى للدخل إلى 24.9٪. وتشمل هذه المصادر كلاً من الدخل من العمولات والرسوم، والأرباح من الأوراق المالية والاستثمارات، وعمليات التحوط والتجارة، إضافة إلى الدخل من عمليات تبادل وتقييم العملات. إذ ساهمت الرسوم والعمولات بحوالي 12.5٪ من إجمالي الدخل المتحقق للقطاع المصرفي، وبقيمة 111.2 مليون دولار، في حين ساهمت الأوراق المالية والاستثمارات بنحو 1.8٪، وبقيمة 15.5 مليون دولار، أما بقية الدخل الأخرى فساهمت بحوالي 10.6٪، وبقيمة بلغت نحو 93.8 مليون دولار من إجمالي الدخل المتحقق في نهاية العام 2022.

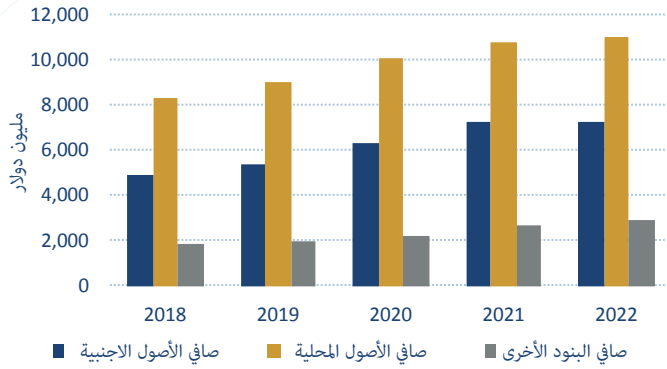
وكمقياس على الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي، أظهر التحليل تراجع النفقات من غير الفوائد إلى 57.3٪ من إجمالي الدخل المتحقق، متأثرة بدرجة أساسية بتراجع نفقات الموظفين إلى حوالي 51.6٪ من إجمالي الدخل المتحقق خلال العام 2022.

(26) في إطار جهود سلطة النقد المتواصلة لمعالجة وتقليل النقد الفائض من عملة الشيكال لدى المصارف العاملة في فلسطين، ولاحقاً لسنة إصدار هذا التقرير، أصدرت سلطة النقد تعليمات رقم (1/2023) بشأن الرسوم والعمولات المصرفية، حيث نظمت المادة رقم (5) من هذه التعليمات حدود الرسوم التي يتوجب على هذه المصارف استيفائها مقابل التعاملات النقدية. لمزيد من التفصيل، انظر التعليمات رقم (1/2023) المنشورة على موقع سلطة النقد: [www.pma.ps](http://www.pma.ps)



## وضع السيولة المحلية

شكل 4 - 15: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية، 2018-2022



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

انعكست حالة عدم اليقين وما رافقها من تباطؤ في نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 على مستويات السيولة المحلية، التي بقيت تقريباً عند نفس مستواها المسجل في العام السابق (تراجع بنحو 0.1%)، المبالغ 15.5 مليار دولار<sup>(27)</sup>. وبالرغم من استقرار حجم السيولة المحلية، إلا أن مكوناتها الرئيسية قد شهدت تبايناً نسبياً في أدائها خلال العام 2022. فمن جهة، أحدثت التحركات في بند صافي الموجودات الأجنبية أثراً انكماشياً في وضع السيولة المحلية، بانخفاضها بنحو 1.1% مقارنة مع العام 2021، إلى حوالي 7.2 مليار دولار، متأثرة بتزايد العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

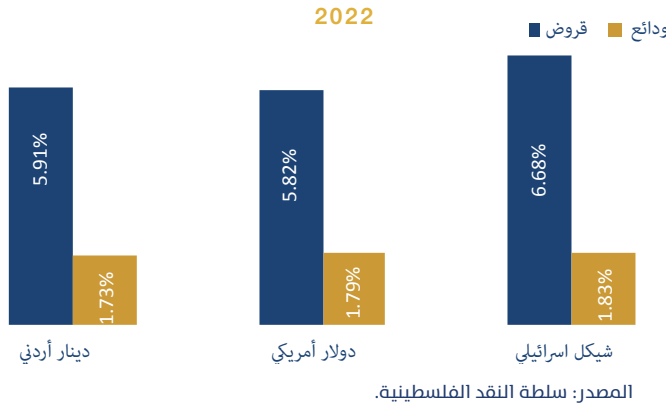
ومن جهة ثانية، أحدثت التحركات في بند صافي الأصول المحلية أثراً

توسعياً في وضع السيولة المحلية، بارتفاعها بنحو 2.3% عما كان عليه في العام 2021، ليصل إلى 11.1 مليار دولار، جراء التزايد في الائتمان الممنوح للقطاعات الأخرى المقيمة في الاقتصاد الفلسطيني، بخلاف القطاع الحكومي. ومن جهة ثالثة، أحدثت التحركات في بند صافي البنود الأخرى أثراً انكماشياً على وضع السيولة المحلية، بنحو 7.3% مقارنة مع العام 2021، بارتفاعها إلى نحو 2.8 مليار دولار، على خلفية الإجراءات التي تقوم بها المصارف لتعزيز قدرتها على التكيف والتعامل مع المخاطر المحيطة، بما في ذلك الاستمرار في تدعيم قاعدتها الرأسمالية، واستكمال رفع رؤوس أموال بعضها، امتثالاً لمتطلبات القانون وتعليمات سلطة النقد ذات العلاقة، وغيرها من الإجراءات.

## معدلات الفائدة والصرف في السوق الفلسطيني

رغم أن سلطة النقد لا تتحكم بشكل عام في معدلات الفائدة للعمليات المتداولة في السوق الفلسطيني (الدولار الأمريكي، والدينار الأردني، والشيك الإسرائيلي)، إلا أنها مع ذلك، تراقب الهامش بين فائدة الإيداع والإقراض، في إطار حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتجنب المغالاة في هذه المعدلات، وفي نفس الوقت تحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف. فمعدلات الفائدة السائدة في السوق الفلسطيني ترتبط بآليات السوق، والمنافسة بين المصارف، ودرجة المخاطر من جهة، ومعدلاتها السائدة في الدول المُصدرة لهذه العملات، والتي شهدت خلال العام 2022 ارتفاعات ملحوظة من قبل البنوك المركزية المصدرة لها<sup>(28)</sup>، وتسببت في ارتفاعات متباينة في مستويات فائدة الإيداع والإقراض للعملات المتداولة في السوق الفلسطيني.

شكل 4-16: معدلات فائدة الإيداع والإقراض في فلسطين حسب العملة،



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ومما لا شك فيه أن المقرض الفلسطيني، سواء كان فرداً طبيعياً أو معنوياً، قد شعر بالارتفاع في أسعار الفوائد على القروض، القائمة أو الجديدة. إذ تشير البيانات إلى أن المتوسطات السنوية المرجحة لمعدلات فائدة الإيداع والإقراض في السوق الفلسطيني قد اتجهت خلال العام 2022 نحو الارتفاع<sup>(29)</sup>، إذ ارتفع المتوسط السنوي المرجح لفائدة الإقراض بعملة الشيك الإسرائيلي بحوالي 31 نقطة أساس (من 6.38% في العام 2021، إلى 6.68% في العام 2022)، وبعملة الدولار الأمريكي بنحو 30 نقطة أساس (من 5.52% إلى 5.82%)، مقابل تراجعها بنحو 35 نقطة أساس لعملة الدينار الأردني (من 6.27% إلى 5.91%).

(27) لمزيد من التفصيل حول مكونات السيولة (صافي الموجودات الأجنبية، وصافي الائتمان المحلي، وصافي البنود الأخرى) يمكن الرجوع إلى تقرير التطورات النقدية والمصرفية الصادر عن سلطة النقد المنشور على موقعها الإلكتروني: [www.pma.ps](http://www.pma.ps). علماً بأن محددات السيولة (عرض النقد بمعناه الواسع) = صافي الموجودات الأجنبية + صافي الأصول المحلية - صافي البنود الأخرى. مع ضرورة الانتباه إلى أن جميع البيانات الواردة في هذا الفصل هي بيانات أولية قابلة للتعديل والتغيير.

(28) أنظر حاشية رقم (22).

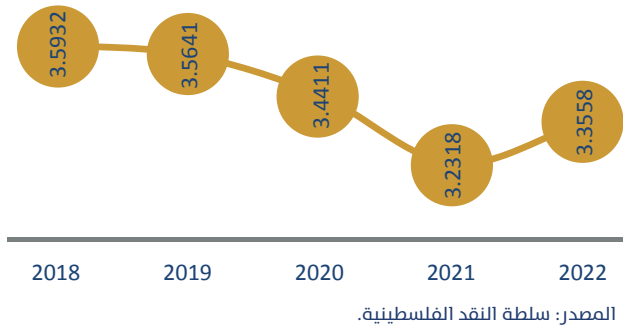
(29) النسب المشار إليها هنا لا تشمل القروض الحكومية، وتمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد للتسهيلات (والودائع) المقدمة للأفراد والشركات باختلاف أنواعها وفتراتها، وهي نسب استرشادية فقط.



كما ارتفعت أيضاً المتوسطات السنوية المرجحة لفائدة الإيداع بعملة الدولار بنحو 14 نقطة أساس (من 1.62% إلى 1.76%)، ولعملة الشيكال بحوالي 7 نقاط أساس (من 1.75% إلى 1.82%)، ولعملة الدينار بنحو 3 نقاط أساس لعملة الدينار (من 1.70% إلى 1.73%). والجدير ذكره أن هامش الفائدة (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة) عادة ما يرتبط بعلاقة وثيقة مع حالة عدم اليقين والمخاطر المحيطة بالبيئة المصرفية والاقتصادية، وحجم السيولة وتكلفة توفيرها، والتي انعكست خلال العام 2022 بصورة ارتفاع في هذا الهامش لعمليتي الدولار والشيكال.

ونظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية التي تعيشها فلسطين، فقد أعلنت سلطة النقد عن مبادرة تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية لرفع الفوائد على الأفراد والشركات<sup>(30)</sup>. إلى جانب مراجعة تعليمات انضباط السوق وحماية حقوق المتعاملين مع القطاع المصرفي لتحسين جودة الخدمات المقدمة. إذ قامت سلطة النقد بمراجعة التعليمات الخاصة بالعمولات التي يحق للبنوك استيفاؤها، بهدف تخفيض معظمها تشجيعاً للشمول المالي واستخدام التكنولوجيا في العمليات المصرفية والدفع.

شكل 4-17: سعر صرف الدولار مقابل الشيكال (متوسط الفترة)،  
2022-2018



وعلى صعيد آخر، وفي ظل محاولات البنوك المركزية كبح مستويات التضخم غير المسبوقة، لجأت هذه البنوك إلى التشدد في سياساتها النقدية من خلال الرفع المتكرر لمعدلات الفائدة، والتي تمخضت عن تحسن واضح في قوة الدولار الأمريكي مقابل سلة العملات الرئيسية في العالم، بما في ذلك العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، وخصوصاً الشيكال الإسرائيلي. فخلال العام 2022 ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) أمام الشيكال الإسرائيلي بنحو 3.8%، ليرتفع متوسط سعر صرفه إلى 3.3558 شيكل لكل دولار (متوسط سعر البيع والشراء - متوسط الفترة).

وطالت تداعيات هذا الارتفاع، وما نتج عنها من عدم استقرار في الأسعار والقوة الشرائية، وغيرها من الجوانب ذات الارتباط بأسعار الصرف، مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، من مواطنين، وحركة تجارية، ومالية الحكومة، ونظام مالي. ومن أجل التخفيف من حدة هذه التداعيات، تتولى سلطة النقد مراقبة سوق الصرف الأجنبي، واتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة، لتفادي المغالاة فيها، وحماية المواطنين ومستهلكي الخدمات المالية، والتزام المؤسسات المالية بصرف العملات وفق الأسعار السائدة في السوق، وتسليم الحوالات المالية لمستحقيها بنفس العملة الواردة فيها.

## نظام المدفوعات

تعتبر نظم المدفوعات الحديثة من الركائز الأساسية للبنية التحتية للمنظومة المصرفية والمالية، القادرة على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متميزة وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما يساهم في خفض المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام.

## عمليات التسوية الفورية

بالرغم من الضغوط والتحديات التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن أنشطة عمليات التسوية الفورية بين المصارف قد شهدت حركة نشطة خلال العام 2022، ليرتفع إجمالي هذه العمليات إلى حوالي 111,588 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 21.1 مليار دولار، بارتفاع نسبته 10.8% من حيث العدد، وحوالي 18.0% من حيث القيمة، عما كانت عليه في العام 2021. وتشمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء كل

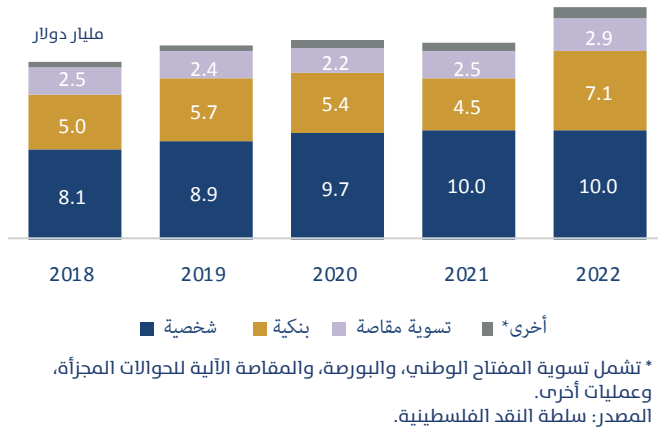
(30) تم إطلاق هذه المبادرة في نهاية شهر آذار 2023 من قبل سلطة النقد وجمعية البنوك في فلسطين في وقت تشهد فيه أسعار الفائدة ارتفاعاً سريعاً ومتواصلاً على مستوى العالم، وتهدف إلى التصدي لاستمرار الارتفاع في أسعار الفائدة، بدءاً من مطلع نيسان وحتى نهاية العام 2023، وذلك من خلال تحديد سقف للزيادة في أسعار الفائدة حتى نهاية العام. وبموجب هذه المبادرة، التي تدخل حيز التنفيذ في بداية نيسان 2023، وتنتهي مع نهاية العام 2022، يتوجب على المصارف إعادة تقييم الارتفاعات في نسب الفوائد للمقرضين الأفراد الحاليين الحاصلين على قروض شخصية و/أو سكنية ذات الفائدة المتغيرة، ولكل عملاء/ لتصبح كما يلي:

القروض السكنية: الارتفاع المسموح به يحد أقصى 150 نقطة أساس عن سعر الفائدة للتعلم كما هي في 30 حزيران 2022. (أي السماح لفائدة القرض السكني أن ترتفع بـ150 نقطة أساس يحد أقصى عن مستواها الذي كانت عليه في 30 حزيران 2022، وما فوق هذا السقف سيخضع للمرحلة القادمة وحتى نهاية العام 2023).  
القروض الشخصية: الارتفاع المسموح به يحد أقصى 200 نقطة أساس عن سعر الفائدة كما هو في 30 حزيران 2022. توفر البنوك للاعبين من مقرضي القطاع العام إمكانية الحصول على جاري مدين مؤقت (غير دوار) بنسبة فائدة ثابتة 3%. وسقف رأسمال أو رصيد المستحقات لدى السلطة الفلسطينية، أيهما أقل، على أن يستغل هذا التمويل الإضافي لسداد الأقساط المستحقة على هؤلاء المقرضين، ويسدد من أية تحويلات تقوم بها وزارة المالية للموظفين، على أن يتم جدولة سقف الجاري مدين وفوائده بعد انتهاء مدته على عمر القرض الممنوح، وذلك من أجل مساعدة المواطنين في النقد الكاش لسداد القروض الحاصلين عليها.



من الحوالات البنكية، والحوالات الشخصية، وحوالات تسوية المراكز المالية الناتجة عن عمليات تقاص الشيكات، وحوالات تسوية المفتاح الوطني، وحوالات تسوية البورصة، وحوالات تسوية نظام المقاصة الآلي للحوالات المجزأة، إضافة إلى حوالات تسوية عمليات أخرى لها علاقة بتسوية نتائج فروقات الاحتياطي الإلزامي وغيرها.

شكل 4-18: هيكل الحوالات المنفذة من خلال نظام براق، 2018-2022



وتستحوذ الحوالات الشخصية والحوالات البنكية على الجزء الأكبر من هذه الحوالات، من حيث العدد والقيمة على حد سواء، وبنسبة بلغت 75.1% من حيث العدد، و81.3% من حيث القيمة. فخلال العام 2022 استحوذت الحوالات الشخصية على نحو 66.3% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 47.6% من قيمتها (تعادل 10.0 مليار دولار). في حين استحوذت الحوالات البنكية على 8.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 33.7% من قيمتها (تعادل 7.1 مليار دولار). وتتميز الحوالات الشخصية بكونها كثيرة العدد، صغيرة القيمة، مقارنة بالحوالات البنكية، إذ بلغ متوسط حجم الحوالة الشخصية خلال العام 2022 حوالي 136 ألف دولار، مقارنة مع 717 ألف دولار للحوالة البنكية.

كما شكلت الحوالات المتعلقة بتسوية عمليات مقاصة الشيكات

حوالي 5.5% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، ونحو 13.6% من إجمالي قيمتها (تعادل 2.9 مليار دولار). وحظيت حوالات المفتاح الوطني بنحو 5.8% من عدد الحوالات المنفذة، وعلى حوالي 1.3% من قيمتها (تعادل 268.0 مليون دولار). أما حوالات البورصة الفلسطينية فحظيت بحوالي 1.3% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى نحو 0.6% من قيمتها (تعادل 116.2 مليون دولار). في حين بلغت حصة حوالات المقاصة الآلية للحوالات المجزأة نحو 10.4% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، وعلى 1.9% من قيمتها (تعادل 403.3 مليون دولار). وشكلت حوالات العمليات الأخرى نحو 1.9% من إجمالي عدد الحوالات المنفذة، ونحو 1.3% من قيمتها (وبما يعادل 276.5 مليون دولار).

ومن ناحية أخرى، بلغ عدد الحوالات إلى خارج النظام 1,767 حوالة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 9.3 مليار دولار، مرتفعة بحوالي 23.4% من حيث العدد، وبنحو 38.2% من حيث القيمة، عما كانت عليه في نهاية 2021. كما بلغت حوالات تغذية الأرصدة حوالي 1,628 حوالة، بقيمة إجمالية وصلت إلى حوالي 9.1 مليار دولار، مرتفعة بنحو 16.0% من حيث العدد، وبنحو 31.7% من حيث القيمة مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق.

## حركة تداول الشيكات

يعتبر الشيك أهم أدوات الدفع غير النقدي استخداماً في السوق الفلسطيني لتسوية المعاملات (بعد النقد الكاش). وترتبط حركته بدرجة كبيرة بمستوى النشاط الاقتصادي، كونه مرآة للوضع الاقتصادي العام والدورة الاقتصادية وأحد مؤشراتها الرئيسية. فاستمرار التعافي في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2022 انعكس على حركة تداول الشيكات بصورة ارتفاع في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص (بجميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي)، مع تراجع في حركة الشيكات المعادة (المرتجعة) من حيث العدد والقيمة<sup>(31)</sup>.

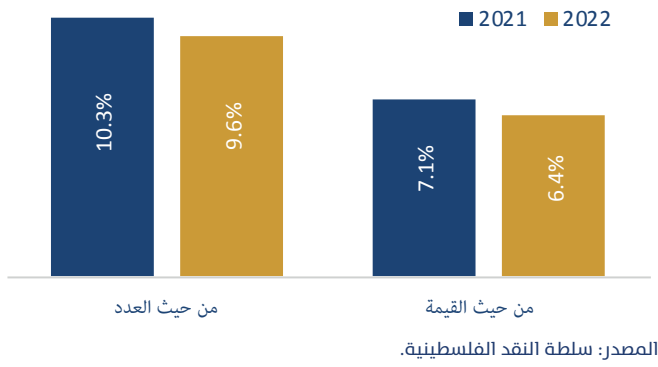
فقد تم خلال العام 2022 تداول 7,953,805 شيكاً بمختلف العملات، بقيمة إجمالية بلغت 23.6 مليار دولار، مرتفعاً بنحو 0.7% من حيث العدد، مقابل ارتفاع ملحوظ بنحو 10.5% من حيث القيمة، مقارنة بما كان عليه الوضع في العام 2021. مع الإشارة إلى أن عملة الشيك الإسرائيلي قد استحوذت على حوالي 93% من إجمالي عدد الشيكات، وعلى حوالي 78% من قيمتها.

وفي المقابل، بلغ عدد الشيكات المعادة (المرتجعة) 761,544 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت 1.5 مليار دولار، متراجعة بنحو 6.8% من حيث العدد، وبحوالي 1.3% من حيث القيمة، عما كانت عليه في نهاية العام 2021. مع الإشارة إلى أن حوالي 60% من عدد الشيكات المعادة، وحوالي 57% من قيمتها يرتبط بعدم كفاية الرصيد، في حين ترتبط النسبة المتبقية بأسباب أخرى فنية. كما تستحوذ عملة الشيك الإسرائيلي على حوالي 93% من إجمالي عدد الشيكات المرتجعة، وعلى حوالي 83% من قيمتها. وقد تمخض هذا الوضع عن تراجع واضح في نسبة الشيكات المرتجعة إلى إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص، سواء من حيث العدد أو من حيث القيمة. إذ تراجعت هذه النسبة من 10.3% في العام 2021، إلى 9.6% في العام 2022 من حيث العدد، ومن 7.1% إلى 6.4% من حيث القيمة خلال نفس الفترة.

(31) سلطة النقد الفلسطينية، نشرة تداول الشيكات، الموقع الإلكتروني: www.pma.ps



شكل 4-19: الشيكات المعادة كنسبة من الشيكات المتداولة، 2021-2022



ويشار في هذا السياق إلى أنه قد سبق لسلطة النقد أن اتخذت جملة من الإجراءات الكفيلة بالحد من ظاهرة الشيكات المرتجعة، والمحافظة على المكانة القانونية والعملية للشيك باعتبارها أداة وفاء ذات مصداقية عالية. ومن ضمن هذه الإجراءات عمليات التطوير المستمرة لأنظمة الاستعلام لديها، وتوسيع قاعدة منح صلاحيات الاستعلام على تلك الأنظمة، بالإضافة إلى حث المصارف على مراجعة إجراءات منح دفاتر الشيكات والتشدد فيها.

كما تدرس سلطة النقد أيضاً اتخاذ مجموعة إضافية من الإجراءات، ومنها إمكانية تقييد العمل بظاهرة «الجيرو» أو «تظهير الشيك»، وإلزام المصارف بصرف الشيك للمستفيد الأول فقط، دون أن يتمكن هذا المستفيد من تجيير الشيك لشخص آخر. كما تدرس

إمكانية تطبيق مبدأ الوفاء الجزئي للشيكات، وبما يسمح باستيفاء قيمة جزئية من القيمة الكلية للشيك في حالة عدم توفر الرصيد الكافي، على أن يتم توثيق وتسجيل قيمة المتبقي فقط بأنه راجع لعدم كفاية الرصيد، وليس كامل مبلغ الشيك كما هو معمول بها حالياً.



# الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

## نظرة عامة

يحتل القطاع المالي غير المصرفي باهتمام كبير من قبل الجهات الرقابية والتنظيمية (سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال)، لمل هذا القطاع من دور مكمل ومعزز للدور الذي يلعبه القطاع المصرفي (العمود الفقري للقطاع المالي الفلسطيني)، بحكم طبيعته عملياته، والفئات التي يخدمها، والمناطق التي يستهدفها.

ويتكون القطاع المالي غير المصرفي الخاضع لرقابة وإشراف سلطة النقد من قطاع الإقراض المتخصص، وقطاع الصرافة، وقطاع خدمات الدفع الإلكتروني. ويعمل فيه مئات الشركات والفروع والوكلاء وآلاف العاملين. وتقدر حجم تعاملاته المالية السنوية بمليارات الدولارات، ما بين قروض، ومبادلة عملات، وشيكات آجلة، وحوالات مالية، وعمليات دفع إلكتروني وغيرها. ويسلط هذا الجزء من التقرير الضوء على أهم التطورات التي شهدتها مؤسسات هذا القطاع خلال العام 2022.

## قطاع الإقراض المتخصص

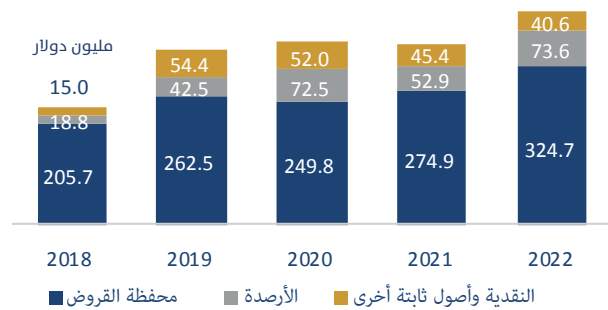
يعتبر قطاع الإقراض المتخصص من أهم القطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها سلطة النقد، ويحتل باهتمام كبير من قبلها، كونه يستهدف بدرجة أساسية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، المكون الأكبر للمشاريع العاملة في الاقتصاد الفلسطيني، والمحرك الرئيس لتحفيز النمو، وتنويع مصادر الدخل والتخفيف من وطأة البطالة والفقر، وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، حرصت سلطة النقد على تهيئة بيئة عمل سليمة للنهوض بقطاع الإقراض المتخصص، وتفعيل دوره في الاقتصاد، بما في ذلك تضمين المرحلة الثانية من صندوق استدامة برنامجاً صُمم خصيصاً لهذا القطاع، لتمكينه من المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر.

ويذكر في هذا السياق أن عدد مؤسسات الإقراض المتخصص المرخصة من قبل سلطة النقد قد وصل في نهاية العام 2022 إلى تسع مؤسسات، بعد أن حصلت شركة الزيتونة على ترخيص في بداية العام لممارسة أعمال التمويل الإسلامي، والتي تعتبر أول شركة فلسطينية متخصصة في مجال تقديم خدمات تمويل إسلامية صغيرة ومتناهية الصغر وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وتقدم مؤسسات الإقراض المتخصص خدماتها المتنوعة من خلال شبكة من الفروع والمكاتب الموزعة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغ عددها 95 فرعاً ومكتباً، قدمت خدماتها لأكثر من 70 ألف مقترض (ثلثهم من الإناث)، وساعدهم في ذلك 864 موظفاً.

وقد شهد هذا القطاع خلال العام 2022 عودة قوية إلى مسار التعافي والنمو، مدعوماً بالإجراءات التي قامت بها سلطة النقد للحفاظ على أمنه وسلامته وتعزيز دوره في المجالات ذات العلاقة بطبيعته عمله، بالإضافة إلى السماح بدخول لاعبين جدد إلى هذا القطاع (شركة الزيتونة

للتتمويل). فالبيانات المالية لهذا القطاع تشير إلى ارتفاع ملحوظ في موجوداته، بمعدل 17.6٪ عن مستواها في العام السابق، ليصل إجمالي الأصول إلى حوالي 438.9 مليون دولار. توزعت بين قروض بنسبة 74٪ (المكون الأكبر في جانب الأصول)، وبقيمة 324.7 مليون دولار (حوالي 14.3٪ منها تمويلات إسلامية)، مرتفعة بنحو 18.1٪ عما كانت عليه في العام السابق، وأرصدة بنسبة 16.8٪، وبقيمة 73.6 مليون دولار، مرتفعة بنحو 39.1٪، وأصول ثابتة وأخرى بنحو 8.8٪، وبقيمة 38.7 مليون دولار، متراجعة بنحو 13.0٪ خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى النقدية التي شكلت نحو 0.4٪ من إجمالي الأصول خلال العام 2022، وبقيمة 1.9 مليون دولار.

شكل 4-20: هيكل أصول قطاع الإقراض المتخصص، 2018-2022



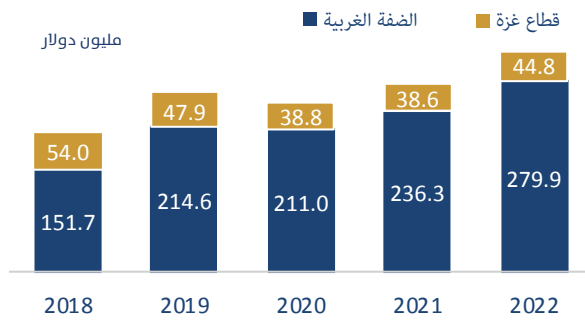
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



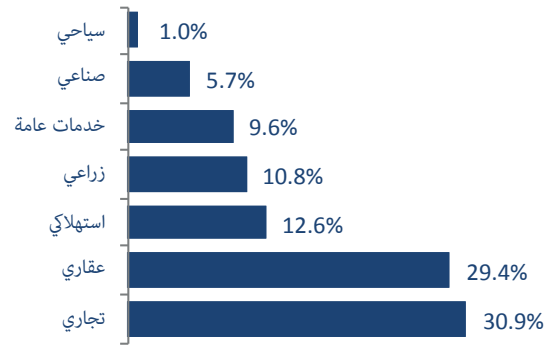
ومع نهاية العام 2022، حقق قطاع الإقراض المتخصص صافي دخل بعد الضرائب والمنح بقيمة 9.8 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 57٪ مقارنة مع العام السابق. وجاء هذا الارتفاع متأثراً بارتفاع الإيرادات التشغيلية بحوالي 19٪، لتصل إلى 47.9 مليون دولار، جراء نمو الإيرادات المحققة من الفوائد على القروض التجارية، إضافة إلى نمو الإيرادات من التمويلات الإسلامية. ومن جانب آخر، ارتفعت النفقات المالية (أغلبها عمولات وفوائد) بنحو 19.5٪، لتبلغ 8.0 مليون دولار، إلى جانب ارتفاع النفقات التشغيلية بنحو 3.8٪، لتصل إلى 28.8 مليون دولار. إضافة إلى ارتفاع قيمة الضرائب وتراجع المنح خلال العام.

ومن خلال تحليل النشاط الاقراضي لهذا القطاع يتبين أن إجمالي محفظة القروض قد وصلت خلال العام 2022 إلى 324.7 مليون دولار، نحو 86٪ منها قروض وتمويلات ممنوحة في الضفة الغربية، و14٪ في قطاع غزة، وذلك بعد ارتفاع قيمة القروض الممنوحة في القطاع بمعدل 16٪ مقارنة مع العام السابق. أما على المستوى القطاعي، فقد حظي قطاعي التجارة والعقارات بنحو ثلثي القروض، وواقع 30.9٪ للقطاع التجاري، و29.4٪ للقطاع العقاري. في حين استحوذت القطاعات الأخرى على الثلث المتبقي من محفظة القروض، موزعة بين قطاعات الزراعة، والصناعة، والقطاع الاستهلاكي، إضافة إلى قطاعي الخدمات والسياحة.

شكل 4-22: التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض، 2018-2022



شكل 4-21: التوزيع الاقتصادي لمحفظة القروض، 2022



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

## قطاع الصرافة

بلغ إجمالي عدد محال وشركات الصرافة بفروعها الحاصلين على ترخيص من قبل سلطة النقد، نهاية العام 2022، لمزاولة مهنة الصرافة في فلسطين 337 صراف، موزعين بواقع 213 شركة، لها 95 فرعاً، منها 181 شركة و75 فرعاً تعمل في الضفة الغربية، مقابل 32 شركة و20 فرعاً تعمل في قطاع غزة. في حين بلغ عدد الصرافين المرخصين على شكل أفراد 29 صرافاً، 26 منهم يعملون في الضفة الغربية، و3 فقط في قطاع غزة. وتشير البيانات المالية والتشغيلية لهذا القطاع إلى ارتفاع موجوداته بنحو 2.2٪ عن مستواها في العام الماضي، لتصل إلى 86.1 مليون دولار، نحو 95٪ منها أصول سائلة. كما ارتفعت عمليات بيع وشراء العملات بنحو 23.5٪، لتصل إلى حوالي 3.3 مليار دولار. وكذلك ارتفعت قيمة الحوالات الصادرة والواردة من خلال هذا القطاع، إذ بلغ عدد الحوالات الصادرة حوالي 383 ألف حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 316.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 10.7٪ عما كانت عليه في العام السابق. في حين بلغ عدد الحوالات الواردة حوالي 893 ألف حوالة، بقيمة إجمالية بلغت 545.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 4.7٪ مقارنة مع العام 2021. كما بلغت قيمة الشيكات المشتراة من قبل هذا القطاع حوالي 443.1 مليون دولار.

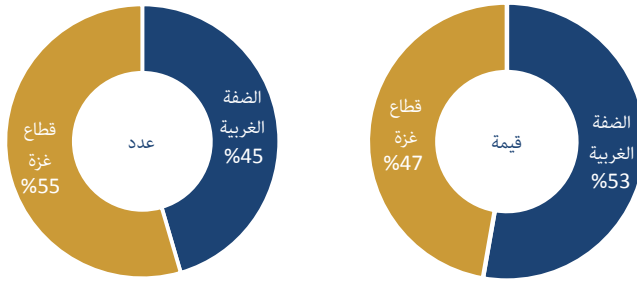


## شركات الدفع الإلكتروني

أخذت سلطة النقد على عاتقها تسريع وتيرة التحول والاندماج في الاقتصاد الرقمي وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية، وذلك انطلاقاً من قناعتها بأن المستقبل لحلول وبدائل المدفوعات الإلكترونية. ولهذه الغاية قامت بالعديد من الإجراءات الاستباقية، وعملت على تهيئة بنية تحتية مناسبة للمدفوعات الرقمية، وشجعت الشركات الريادية العاملة في مجال المدفوعات الإلكترونية على العمل في السوق الفلسطيني، وخصوصاً في مجال المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع.

ويعمل في فلسطين خمس شركات (32) بإجمالي أصول بلغت قيمتها حوالي 25.5 مليون دولار، وحقوق ملكية بقيمة 6.2 مليون دولار. وتوفر هذه الشركات لعملائها خدمات مثل البيع والشراء الإلكتروني، وإيداع النقود وسحبها، وتحويل الأموال داخل فلسطين، والتسوق ودفع الفواتير من خلال الوكلاء المعتمدين في مختلف المحافظات الفلسطينية. وتلقى قبولاً عاماً، بالنظر إلى طبيعة خدماتها والفئات التي تخدمها، والمناطق التي تستهدفها (الفئات المهمشة وغير المشمولة مصرفياً، وخصوصاً في المناطق النائية)، وتعزيزها للدور الاجتماعي من خلال تمكين النساء والشباب والريادين، ومساعدتهم في الوصول والنفوذ إلى الخدمات المالية بطرق سهلة آمنة، الأمر الذي يساهم في تعزيز الشمول المالي.

شكل 4-23: قيمة وعدد المحافظ الإلكترونية حسب المنطقة الجغرافية، 2022



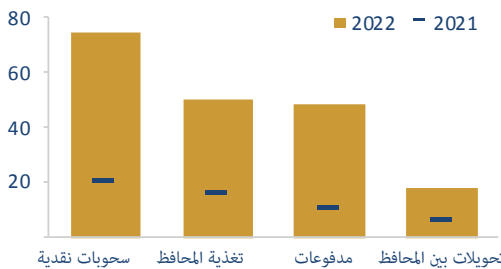
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وخلال العام 2022، واصلت المحافظ الإلكترونية اتجاهاها التصاعدي، إذ بلغ عدد المحافظ القائمة لدى المستخدمين الأفراد نحو 418 ألف محفظة، بقيمة إجمالية بلغت 2.1 مليون دولار، مرتفعة بنحو 15% و23% من حيث العدد والقيمة مقارنة مع العام 2021. واستحوذ الأفراد المذكور على حوالي 71% من عددها، و61% من قيمتها، في حين كان نصيب الإناث نحو 39% من العدد، و29% من القيمة. ليصل إجمالي عدد المحافظ الإلكترونية المملوكة من الذكور 296,088 محفظة، بقيمة بلغت 1.3 مليون دولار، مقابل 121,905 محفظة مملوكة للإناث، بقيمة بلغت نحو 820 ألف دولار. كما بلغ عدد البطاقات الافتراضية مسبقة الدفع نحو 27

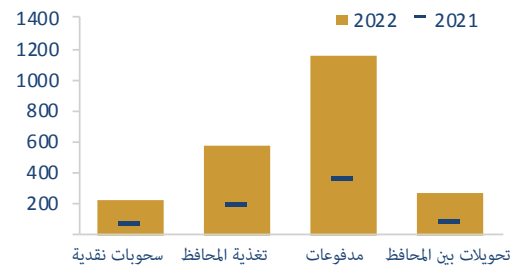
ألف بطاقة، مقارنة مع 11 ألف بطاقة في العام السابق، وعدد الوكلاء المعتمدين لدى شركات الدفع 4,029 وكيلاً، وعدد التجار 14,692 تاجرًا في نهاية العام.

ومع تنوع الخدمات التي تقدمها هذه الشركات، ووصولها إلى عدد أكبر من المستخدمين، فقد تضاعف عدد الحركات المنفذة خلال العام 2022، متجاوزاً المليون حركة، بقيمة إجمالية بلغت 191.3 مليون دولار. توزعت بين سحب نقدية، بنسبة 39% من إجمالي قيمة الحركات المنفذة، وحوالي 10% من عددها، أو ما يعادل 224 ألف حركة، بقيمة إجمالية بلغت 74.8 مليون دولار. تلاها خدمات تغذية المحافظ، التي شكلت ربع عدد الحركات وقيمتها، أو ما يعادل 569 ألف حركة، بقيمة 50 مليون دولار. وجاء في المرتبة الثالثة خدمات المدفوعات المختلفة، وبما يشمل

شكل 4-25: قيمة الحركات المنفذة، مليون دولار



شكل 4-24: عدد الحركات المنفذة، ألف حركة



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

(32) الشركة الوطنية للدفع الإلكتروني (جوال باي)، وشركة بال باي للدفع المسبق، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع، وشركة مالتشبات للدفع الإلكتروني، وشركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني.



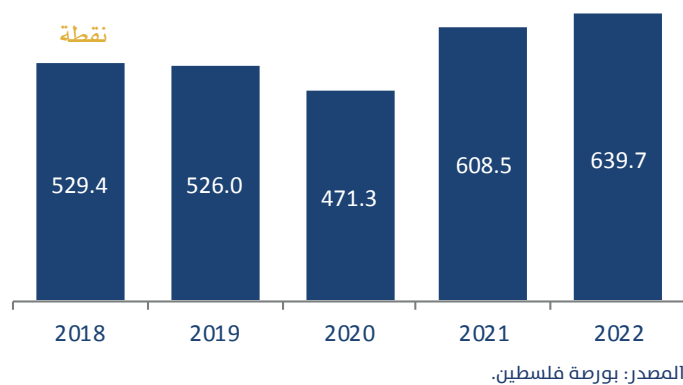
تسديد المشتريات والفواتير والأقساط، إضافة إلى شحن الرصيد، والتي شكلت حوالي ربع القيمة الإجمالية للحركات المنفذة، ونصف عددها، أو ما يعادل 1.15 مليون حركة، بقيمة بلغت 48.5 مليون دولار. وأخيراً خدمة التحويل بين المحافظ، التي شكلت نحو 12% و9% من عدد وقيمة الحركات المنفذة على التوالي، أو ما يعادل 275 ألف حركة، بقيمة إجمالية بلغت 17.7 مليون دولار.

## قطاع الأوراق المالية (بورصة فلسطين)

يخضع قطاع الأوراق المالية في فلسطين لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال، التي عملت على دعم وتفعيل دوره في الاقتصاد المحلي. إذ تم خلال العام 2022 إصدار مؤشر القدس الإسلامي، لتشجيع الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية في فلسطين. كما تم إدراج وبدء تداول أسهم شركة أركان العقارية المنبثقة عن شركة الاتصالات الفلسطينية، إضافة إلى إدراج أسهم مصرف الصفا، ليصل عدد الشركات المدرجة في البورصة حتى نهاية العام 2022 إلى 49 شركة. توزعت بين 13 شركة في قطاع الصناعة، و11 شركة في قطاع الاستثمار، و9 شركات في قطاع الخدمات، و8 شركات في قطاع البنوك والخدمات المالية، ومثلها في قطاع التأمين.

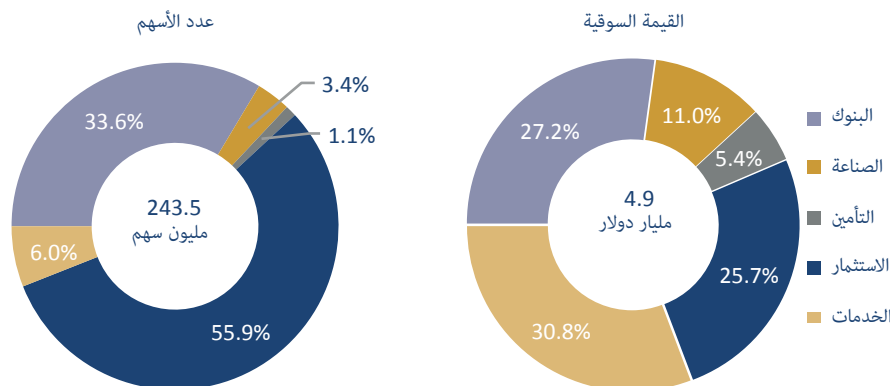
وشهد قطاع الأوراق المالية خلال العام 2022 تحسناً في أدائه، ليغلق مؤشر القدس عند 639.7 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 5.1% عما كان عليه في نهاية العام 2021، وهو الإغلاق الأعلى منذ العام 2005. إذ تشير بيانات السوق إلى ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات، باستثناء قطاعي التأمين والخدمات، التي تراجعت مؤشراتها بنحو 1.4% و0.3% على الترتيب، لتغلق عند مستويات 106.9 نقطة، و51.3 نقطة على التوالي. وفي المقابل كان لقطاع الصناعة النصيب الأكبر من الارتفاع، بارتفاع مؤشره بنحو 13.6%، ليغلق عند مستوى 132.3 نقطة، كما ارتفع مؤشر قطاع الاستثمار بحوالي 7.1% نقطة، ليغلق عند مستوى 35.1 نقطة، وكذلك ارتفع مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بحوالي 4.4%، ليغلق عند مستوى 156.1 نقطة.

شكل 4-26: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2018-2022

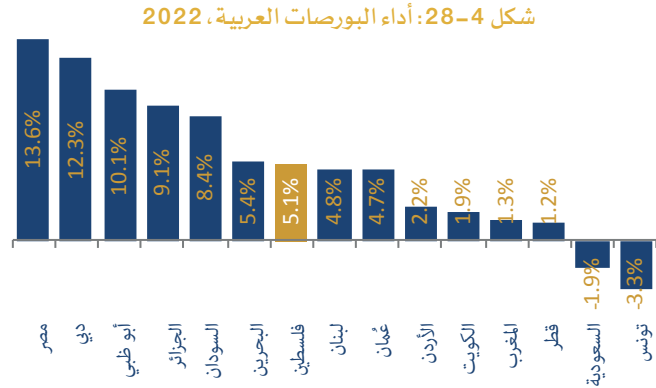


كما شهد العام 2022 ارتفاعاً في القيمة السوقية للأسهم المتداولة بنحو 11.1% مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى حوالي 4.9 مليار دولار، أو ما يعادل 25.6% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية، مقارنة بنحو 24.3% في العام السابق. كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 21%، لتتجاوز 243 مليون سهم، بقيمة بلغت نحو 472.7 مليون دولار، مرتفعة بنحو 12.9% خلال ذات الفترة. تم تداولها من خلال 247 جلسة تداول، نُفذت خلالها 34,949 صفقة. وفي ذات السياق، ارتفع عدد المتعاملين في قطاع الأوراق المالية بنسبة 1% عما كان عليه في العام 2021، إلى 63,868 متعامل، 93% منهم مستثمرين فلسطينيين.

شكل 4-27: الحصص القطاعية للقيمة السوقية للأسهم وعدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين، 2022



أما على صعيد التداول القطاعي، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على حوالي نصف عدد الأسهم المتداولة، بقيمة بلغت نحو 1.25 مليار دولار، أو ما نسبته 25.7% من القيمة السوقية الكلية لأسهم الشركات المدرجة، وذلك على خلفية تنفيذ أكبر صفقة في تاريخ البورصة على أسهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (إحدى شركات قطاع الاستثمار). كما استحوذ قطاع البنوك والخدمات المالية على نحو 33.6% من إجمالي عدد



المصدر: صندوق النقد العربي - أداء أسواق الأوراق المالية العربية، 2022.

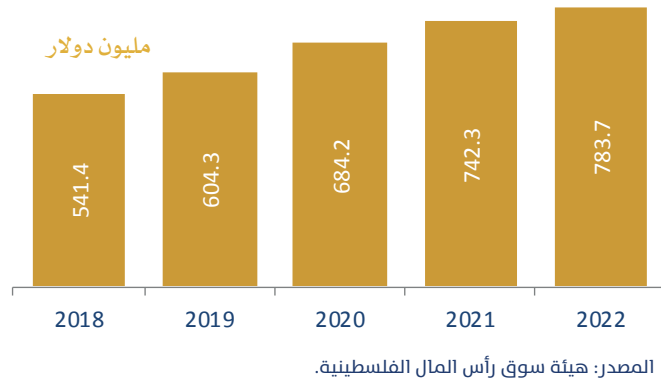
ومن خلال مقارنة أداء بورصة فلسطين مع باقي البورصات العربية (تغير قيمة المؤشر مقارنة بالعام السابق)، يتبين حصول بورصة فلسطين على مركز جيد بين الأسواق العربية، محتلة مركزاً متوسطاً، بمعدل تغير سنوي بلغت نسبته 5.1%. والجدير ذكره، أن جميع مؤشرات البورصات العربية سجلت معدلات تغيير إيجابية خلال العام 2022، باستثناء البورصة السعودية وبورصة تونس، التي تراجعت بنحو 1.9% و 3.3% على الترتيب.

## قطاع التأمين

يخضع قطاع التأمين لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال، ويعمل فيه عشر شركات تمارس مختلف أنواع التأمين، منها شركتان تمارسان أعمال التأمين التكافلي وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وتقدم هذه الشركات خدماتها التأمينية من خلال 187 فرعاً ومكتباً، منتشرة في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويساعدهم 283 من مقدمي خدمات التأمين المساندة (وكلاء ومنتجين مرخصين، ووسطاء التأمين وإعادة التأمين).

شكل 4-29: موجودات قطاع التأمين في فلسطين،

2022 - 2018



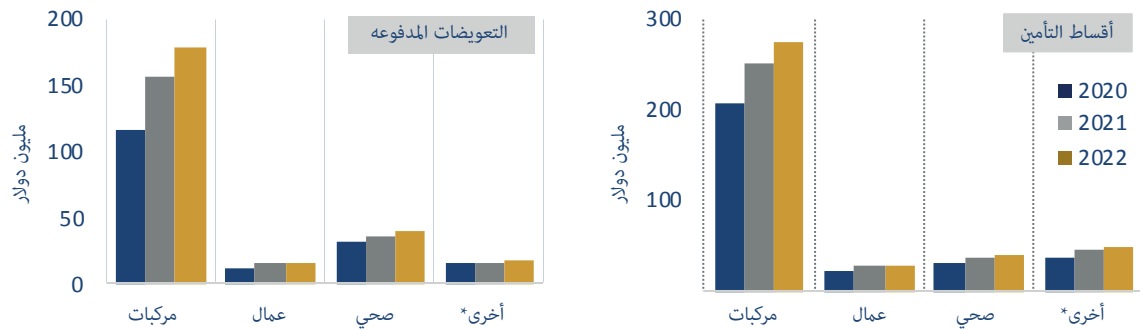
وقد شهد هذا القطاع مزيداً من التعافي التدريجي خلال العام 2022، إذ ارتفعت موجوداته بنحو 5.6% قياساً على ما كانت عليه في العام 2021، لتصل إلى حوالي 783.7 مليون دولار، مدفوعة بدرجة أساسية بارتفاع الموجودات غير المتداولة بنسبة 11.5%، على إثر زيادة قيمة الاستثمارات العقارية بحوالي 35%. كما ارتفعت أيضاً الموجودات المتداولة بنحو 2.0%، جراء ارتفاع قيمة الذمم المدينة وقيمة الاستثمارات العقارية المتداولة. كما تشير البيانات إلى ارتفاع حقوق المساهمين بمعدل 18.5%، لتبلغ 252.5 مليون دولار، جراء ارتفاع رأس المال المدفوع والاحتياطات الاجبارية والأرباح المجمعة. وحقق قطاع التأمين خلال العام 2022 أرباحاً صافية (بعد الضريبة)، بقيمة 21.7 مليون دولار، مقارنة مع 12.5 مليون دولار في العام 2021، متأثرة بشكل رئيس بارتفاع إيرادات قطاع التأمين من الاستثمارات، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات المتأتية من ممارسة أعمال التأمين، جراء تسجيل معظم أنواع التأمين أرباحاً صافية، باستثناء التأمين على الحياة والتأمين الهندسي.



أما على الصعيد التشغيلي، فقد ارتفع عدد وثائق التأمين المصدرة بنحو 3.8% مقارنة مع العام 2021، ليتجاوز عددها 612 ألف بوليصة، 84% منها لتأمين مركبات. وشكلت وثائق التأمين المصدرة للإفراد نحو 81% من إجمالي الوثائق المصدرة (أو 498 ألف وثيقة)، 29% منها للإناث. في حين شكلت وثائق التأمين المصدرة للمؤسسات حوالي 19% من عدد الوثائق المصدرة خلال العام 2022 (أو 115 ألف وثيقة). ومما تجدر الإشارة إليه أن نحو 31% من إجمالي عدد الوثائق المصدرة تتركز في محافظة رام الله والبيرة، وحوالي 17% في محافظة الخليل.

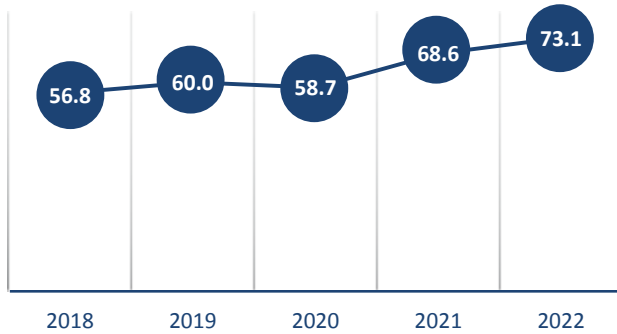
ومع نهاية العام 2022 بلغت قيمة أقساط التأمين المكتتبه حوالي 396.0 مليون دولار، مرتفعة بنحو 9.1% عما كانت عليه في العام 2021، متأثرة بارتفاع أقساط تأمين المركبات (9.6%)، التي تستحوذ على نحو 69% من إجمالي الأقساط، بالإضافة إلى ارتفاع أقساط التأمين الصحي (7.4%)، التي تشكل نحو 10% من إجمالي الأقساط، وكذلك ارتفاع أقساط تأمين العمال (9.4%)، لتشكل نحو 8% من إجمالي الأقساط، في حين شكلت منتجات التأمين الأخرى، من تأمين بحري، وتأمين حريق، وتأمين مسؤولية مدنية، وتأمين هندسي، وتأمين على الحياة النسبة المتبقية (13%).

شكل 4-30: أقساط التأمين والتعويضات المدفوعة بحسب نوع التأمين، 2020-2022



\*أخرى تشمل كل من تأمين المسؤولية المدنية، والحريق، والتأمين البحري، والتأمين الهندسي، وتأمين الحياة والتأمينات العامة الأخرى. المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

شكل 4-31: الكثافة التأمينية (دولار/فرد)، 2018-2022



المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

كما شهد العام 2022 ارتفاعاً في قيمة التعويضات المدفوعة بمعدل 12.2% مقارنة مع العام 2021، لتصل قيمتها إلى 254.1 مليون دولار، تم دفعها مقابل تأمين مركبات بنسبة 71% من إجمالي التعويضات المدفوعة، جراء ارتفاع عدد حوادث المركبات المبلغ عنها إلى حوالي 129 ألف حادث، مقابل 103 ألف حادث في العام السابق. في حين شكلت تعويضات التأمين الصحي حوالي 15% من إجمالي قيمة التعويضات المدفوعة، وتعويضات تأمين العمال بنسبة 7%، وبقيّة أنواع التأمين الأخرى بنحو 7% من إجمالي التعويضات المدفوعة.

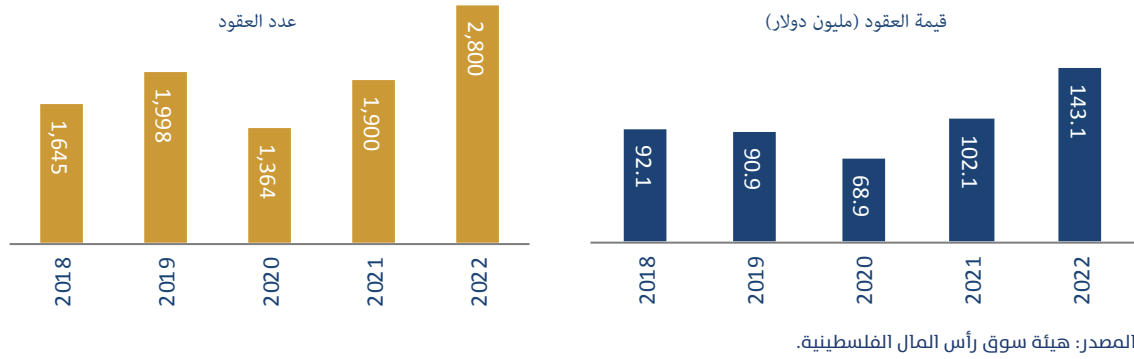
وقد تمخضت هذه التطورات عن ارتفاع مؤشر الكثافة التأمينية مقاساً بحصة الفرد من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، ليصل إلى 73.1 دولار/نسمة، مقارنة مع 68.6 دولار/نسمة في العام 2021.



## التأجير التمويلي

قطاع التأجير التمويلي من القطاعات التي تخضع لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال، ويعمل فيه ثماني شركات. غير أن دوره في الاقتصاد المحلي لا يزال هامشياً، إذ بلغت قيمة إجمالي استثمارات العقود المسجلة لدى الهيئة في نهاية العام 2022 حوالي 143.1 مليون دولار، تم تنفيذها من خلال 2,800 عقد. وهذا يمثل ارتفاعاً بنحو 40% في القيمة، وبنحو 47% في العدد مقارنة بقيمة العقود وعددها في العام 2021. ويعاني هذا القطاع من تركيز جزء كبير من نشاطه في عقود المركبات، وخصوصاً المركبات ذات الاستخدام الشخصي، وبنسبة 57.5% من إجمالي قيمة العقود، في حين شكلت المركبات المخصصة للاستخدام التجاري والشاحنات والمركبات الثقيلة والمعدات الهندسية نحو 39.1% من إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي. ويعزى هذا التركيز إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير وتدني مخاطرتأجيرها، في ظل وجود سوق ثانوي وإعادة حياتها. أما المال المنقول، بما يشمل المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، فشكل ما نسبته 3.5% من إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي. وبشكل عام، استحوذ الأفراد على نحو 84% من عدد العقود التأجير التمويلي، وحوالي 63% من قيمتها، في حين استحوذت الشركات على نحو 16% من عدد العقود، وحوالي 37% من قيمتها.

شكل 4-32: عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي، 2018-2022





# الملاحق الإحصائية





# الفصل الأول: الأداء الاقتصادي

## جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي، 2018 - 2022

(نسبة مئوية)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
<b>العالم</b>	<b>3.6</b>	<b>2.8</b>	<b>2.8-</b>	<b>6.3</b>	<b>3.4</b>
الدول المتقدمة	2.3	1.7	4.2-	5.4	2.7
الولايات المتحدة	2.9	2.3	2.8-	5.9	2.1
منطقة اليورو	1.8	1.6	6.1-	5.4	3.5
الدول الصاعدة والنامية	4.7	3.6	1.8-	6.9	4.0
دول إقليمية					
مصر	5.3	5.5	3.5	3.3	6.6
الأردن	1.9	1.9	1.6-	2.2	2.7
إسرائيل*	4.1	4.2	1.9-	8.6	6.4
<b>الناتج العالمي وفق تعادل القوة الشرائية (مليار دولار)</b>	<b>129,799</b>	<b>135,745</b>	<b>133,368</b>	<b>147,910</b>	<b>163,510</b>

\* تصنف إسرائيل استناداً إلى تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة. المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2023.

## جدول (1-2): معدلات التضخم العالمية، 2018 - 2022

(نسبة مئوية)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
<b>العالم</b>	<b>3.6</b>	<b>3.5</b>	<b>3.2</b>	<b>4.3</b>	<b>8.8</b>
<b>الدول المتقدمة</b>	<b>2.0</b>	<b>1.4</b>	<b>0.7</b>	<b>3.1</b>	<b>7.3</b>
الولايات المتحدة	2.4	1.8	1.3	4.7	8.0
منطقة اليورو	1.8	1.2	0.3	2.6	8.4
الدول الصاعدة والنامية	4.9	5.1	5.2	5.9	9.8
دول إقليمية					
مصر	20.9	13.9	5.7	4.5	13.9
الأردن	4.5	0.7	0.4	1.3	4.2
إسرائيل	0.8	0.8	0.6-	1.5	4.4

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2022.



## جدول (1 - 3): معدلات البطالة في بعض الدول المختارة، 2018 - 2022

(نسبة من القوى العاملة)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
<b>الدول المتقدمة</b>	<b>5.1</b>	<b>4.8</b>	<b>6.6</b>	<b>5.8</b>	<b>4.7</b>
الولايات المتحدة	3.9	3.7	8.1	5.4	3.6
منطقة اليورو	8.2	7.6	7.9	8.0	6.8
دول إقليمية					
مصر	10.9	8.6	8.3	9.3	7.3
الأردن	18.6	19.1	22.7	24.4	22.8
إسرائيل	4.0	3.8	4.3	5.0	3.8

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2023. والموقع الإلكتروني: <https://tradingeconomics.com>

## جدول (1 - 4): معدلات الفائدة الرسمية، 2018 - 2022

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
الولايات المتحدة	2.50	1.75	0.25	0.25	4.50
منطقة اليورو	0.00	0.00	0.00	0.00	2.50
المملكة المتحدة	0.75	0.75	0.10	0.25	3.50
الأردن	4.75	4.00	2.50	2.50	6.50
إسرائيل	0.10	0.25	0.10	0.10	3.25

المصدر: [www.global-rates.com](http://www.global-rates.com).

الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني والبنك المركزي الإسرائيلي.

## جدول (1 - 5): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2018 - 2022

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
<b>الدول المتقدمة</b>	<b>0.7</b>	<b>0.7</b>	<b>0.2</b>	<b>0.8</b>	<b>0.4-</b>
الولايات المتحدة	2.1-	2.1-	2.9-	3.6-	3.6-
منطقة اليورو	2.8	2.2	1.6	2.3	0.7-
<b>الدول الصاعدة والنامية</b>	<b>0.2-</b>	<b>0.0</b>	<b>0.6</b>	<b>0.8</b>	<b>1.4</b>
دول إقليمية					
مصر	2.3-	3.4-	2.9-	4.4-	3.5-
الأردن	6.8-	1.7-	5.7-	8.2-	7.4-
إسرائيل	3.0	3.5	5.5	4.3	3.7

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2023.



## جدول (1 - 6): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2018 - 2022

(مليون دولار، سنة الأساس 2015)

2022	2021	2020	2019	2018	النشاط الاقتصادي
<b>3,518.6</b>	<b>3,490.9</b>	<b>3,389.8</b>	<b>4,064.5</b>	<b>4,068.5</b>	<b>أ) أنشطة الإنتاج السلعي</b>
937.7	993.9	1,001.0	1,100.7	1,091.1	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
1,881.3	1,790.1	1,744.4	2,074.7	2,056.6	التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
46.0	49.7	49.9	68.7	66.7	التعدين واستغلال المحاجر
1,613.5	1,537.7	1,500.7	1,779.0	1,762.8	الصناعات التحويلية
167.7	146	138.6	164.1	165.9	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
54.1	56.7	55.2	62.9	61.2	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات
699.6	706.9	644.4	889.1	920.8	الإنتاجات
<b>9,261.8</b>	<b>9,127.8</b>	<b>8,489.8</b>	<b>9,429.5</b>	<b>9,249.0</b>	<b>ب) أنشطة الإنتاج الخدمي</b>
<b>4,223.1</b>	<b>4,134.0</b>	<b>3,990.4</b>	<b>4,763.9</b>	<b>4,747.2</b>	<b>1. أنشطة الخدمات الإنتاجية</b>
2,777.3	2,692.2	2,644.6	3,371.4	3,346.1	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
235.6	226.1	221.9	270.6	278.0	النقل والتخزين
730.1	700.1	639.7	632.2	626.1	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
480.1	515.6	484.2	489.7	497.0	المعلومات والاتصالات
<b>5,038.7</b>	<b>4,993.8</b>	<b>4,499.4</b>	<b>4,665.6</b>	<b>4,501.8</b>	<b>2. أنشطة الخدمات الاجتماعية</b>
690.5	688.1	620.3	710.1	708.6	الأنشطة العقارية والإيجارية
987.9	994.2	917.4	933.6	895.3	التعليم
708.0	690.4	567.0	539.3	509.4	الصحة والعمل الاجتماعي
1,820.0	1,816.4	1,646.2	1,559.7	1,501.5	الإدارة العامة والدفاع
831.3	804.7	748.5	922.9	887.0	أخرى*
<b>12,780.4</b>	<b>12,618.7</b>	<b>11,879.6</b>	<b>13,494.0</b>	<b>13,317.5</b>	<b>ج) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار التكلفة (أ+ ب)</b>
<b>2,832.1</b>	<b>2,403.0</b>	<b>2,157.8</b>	<b>2,335.0</b>	<b>2,298.7</b>	<b>د) صافي الضرائب غير المباشرة</b>
1,574.3	1,403.1	1,137.4	1,111.5	1,102.4	الرسوم الجمركية
1,257.8	999.9	1,020.4	1,223.5	1,196.3	القيمة المضافة على الواردات
<b>15,612.5</b>	<b>15,021.7</b>	<b>14,037.4</b>	<b>15,829.0</b>	<b>15,616.2</b>	<b>الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ج+ د)</b>
2,851.9	2,691.4	1,995.3	2,586.6	2,505.3	صافي الدخل المحول من الخارج
<b>18,464.4</b>	<b>17,713.1</b>	<b>16,032.7</b>	<b>18,415.6</b>	<b>18,121.5</b>	<b>الدخل القومي الإجمالي الحقيقي</b>
2,033.4	1,269.3	1,140.5	1,545.1	1,487.1	التحويلات الجارية بدون مقابل
<b>20,497.8</b>	<b>18,982.4</b>	<b>17,173.2</b>	<b>19,960.7</b>	<b>19,608.6</b>	<b>الدخل القومي الإجمالي المتاح الحقيقي</b>
					<b>بنود تذكيرية</b>
<b>3,086.8</b>	<b>3,051.3</b>	<b>2,922.5</b>	<b>3,378.3</b>	<b>3,417.7</b>	<b>نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)</b>
4,458.3	4,418.8	4,197.1	4,822.5	4,854.4	الضفة الغربية
1,256.8	1,223.9	1,207.6	1,422.2	1,458.3	قطاع غزة

\* تشمل أنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة، والفنون والترفيه والتسليّة، والخدمات المنزلية، وخدمات الوساطة المالية المقاصة بصورة غير مباشرة، وخدمات أخرى.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



## جدول (1 - 7): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين، 2018 - 2022

(مليون دولار، سنة الأساس 2015)

2022	2021	2020	2019	2018	النشاط الاقتصادي
23,280.7	20,296.4	18,823.5	21,505.9	21,149.3	الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)
19,083.1	16,752.1	15,494.9	17,328.8	16,889.0	الاستهلاك النهائي
15,908.7	13,207.2	12,281.4	14,126.5	13,570.1	الخاص*
3,174.4	3,544.9	3,213.5	3,202.3	3,318.9	العام
4,197.6	3,770.2	3,328.6	4,177.1	4,260.3	الاستثمار الإجمالي
3,240.5	2,884.2	2,596.3	3,153.7	3,195.2	الخاص**
957.1	886	732.3	1,023.4	1,065.1	العام**
7,466.2-	5,516.0-	4,853.2-	5,745.6-	5,678.1-	صافي الصادرات (الصادرات - الواردات)
2,911.4	2,740.4	2,335.9	2,630.5	2,578.7	الصادرات
10,377.6	8,256.4	7,189.1	8,376.1	8,256.8	الواردات
202.0-	15.4	67.1	68.7	145.0	صافي السهو والخطأ
15,612.5	15,021.7	14,037.4	15,829.0	15,616.2	الناتج المحلي الإجمالي

\* تشمل أيضاً الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.  
\*\* تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



## جدول (1 - 8): معدلات التضخم في فلسطين، 2018 - 2022

(نسبة مئوية)

2022	2021	2020	2019	2018	المؤشر
<b>حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية</b>					
6.7	0.9	2.5-	3.3	0.7-	المواد الغذائية والمشروبات الغازية
3.5	0.2	0.6	1.4	1.3-	التبغ والمشروبات الكحولية
3.4	0.6-	3.3-	2.6-	4.3-	النسيج والملابس
2.7	3.7	0.6	0.1-	0.8	السكن
3.3	2.2	1.0-	1.1-	0.9-	الأثاث والسلع المنزلية
1.3	0.4-	0.2	1.0-	1.1	الرعاية الصحية
3.1	4.4	1.9-	0.6-	1.1	النقل والمواصلات
1.9	0.4-	2.5-	3.1-	1.1	الاتصالات
5.1	1.3	3.5	12.3	1.5	السلع والخدمات الثقافية والترفيهية
3.2	0.4-	0.2-	1.3	1.1-	التعليم
6.7	0.4	1.0	2.3	1.1	المطاعم والمقاهي
0.9	0.0	2.1	4.2	1.1	سلع وخدمات أخرى
<b>3.7</b>	<b>1.2</b>	<b>0.7-</b>	<b>1.6</b>	<b>0.2-</b>	<b>معدل التضخم</b>
<b>حسب المناطق الفلسطينية</b>					
3.7	1.4	0.8-	1.8	0.4	الضفة الغربية
3.2	0.3	0.5-	0.4	1.3-	قطاع غزة
4.7	1.9	0.8	1.4	1.0	القدس
<b>3.7</b>	<b>1.2</b>	<b>0.7-</b>	<b>1.6</b>	<b>0.2-</b>	<b>معدل التضخم</b>

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



جدول (1 - 9): مؤشرات سوق العمل في فلسطين، 2018 - 2022

2022	2021	2020	2019	2018	مؤشرات أساسية
5354.7	5,227.2	5,101.2	4,976.7	4,854.0	عدد السكان (ألف نسمة)
القوة البشرية (15 سنة فأكثر) إلى مجموع السكان (%)					
62.4	62.1	62.5	61.6	61.4	فلسطين
64.5	64.2	63.9	63.6	63.3	الضفة الغربية
59.3	58.9	58.7	58.5	58.4	قطاع غزة
نسبة المشاركة (%)					
45.0	43.4	40.9	44.3	43.5	فلسطين
47.5	45.8	44.4	46.4	45.9	الضفة الغربية
41.0	39.4	35.3	40.9	39.6	قطاع غزة
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
24.4	26.4	25.9	25.3	26.2	فلسطين
13.1	15.5	15.7	14.6	17.3	الضفة الغربية
45.4	46.9	46.6	45.1	43.1	قطاع غزة
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب مكان العمل (%)					
57.8	60.8	63.2	60.0	60.1	في الضفة الغربية
25.2	25.1	23.7	25.8	26.6	في قطاع غزة
17.0	14.1	13.1	13.2	13.3	في إسرائيل والمستعمرات
توزيع العاملين في الاقتصاد المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية (%)*					
6.4	6.7	6.4	6.0	6.3	الزراعة وصيد الأسماك
13.1	12.4	12.8	12.2	13.3	الصناعة والتعدين
10.8	11.5	10.5	10.3	11.0	البناء والتشييد
24.1	23.6	22.5	24.4	23.6	التجارة والمطاعم والفنادق
6.2	6.5	6.7	6.5	6.7	النقل والتخزين والاتصالات
39.3	39.4	41.1	40.7	39.1	الخدمات والفروع الأخرى
معدل الأجر اليومي (بالشيكل)					
143.7	136.5	132.9	128.9	123.0	فلسطين
125.1	124.4	121.7	119.6	109.2	الضفة الغربية
54.8	60.3	61.1	61.1	63.0	قطاع غزة
276.8	266.1	258.6	254.3	242.9	إسرائيل والمستعمرات

\* لا تشمل العاملين من فلسطين في إسرائيل والمستعمرات.  
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



جدول (1 - 10): تنبؤات الاقتصاد الفلسطيني، 2023

تنبؤات عام 2023*			بيانات فعلية				البيان
السيناريو المتشائم	السيناريو المتفائل	السيناريو الأساس	2022	2021	2020	2019	
<b>معدل التغير السنوي (%)</b>							
0.8-	5.9	3.2	3.9	7.1	11.3 -	1.4	<b>الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي</b>
3.0-	3.6	1.0	1.1	4.4	13.5-	1.2-	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
7.6-	4.0	0.9	13.9	8.1	10.6-	2.6	<b>إجمالي الاستهلاك</b>
7.1-	15.5	1.8	10.5-	10.3	0.3	3.5-	الاستهلاك العام
7.8-	6.7	2.4	21.0	8.0	9.0-	4.1	الاستهلاك الخاص
1.9-	8.6	4.1	11.3	13.3	20.3-	2.0-	إجمالي الاستثمار
15.5-	9.9	0.6	35.5	17.7	15.5-	1.2	<b>صافي الصادرات من السلع والخدمات**</b>
7.4-	10.4	2.5	6.2	17.3	11.2-	2.0	إجمالي الصادرات
13.2-	10.2	3.1	25.7	14.8	14.2-	1.4	إجمالي الواردات
25.5	23.2	23.9	24.4	26.4	25.9	25.4	معدل البطالة
---	---	3.1	3.7	1.2	0.7-	1.6	معدل التضخم
<b>نسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)</b>							
113.9	120.0	119.5	122.3	111.5	110.4	109.5	<b>إجمالي الاستهلاك</b>
19.0	22.2	20.0	20.3	23.6	22.9	20.2	الاستهلاك العام
94.9	97.8	99.5	101.9	89.9	87.5	89.2	الاستهلاك الخاص
26.3	28.4	27.6	26.9	25.1	23.7	26.4	<b>إجمالي الاستثمار</b>
40.7-	49.6-	47.4-	47.8-	36.7-	34.6-	36.3-	<b>صافي الصادرات من السلع والخدمات</b>
17.4	19.5	18.5	18.7	18.2	16.4	16.6	إجمالي الصادرات
58.1	69.1	65.9	66.5	54.9	51.2	52.9	إجمالي الواردات
<b>بنود تذكيرية</b>							
15,490	16,535	16,110	16,613	15,022	14,037	15,829	<b>الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار)</b>
2995	3197	3117	3086	3,052	2,926	3,378	<b>نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)</b>

\* بيانات العام 2023 هي تنبؤات فريق البحث في سلطة النقد.  
 \*\* الإشارة السالبة تعني تراجع عجز الميزان التجاري.  
 البيانات للأعوام 2019 - 2022 مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



## الفصل الثاني: مالية الحكومة

جدول (2-1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للحكومة الفلسطينية، 2018-2022

(مليون شيكل)

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
<b>16,889.7</b>	<b>14,702.2</b>	<b>13,560.5</b>	<b>13,459.0</b>	<b>14,819.3</b>	<b>إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح</b>
<b>5,940.1</b>	<b>4,979.8</b>	<b>4,134.1</b>	<b>4,336.4</b>	<b>4,816.7</b>	<b>إيرادات الجباية المحلية</b>
3,840.3	3,221.4	2,524.3	2,733.6	2,997.2	إيرادات ضريبية
1,538.1	1,300.2	1,273.9	1,275.6	1,545.2	إيرادات غير ضريبية
561.7	458.2	335.9	327.2	274.3	تحصيلات مخصصة
<b>10,571.2</b>	<b>8,990.9</b>	<b>8,041.9</b>	<b>7,868.9</b>	<b>8,091.9</b>	<b>إيرادات المقاصة</b>
795.5	294.6	287.5	492	500.9	الإرجاعات الضريبية (-)
<b>1,173.9</b>	<b>1,026.1</b>	<b>1,672.0</b>	<b>1,745.7</b>	<b>2,411.6</b>	<b>المنح والمساعدات الخارجية</b>
818.7	601.3	1,220.0	1,776.5	1,840.5	منح لدعم الموازنة
355.2	424.8	452	-30.8	571.1	منح لدعم المشاريع التطويرية
<b>14,609.7</b>	<b>13,597.5</b>	<b>13,891.9</b>	<b>13,747.7</b>	<b>14,159.9</b>	<b>إجمالي النفقات العامة</b>
<b>14,003.8</b>	<b>13,057.1</b>	<b>13,319.8</b>	<b>13,035.9</b>	<b>13,156.8</b>	<b>النفقات الجارية وصافي الإقراض</b>
6,872.7	6,435.4	6,369.0	5,977.4	5,946.6	أجور ورواتب
5,457.9	5,252.2	5,601.9	5,660.1	6,076.8	نفقات غير الأجور
1,224.7	1,207.8	1,166.5	1,138.1	967.3	صافي الإقراض
448.5	161.7	182.4	260.3	166.1	مدفوعات مخصصة
<b>605.9</b>	<b>540.4</b>	<b>572.1</b>	<b>711.8</b>	<b>1,003.1</b>	<b>النفقات التطويرية</b>
1,712	619.0	1,431.3 -	1,322.6 -	749.1	الرصيد الجاري
1,106.1	78.6	2,003.4 -	2,034.4 -	1,752.2 -	الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات
<b>2,280.0</b>	<b>1,104.7</b>	<b>331.4 -</b>	<b>288.7 -</b>	<b>659.4</b>	<b>الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات</b>
<b>2,280.0 -</b>	<b>1,104.7 -</b>	<b>331.4</b>	<b>288.7</b>	<b>659.4 -</b>	<b>التمويل</b>
389.7 -	285.0	1895.4	1795.3	569.4	صافي التمويل من المصارف المحلية
1,896.3 -	1,391.4 -	1,562.3 -	1,511.9 -	1,266.8 -	مدفوعات متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية عن سنوات سابقة
3.36	3.24	3.43	3.58	3.59	متوسط سعر الصرف الفعلي

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.



## جدول (2 - 2): الدين العام القائم في ذمة الحكومة الفلسطينية، 2018-2022

(مليون دولار)

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
<b>2,241.6</b>	<b>2,528.5</b>	<b>2,324.7</b>	<b>1,577.1</b>	<b>1,337.9</b>	<b>الدين المحلي</b>
2,184.6	2,464.1	2,262.3	1,562.5	1,324.4	المصارف المحلية
1,325.7	1551	1,429.9	943.6	638.1	قروض
506.5	562.8	507.1	315.5	448.3	جاري مدين
352.3	350.3	325.3	303.4	238.0	هيئة البترول*
57.0	64.4	62.4	14.6	13.5	المؤسسات العامة الأخرى
<b>1,301.1</b>	<b>1,319.6</b>	<b>1,324.7</b>	<b>1,217.9</b>	<b>1,031.7</b>	<b>الدين الخارجي</b>
813.0	819.7	816	739.1	563.4	المؤسسات المالية العربية
513.5	513.3	513.3	513	513	صندوق الأقصى
265.0	254.1	250.0	175.0	0.0	البنك القطري الوطني
14.1	14.3	14.2	14.2	14.2	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
20.4	38.0	38.5	36.9	36.2	البنك الإسلامي للتنمية
338.6	339.2	337.2	336.3	339.1	المؤسسات الدولية والإقليمية
278.7	275.7	274.4	272.7	270.9	البنك الدولي
24.7	30.8	38.1	39	44.2	بنك الاستثمار الأوروبي
1.7	1.8	2.0	2.0	2.1	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي
22.5	22.5	22.5	22.4	21.9	الأوبك
11.1	8.4	0.2	0.2	0.0	بنك التعاون الألماني
<b>149.5</b>	<b>160.7</b>	<b>171.5</b>	<b>142.5</b>	<b>129.2</b>	<b>القروض الثنائية</b>
<b>3,542.7</b>	<b>3,848.1</b>	<b>3,649.4</b>	<b>2,795.0</b>	<b>2,369.6</b>	<b>إجمالي الدين العام الحكومي</b>

\* تمثل القروض المقدمة لهيئة البترول من قبل المصارف العاملة في فلسطين بكفالة وزارة المالية.  
المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.

## جدول (2 - 3): صافي المتأخرات السنوية المترتبة على الحكومة الفلسطينية، 2018-2022

(مليون شيكل)

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
1,241.5	1,360.2	517.5	586.2	476.9	الأجور والرواتب
1,718.8	2,291.8	2,502.5	1,928.6	1,086.5	نفقات غير الأجور
300.8	239.9	380.3	503.1	294.9	المشاريع التطويرية
83.9	299.6	104.1	133.0	110.1	الإرجاعات الضريبية
113.5	296.5	153.8	67.0	108.2	مدفوعات مخصصة
<b>3,458.5</b>	<b>4,488.0</b>	<b>3,658.2</b>	<b>3,217.9</b>	<b>2,076.6</b>	<b>المجموع</b>
1,896.4 -	1,391.1 -	1,562.5 -	1,511.9 -	1,559.1 -	دفعات متأخرات
<b>1,562.1</b>	<b>3,096.9</b>	<b>2,095.7</b>	<b>1,706.0</b>	<b>517.5</b>	<b>صافي المتأخرات</b>

المصدر: التقارير المالية الشهرية، العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، وزارة المالية.



## الفصل الثالث: القطاع الخارجي

جدول (3 - 1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2018 - 2022

(مليون دولار)

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
2,865.0 -	1,778.0 -	1,903.6 -	1,779.8 -	2,140.4 -	الحساب الجاري (صافي)
8,009.0 -	6,015.0 -	4,775.2 -	5,509.5 -	5393.0 -	السلع (صافي)
2,594.0	2,299.0	1,723.8	1,748.0	1,846.6	الصادرات (فوب)
10,603.0	8,314.0	6,499.0	7,257.5	7,239.6	الواردات (فوب)
1,321.0 -	941.0 -	905.5 -	992.7 -	1032.7 -	الخدمات (صافي)
950.0	841.0	661.2	911.4	751.4	الصادرات
2,271.0	1,782.0	1,566.7	1,904.1	1,784.1	الواردات
4,002.0	3,630.0	2,492.2	3,030.8	2,786.2	الدخل (صافي)
4,204.0	3,772.0	2,651.5	3,211.8	2,983.9	المقبوضات
3,896.0	3,507.0	2,434.4	2,970.2	2,666.2	منها تعويضات العاملين
3,844.0	3,459.0	2,407.7	2,945.8	2,619.6	منها من إسرائيل
308.0	265.0	217.1	241.6	317.7	منها دخل الاستثمار
202.0	142.0	159.3	181.0	197.7	المدفوعات
2,463.0	1,548.0	1,284.9	1,691.6	1,499.1	التحويلات الجارية (صافي)
2,848.0	2,193.0	1,700.1	2,265.5	1,992.9	التدفقات الداخلة إلى فلسطين
539.0	405.0	422.3	628.2	467.1	منها للقطاع الحكومي
2,309.0	1,788.0	1,277.8	1,637.3	1,525.8	منها للقطاعات الأخرى
385.0	645.0	415.2	573.9	493.8	التدفقات الخارجة من فلسطين
2,628.0	1,851.0	1,334.2	1,690.9	1,775.7	الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)
423.0	471.0	431.5	284.4	449.2	الحساب الرأسمالي (صافي)
423.0	471.0	431.5	284.4	449.2	التحويلات الرأسمالية (صافي)
423.0	471.0	431.5	284.4	449.2	التدفقات الداخلة إلى فلسطين
103.0	183.0	208.4	14.9	173.9	منها للقطاع الحكومي
320.0	288.0	223.1	269.5	275.3	منها للقطاعات الأخرى
2,205.0	1,380.0	902.7	1,406.5	1,326.5	الحساب المالي (صافي)
247.0	294.0	138.7	188.3	282.5	الاستثمار المباشر (صافي)



28.0-	87.0	69.2	35.4-	25.7	استثمار الحافطة (صافي)
2,010.0	1,173.0	732.0	1,374.1	1,109.7	الاستثمارات الأخرى (صافي)
24.0 -	174.0 -	37.2 -	120.5 -	91.4 -	التغير في الأصول الاحتياطية (لدى سلطة النقد الفلسطينية) (+ = انخفاض / - = ارتفاع)
237.0	73.0 -	569.4	88.9	364.7	صافي السهو والخطأ
<b>24.0</b>	<b>174.0</b>	<b>37.2</b>	<b>120.5</b>	<b>91.4</b>	<b>الميزان الكلي</b>
24.0 -	174.0 -	37.2 -	120.5 -	91.4 -	التمويل
15.0 -	9.8 -	12.3 -	10.4 -	13.2 -	العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.

### جدول (3 - 2): وضع الاستثمار الدولي في فلسطين، 2018-2022

(مليون دولار)

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
<b>3,361</b>	<b>3,158</b>	<b>2,799</b>	<b>1,842</b>	<b>1,588</b>	<b>صافي وضع الاستثمار الدولي</b>
<b>9,461</b>	<b>9,241</b>	<b>8,223</b>	<b>7,273</b>	<b>6,557</b>	<b>إجمالي الأصول الخارجية</b>
318	371	313	269	325	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1,609	1,397	1,463	1,417	1,425	استثمارات الحافطة في الخارج
6,637	6,600	5,750	4,929	4,269	الاستثمارات الأخرى في الخارج
5,945	6,322	5,499	4,571	3,885	ومنها: العملة والودائع
897	873	697	658	538	الأصول الاحتياطية
<b>6,100</b>	<b>6,083</b>	<b>5,424</b>	<b>5,431</b>	<b>4,969</b>	<b>إجمالي الالتزامات الأجنبية</b>
3,116	3,030	2,704	2,456	2,756	الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
834	850	668	714	728	استثمارات الحافطة في فلسطين
2,150	2,203	2,052	1,961	1,435	الاستثمارات الأخرى في فلسطين
1,504	1,423	1,368	1,233	1,046	ومنها: القروض
646	780	684	706	417	العملة والودائع

المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير ميزان المدفوعات.



# الفصل الرابع: القطاع المالي

## الجزء الأول: سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4 - 1): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية\*، 2018-2022

2022			2021			**2020			2019			2018			الدوائر والمكاتب
مجموع	غزة	رام الله	مجموع	غزة	رام الله	مجموع	غزة	رام الله	مجموع	غزة	رام الله	مجموع	غزة	رام الله	
7	1	6	7	1	6	20	4	16	17	4	13	17	4	13	مكتب المحافظ
<b>12</b>	<b>1</b>	<b>11</b>	<b>8</b>	<b>1</b>	<b>7</b>	<b>17</b>	<b>3</b>	<b>14</b>	<b>17</b>	<b>4</b>	<b>13</b>	<b>17</b>	<b>4</b>	<b>13</b>	<b>المكاتب المستقلة</b>
5	1	4	3	1	2	4	1	3	4	2	2	4	2	2	المكتب القانوني والتعليمات
4	0	4	3	0	3	7	2	5	7	2	5	7	2	5	مكتب التدقيق الداخلي
3	0	3	2	0	2	6	0	6	6	0	6	6	0	6	مكتب إدارة المخاطر
<b>148</b>	<b>24</b>	<b>124</b>	<b>293</b>	<b>69</b>	<b>224</b>	<b>320</b>	<b>81</b>	<b>239</b>	<b>300</b>	<b>82</b>	<b>218</b>	<b>300</b>	<b>82</b>	<b>218</b>	<b>مجموعات الدوائر</b>
<b>26</b>	<b>3</b>	<b>23</b>	<b>27</b>	<b>3</b>	<b>24</b>	<b>29</b>	<b>4</b>	<b>25</b>	<b>30</b>	<b>5</b>	<b>25</b>	<b>30</b>	<b>5</b>	<b>25</b>	<b>مجموعة الاستقرار النقدي</b>
15	3	12	16	3	13	17	3	14	19	3	16	19	3	16	دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
11	0	11	11	0	11	12	1	11	11	2	9	11	2	9	دائرة العمليات النقدية
<b>35</b>	<b>5</b>	<b>30</b>	<b>41</b>	<b>5</b>	<b>36</b>	<b>44</b>	<b>11</b>	<b>33</b>	<b>15</b>	<b>4</b>	<b>11</b>	<b>15</b>	<b>4</b>	<b>11</b>	<b>مجموعة الاستقرار المالي</b>
14	0	14	17	0	17	18	4	14	15	4	11	15	4	11	دائرة نظم المدفوعات
21	5	16	24	5	19	26	7	19							دائرة الاستقرار المالي
<b>87</b>	<b>16</b>	<b>71</b>	<b>91</b>	<b>17</b>	<b>74</b>	<b>92</b>	<b>16</b>	<b>76</b>	<b>95</b>	<b>20</b>	<b>75</b>	<b>95</b>	<b>20</b>	<b>75</b>	<b>المجموعة الرقابية</b>
41	5	36	41	5	36	92	16	76	71	14	57	71	14	57	دائرة الرقابة المصرفية
18	4	14	19	4	15										دائرة الرقابة غير المصرفية
28	7	21	31	8	23				24	6	18	24	6	18	دائرة انضباط السوق
<b>109</b>	<b>41</b>	<b>68</b>	<b>125</b>	<b>41</b>	<b>84</b>	<b>145</b>	<b>47</b>	<b>98</b>	<b>150</b>	<b>50</b>	<b>100</b>	<b>150</b>	<b>50</b>	<b>100</b>	<b>مجموعة العمليات</b>
17	5	12	24	5	19	25	5	20	27	5	22	27	5	22	دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا
63	26	37	72	26	46	86	32	54	86	33	53	86	33	53	دائرة الخدمات العامة***
10	3	7	10	3	7	13	3	10	16	4	12	16	4	12	دائرة الموارد البشرية
10	7	12	19	7	12	21	7	14	21	8	13	21	8	13	دائرة الموارد المالية
<b>10</b>	<b>3</b>	<b>7</b>	<b>9</b>	<b>3</b>	<b>6</b>	<b>10</b>	<b>3</b>	<b>7</b>	<b>10</b>	<b>3</b>	<b>7</b>	<b>10</b>	<b>3</b>	<b>7</b>	<b>مجموعة التخطيط والتواصل</b>
2	0	2													دائرة التخطيط
8	3	5	9	3	6	10	3	7	10	3	7	10	3	7	دائرة العلاقات العامة والاتصال
<b>4</b>	<b>0</b>	<b>4</b>													<b>مجموعة التحول الرقمي</b>
4	0	4													دائرة التحول الرقمي
<b>290</b>	<b>70</b>	<b>220</b>	<b>308</b>	<b>71</b>	<b>237</b>	<b>357</b>	<b>88</b>	<b>269</b>	<b>334</b>	<b>90</b>	<b>244</b>	<b>334</b>	<b>90</b>	<b>244</b>	<b>المجموع</b>

\* الأعداد المدرجة في هذا الجدول لا تشمل موظفي العقود المحددة.  
 \*\* تم في العام 2020 تبني هيكلية جديدة لسلطة النقد تمخض عنها، استحداث دوائر جديدة، وإعادة تدوير الكادر الوظيفي على دوائر سلطة النقد المختلفة.  
 \*\*\* تشمل مكتب الأمن والسلامة العامة.  
 المصدر: قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 2): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد، 2018-2022

2022	2021	2020	2019	2018	الدوائر والمكاتب
19	7	20	17	17	مكتب المحافظ
15	8	17	17	17	المكاتب المستقلة
<b>228</b>	<b>294</b>	<b>323</b>	<b>300</b>	<b>299</b>	<b>مجموعات الدوائر</b>
58	27	29	30	30	مجموعة الاستقرار النقدي
41	41	44	15	15	مجموعة الاستقرار المالي
80	58	95	95	95	المجموعة الرقابية
27	30	145	150	150	مجموعة العمليات
5	12	10	10	9	مجموعة التخطيط والتواصل
17					مجموعة التحول الرقمي
<b>262</b>	<b>183</b>	<b>360</b>	<b>334</b>	<b>333</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 3): مؤشرات الانتشار والشمول المالي في فلسطين، 2018-2022

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
عدد المصارف					
7	7	7	7	7	المصارف المحلية
6	6	6	7	7	المصارف الوافدة
<b>13</b>	<b>13</b>	<b>13</b>	<b>14</b>	<b>14</b>	<b>الإجمالي</b>
عدد الفروع والمكاتب					
248	249	252	239	227	المصارف المحلية
130	130	127	131	124	المصارف الوافدة
<b>378</b>	<b>379</b>	<b>379</b>	<b>370</b>	<b>351</b>	<b>الإجمالي</b>
4,655,238	4,200,944	3,777,862	3,686,875	3,471,849	عدد حسابات المودعين
724	710	703	715	690	عدد أجهزة الصراف الآلي
14,192	8,005	7,221	6,780	5,660	عدد نقاط البيع
95,440	94,357	91,476	105,216	103,057	عدد بطاقات (Credit Cards)
1,308,788	1,165,182	997,861	866,812	816,329	عدد بطاقات (Debit Cards)
219,735	166,555	130,770	128,095	114,966	عدد بطاقات السحب من الصراف الآلي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



## جدول (4 - 4): الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2018-2022

(مليون دولار)

2022	2021	2020	2019	2018	بيان الميزانية
<b>21,404.4</b>	<b>21,673.0</b>	<b>19,886.2</b>	<b>17,921.6</b>	<b>16,124.9</b>	<b>إجمالي الأصول</b>
2,396.3	2,497.3	1,770.9	1,942.7	1,582.6	النقدية والمعادن الثمينة
5,377.8	5,876.9	5,509.1	4,425.8	3,763.7	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):
1,825.8	2,033.5	1,822.6	1,648.2	1,416.0	لدى سلطة النقد
264.9	482.1	412.5	511.5	377.9	لدى المصارف في فلسطين
3,287.1	3,361.3	3,274.0	2,266.1	1,969.8	لدى المصارف خارج فلسطين
1,350.8	1,344.9	1,100.5	1,118.4	1,123.3	محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار
11,045.0	10,747.2	10,078.7	9,035.2	8,432.3	التسهيلات الائتمانية المباشرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	القبولات المصرفية
150.2	147.2	268.3	288.0	262.2	الاستثمارات
676.8	670.2	644.0	626.3	582.7	الأصول الثابتة
407.5	389.3	514.7	485.2	378.1	الأصول الأخرى
<b>21,404.4</b>	<b>21,673.0</b>	<b>19,886.2</b>	<b>17,921.6</b>	<b>16,124.9</b>	<b>إجمالي الخصوم</b>
1,083.0	1,500.1	1,349.5	1,370.9	1,033.6	ودائع سلطة النقد والمصارف (المجموع):
715.3	817.1	800.8	676.4	624.8	ودائع سلطة النقد
264.0	474.0	439.4	508.0	361.3	ودائع المصارف في فلسطين
103.7	209.0	109.3	186.5	47.5	ودائع المصارف خارج فلسطين
16,468.2	16,518.1	15,138.3	13,384.7	12,227.3	إجمالي ودائع الجمهور
0.0	0.0	15.4	12.4	15.5	القبولات المنفذة والقائمة
498.9	536.2	473.2	388.0	254.0	المطلوبات الأخرى*
112.4	67.7	89.0	67.5	62.9	مخصص الضرائب
1,012.2	943.4	853.4	722.4	619.6	مخصصات أخرى**
2,229.6	2,107.5	1,967.4	1,975.7	1,912.0	صافي حقوق الملكية، ومنها:
1,279.5	1,251.3	1,217.7	1,255.3	1,215.8	رأس المال المدفوع
50.5	50.5	45.8	28.6	41.5	علاوة (خصم) إصدار
265.8	241.6	225.6	217.8	201.5	الاحتياطي القانوني
192.8	174.2	174.1	160.9	144.6	الاحتياطيات المعلنة
123.4	36.0	23.0	17.4	27.8	الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)
23.7	11.7	22.4-	17.0-	15.7-	احتياطي القيمة العادلة
10.6	7.4	10.7	10.7	10.5	احتياطيات إعادة التقييم للممتلكات والمباني والمعدات
56.6	58.5	58.8	56.3	52.1	الاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الاحتياطيات العامة للعمليات غير المصرفية
76.3	98.0	116.7	130.0	115.0	القروض المساندة المؤهلة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	خسائر وأرباح السنة الجارية
150.4	178.3	117.4	115.7	118.9	الأرباح والخسائر قيد الموافقة

\* بما في ذلك القروض المساندة غير المؤهلة.

\*\* بما في ذلك مخصصات التسهيلات، ومخصص هبوط الأوراق المالية، ومخصص أرصدة لدى المصارف في فلسطين وخارج فلسطين، والاستهلاك والإطفاء.  
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



## جدول (4 - 5): بيان الأرباح والخسائر للقطاع المصرفي الفلسطيني، 2018-2022

(مليون دولار)

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
<b>886.0</b>	<b>768.5</b>	<b>697.2</b>	<b>726.0</b>	<b>699.1</b>	<b>صافي الدخل من كافة العمليات</b>
<b>665.4</b>	<b>559.2</b>	<b>518.9</b>	<b>526.5</b>	<b>507.1</b>	<b>صافي الدخل من الفوائد</b>
787.4	697.7	660.2	670.4	631.5	الفوائد المقبوضة
122.0	138.5	141.3	143.9	124.4	الفوائد المدفوعة
<b>220.6</b>	<b>209.3</b>	<b>178.3</b>	<b>199.5</b>	<b>192.0</b>	<b>صافي الدخل من غير الفوائد</b>
111.2	113.1	107.0	119.4	117.9	صافي العمولات
15.5	18.7	11.3	14.9	10.1	صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات
93.8	77.5	60.0	65.2	64.0	أخرى
<b>507.4</b>	<b>459.9</b>	<b>444.0</b>	<b>460.1</b>	<b>444.5</b>	<b>إجمالي النفقات (غير الفوائد)</b>
261.9	245.1	232.7	237.3	238.6	نفقات الموظفين
245.5	214.8	211.3	222.8	205.9	نفقات أخرى
<b>59.2</b>	<b>64.8</b>	<b>102.1</b>	<b>60.7</b>	<b>18.9</b>	<b>صافي المخصصات</b>
<b>319.4</b>	<b>243.8</b>	<b>151.1</b>	<b>205.2</b>	<b>235.7</b>	<b>صافي الدخل قبل الضرائب</b>
90.2	65.4	50.5	44.7	56.6	الضرائب
<b>229.2</b>	<b>178.4</b>	<b>100.6</b>	<b>160.5</b>	<b>179.1</b>	<b>صافي الدخل بعد الضرائب</b>

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



## جدول (4 - 6): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2018-2022

(مليون دولار)

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
<b>حسب الجهة المودعة</b>					
621.0	628.8	465.1	503.7	605.7	قطاع عام، ومنه:
462.1	465.7	323.0	330.1	464.2	السلطة الوطنية الفلسطينية
15,847.2	15,889.3	14,673.2	12,881.0	11,621.6	قطاع خاص، ومنه:
15,304.4	15,318.2	14,140.9	12,360.3	11,186.7	المقيم
11,915.8	11,645.7	10,831.3	9,494.0	8,654.1	أفراد
3,029.8	3,324.0	2,997.4	2,544.4	2,216.4	شركات
358.7	348.5	312.2	321.9	316.2	مؤسسات غير ربحية
542.8	571.1	532.3	520.7	434.9	غير المقيمين
<b>حسب التوزيع الجغرافي</b>					
14,929.8	14,965.3	13,709.1	12,076.5	11,051.3	الضفة الغربية
1,538.4	1,552.8	1,429.2	1,308.2	1,176.0	قطاع غزة
<b>حسب نوع الوديعة</b>					
6,242.0	6,288.9	5,800.9	4,828.7	4,581.1	ودائع جارية
5,714.4	5,629.1	4,926.0	4,427.8	4,103.2	ودائع توفير
4,511.8	4,600.1	4,411.4	4,128.2	3,543.0	ودائع لأجل
<b>حسب نوع العملة</b>					
6,780.3	5,918.1	5,549.9	4,805.9	4,458.2	شيكل إسرائيلي
3,334.3	3,617.4	3,254.2	2,995.7	2,814.8	دينار أردني
5,912.4	6,512.5	5,925.2	5,186.5	4,597.3	دولار أمريكي
441.2	470.1	409.0	396.6	357.0	عملات أخرى
<b>16,468.2</b>	<b>16,518.1</b>	<b>15,138.3</b>	<b>13,384.7</b>	<b>12,227.3</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



## جدول (4 - 7): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2018-2022

(مليون دولار)

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
<b>حسب القطاع المستفيد</b>					
2,194.4	2,466.9	2,205.3	1,557.4	1,316.8	القطاع العام، ومنه:
2,173.0	2,446.0	2,185.6	1,539.4	1,307.4	السلطة الوطنية الفلسطينية
8,850.6	8,280.3	7,873.4	7,477.8	7,115.5	القطاع الخاص، ومنه:
8,818.2	8,254.5	7,826.1	7,408.1	7,029.0	المقيم
4,065.6	3,807.3	3,651.1	3,620.6	3,198.0	أفراد
4,627.6	4,323.9	4,069.6	3,675.0	3,703.5	شركات*
52.3	53.0	57.4	54.2	66.3	مؤسسات غير ربحية
72.7	70.3	48.0	58.3	61.2	بطاقات الائتمان
32.4	25.8	47.3	69.7	86.5	غير المقيمين
<b>حسب التوزيع الجغرافي</b>					
10,068.3	9,811.2	9,188.6	8,129.9	7,483.3	الضفة الغربية
976.7	936.0	890.1	905.3	949.0	قطاع غزة
<b>حسب نوع التسهيلات</b>					
9,370.7	9,122.8	8,537.5	7,620.6	6,990.3	القروض
1,493.2	1,471.7	1,419.2	1,322.3	1,366.4	الجاري مدين
181.1	152.7	122.0	92.3	75.6	الإجارة المنتهية بالتمليك
<b>حسب نوع العملة</b>					
5,084.1	5,350.2	4,778.7	3,658.7	3,099.2	شيكل إسرائيلي
1,205.8	1,309.8	1,262.0	1,348.7	1,299.4	دينار أردني
4,538.0	3,914.7	3,869.2	3,877.7	3,890.6	دولار أمريكي
217.1	172.5	168.8	150.1	143.1	عملات أخرى
<b>11,045.0</b>	<b>10,747.2</b>	<b>10,078.7</b>	<b>9,035.2</b>	<b>8,432.3</b>	<b>المجموع</b>

\* بما يشمل الجاري مدين الجامد.  
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



## جدول (4 - 8): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب النشاط الاقتصادي، 2018-2022

(مليون دولار)

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
2,194.4	2,466.9	2,205.3	1,557.4	1,316.8	القطاع العام
8,850.6	8,280.3	7,873.4	7,477.8	7,115.5	القطاع الخاص
2,675.7	2,293.9	2,131.1	2,015.7	1,861.1	العقارات والإنشاءات والأراضي
609.6	565.8	443.6	477.7	443.5	الصناعة والتعدين
1,825.7	1,709.8	1,523.0	1,535.6	1,569.6	التجارة العامة
140.0	128.5	139.2	149.7	140.6	الزراعة والثروة الحيوانية
1,055.3	1,008.9	1,125.2	937.3	864.0	خدمات مالية وخدمات عامة
1,438.2	1,425.6	1,415.0	1,370.9	1,324.7	تمويل السلع الاستهلاكية
423.7	415.5	405.3	370.0	302.9	تمويل شراء السيارات
682.4	732.3	691.0	620.9	609.1	أخرى
11,045.0	10,747.2	10,078.7	9,035.2	8,432.3	إجمالي التسهيلات

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

## جدول (4 - 9): محددات السيولة في الاقتصاد الفلسطيني، 2018-2022

(مليون دولار)

2022	2021	2020	2019	2018	بيان الميزانية
7,226.3	7,304.1	6,367.5	5,421.2	4,945.6	صافي الموجودات الأجنبية
7,974.3	8,205.6	7,125.9	6,258.4	5,478.0	المستحقات على غير المقيمين
748.0	901.5	758.4	837.2	532.4	المطالبات لغير المقيمين
11,067.2	10,814.6	10,132.8	9,077.0	8,274.3	صافي المستحقات المحلية (صافي الأصول المحلية)
1,820.7	2,144.8	1,913.0	1,294.9	895.8	صافي المستحقات على الحكومة المركزية
2,290.6	2,617.6	2,236.1	1,625.0	1,361.1	المستحقات على الحكومة المركزية
469.9	472.8	323.1	330.1	465.3	المطالبات على الحكومة المركزية
9,246.5	8,669.8	8,219.8	7,782.1	7,378.5	المستحقات على القطاعات الأخرى
81.2	78.2	85.6	57.7	61.9	الشركات المالية الأخرى
21.4	20.9	19.8	18.1	9.4	السلطات المحلية
0.00	0.0	0.0	8.8	8.8	الشركات غير المالية
9,143.9	8,570.7	8,114.4	7,697.5	7,298.4	المستحقات على القطاع الخاص
2,838.0	2,643.9	2,205.9	1,946.8	1,808.0	صافي البنود الأخرى
15,455.5	15,474.8	14,294.4	12,551.4	11,411.9	السيولة المحلية*

\* السيولة المحلية = صافي الموجودات الأجنبية + صافي المستحقات المحلية - صافي البنود الأخرى.  
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



## جدول (4 - 10): متوسط معدلات فائدة الإيداع والإقراض\*، 2018-2022

(نسبة مئوية، متوسط سنوي)

الشيكل الإسرائيلي		الدولار الأمريكي		الدينار الأردني		الفترة
فائدة الإقراض	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض	فائدة الإيداع	فائدة الإقراض	فائدة الإيداع	
7.14	2.07	5.87	2.27	6.48	2.57	2018
7.07	2.52	5.93	2.85	6.84	3.21	2019
6.88	2.23	5.52	2.43	6.84	2.62	2020
6.38	1.75	5.52	1.62	6.27	1.70	2021
6.68	1.83	5.82	1.79	5.91	1.73	2022

\* هذه النسب لا تشمل القروض الحكومية، وتمثل المتوسطات المرجحة لأسعار الفوائد للتسهيلات (والودائع) المقدمة للأفراد والشركات باختلاف أنواعها وفتراتها، وهي نسب استرشادية فقط.  
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

## جدول (4 - 11): إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، 2018-2022\*

(مليون دولار)

2022		2021		2020		2019		2018		الحالات
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
7,101.3	9,907	4,491.7	7,993	5,403.4	7,845	5,655.3	9,279	5,038.0	8,223	البنكية
10,021.2	73,939	10,012.9	66,551	9,678.3	60,036	8,896.9	56,477	8,127.6	91,211	الشخصية
2,865.2	6,085	2,482.6	6,035	2,225.5	6,112	2,421.7	6,458	2,486.9	6,520	مقاصة الشيكات
268.0	6,479	203.3	5,539	204.4	5,859	152.8	6,377	99.4	6,442	المفتاح الوطني
116.2	1,419	65.4	1,345	20.7	1,287	45.7	1,419	67.2	1,460	البورصة
403.3	11,578	368.7	11,121	304.5	10,191	271.8	10,871	253.5	6,693	نظام المقاصة الآلي للحالات المجزأة
276.5	2,178	215.6	2,098	141.1	2,026	137.7	1,909	146.1	1,938	عمليات أخرى
<b>21,051.7</b>	<b>111,585</b>	<b>17,840.3</b>	<b>100,682</b>	<b>17,978.1</b>	<b>93,356</b>	<b>17,582.0</b>	<b>92,790</b>	<b>16,218.7</b>	<b>122,487</b>	<b>إجمالي الحالات</b>
9,277.5	1,767	6,714.8	1,432	7,833.2	1,717	7,014.7	2,030	6,275.2	1,993	حوالات إلى خارج النظام

\* البيانات لا تشمل عمليات سلطة النقد من خلال النظام.  
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



## جدول (4 - 12): حركة تداول الشيكات في فلسطين، 2020-2022

(القيمة مقومة بالمليون دولار)

2022	2021	2020	البيان	
<b>حركة الشيكات المتداولة</b>				
5,667,392	5,277,134	5,432,551	العدد	بين المصارف العاملة في فلسطين
14,676.7	12,582.2	10,390.8	القيمة	
2,049,501	2,381,745	2,370,617	العدد	بين المصرف وفروعه
5,932.4	6,011.8	5,181.7	القيمة	
236,912	236,225	236,099	العدد	أخرى*
3,023.6	2,786.6	2,271.7	القيمة	
<b>7,953,805</b>	<b>7,895,104</b>	<b>8,039,267</b>	<b>العدد</b>	<b>المجموع</b>
<b>23,632.7</b>	<b>21,380.6</b>	<b>17,844.2</b>	<b>القيمة</b>	
<b>حركة الشيكات المعادة</b>				
624,768	678,528	1,182,949	العدد	بين المصارف العاملة في فلسطين
498,992	513,921	723,840	منها لعدم كفاية الرصيد	
1,188.3	1,207.9	1,632.6	القيمة	بين المصرف وفروعه
899.61	876.2	993.5	منها لعدم كفاية الرصيد	
124,834	125,098	224,706	العدد	أخرى*
234.2	238.9	329.4	القيمة	
11,942	13,455	27,584	العدد	<b>المجموع</b>
80.4	75.9	110.7	القيمة	
<b>761,544</b>	<b>817,081</b>	<b>1,435,239</b>	<b>العدد</b>	<b>المجموع</b>
<b>1,502.9</b>	<b>1,522.7</b>	<b>2,072.7</b>	<b>القيمة</b>	
<b>نسبة الشيكات المعادة إلى إجمالي الشيكات المتداولة</b>				
%9.6	%10.3	%17.9	من حيث العدد	
%6.4	%7.1	%11.6	من حيث القيمة	

\* تمثل الشيكات المسحوبة (أو المعادة) على المصارف العاملة في فلسطين لصالح المصارف الإسرائيلية. المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



جدول (4 - 13): بعض مؤشرات الأداء لمؤسسات الإقراض المتخصص، 2018-2022

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المؤسسات	6	8	8	8	9
عدد الفروع والمكاتب	81	100	96	94	95
عدد القروض	65,458	75,444	68,027	64,541	70,927
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	205.7	262.5	249.8	274.9	324.7
حسب المنطقة الجغرافية (مليون دولار)					
الضفة الغربية	151.7	214.6	211.0	236.3	279.9
قطاع غزة	54.0	47.9	38.8	38.6	44.8
توزيع القروض القطاعي (%)					
الزراعة	12.4	11.4	11.4	11.3	10.8
الصناعة والتعدين	6.1	6.3	5.0	5.4	5.7
العقارات	29.7	32.4	32.7	31.5	29.4
التجارة	27.7	27.9	29.5	29.6	30.9
المرافق العامة والخدمات	10.1	11.3	11.9	10.8	9.6
السياحة	4.0	2.5	1.6	1.3	1.0
الاستهلاك	9.8	8.2	7.9	10.1	12.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

جدول (4 - 14): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2018-2022

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
الضفة الغربية	245	207	209	207	282
قطاع غزة	59	43	37	35	55
الإجمالي	311	250	246	242	337

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 15): أهم البنود المالية لشركات ومحللات الصرافة في فلسطين، 2018-2022

(مليون دولار)

البيان	2018	2019	2020	2021	2022
إجمالي الموجودات	78.8	80.7	79.1	84.2	86.1
إجمالي حقوق الملكية	71.3	76.0	77.6	83.5	84.7
الأصول المتداولة	73.3	76.8	75.5	80.8	82.4
الأصول الثابتة	3.9	3.9	3.6	3.5	3.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.



## جدول (4 - 16): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2018-2022

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
247	245	220	246	243	عدد جلسات التداول (جلسة)
<b>قطاع البنوك والخدمات المالية</b>					
8	7	7	7	7	عدد الشركات المدرجة (شركة)
81.9	78.1	23.8	61.1	89.0	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
142.5	135.1	37.9	113.3	184.5	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
1332.7	1220.6	1023.2	1132.8	1143.5	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)
<b>قطاع التأمين</b>					
8	8	7	7	7	عدد الشركات المدرجة (شركة)
2.8	9.8	2.2	17.5	22.0	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
6.3	29.6	3.3	12.0	22.8	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
263.8	267.5	214.8	225.4	206.8	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)
<b>قطاع الاستثمار</b>					
11	10	10	10	10	عدد الشركات المدرجة (شركة)
136.0	80.5	48.3	38.2	46.1	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
224.5	125.4	103.8	58.5	67.2	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
1256.7	940.9	725.1	795.0	803.9	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)
<b>قطاع الصناعة</b>					
13	13	13	13	13	عدد الشركات المدرجة (شركة)
8.2	14.0	3.9	7.0	4.5	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
29.3	35.1	14.4	39.5	12.9	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
536.4	466.3	380.0	395.6	395.2	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)
<b>قطاع الخدمات</b>					
9	9	9	11	11	عدد الشركات المدرجة (شركة)
14.5	18.9	8.3	19.1	23.4	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
70.1	39.6	30.6	50.6	66.1	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
1506.6	1511.9	1103.8	1208.6	1185.6	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)
<b>القيم الإجمالية</b>					
243.5	201.2	86.5	142.8	185.1	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
472.8	418.7	190.1	273.9	353.5	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
4896.1	4407.1	3446.9	3757.5	3734.9	القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)
639.7	608.4	471.3	526.0	529.4	مؤشر القدس العام

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).



جدول (4 - 17): بعض البيانات التشغيلية والمالية الخاصة بشركات التأمين، 2018-2022

2022	2021	2020	2019	2018	البيان
10	10	10	10	10	عدد الشركات
187	174	181	160	147	عدد الفروع
1551	1527	1511	1532	1365	عدد الموظفين
283	284	275	318	252	عدد الوكلاء والمنتجين والوسطاء
396.0	363.0	303.2	302.5	220.0	إجمالي أقساط التأمين (مليون دولار)
254.1	226.5	177.6	182.7	124.6	التعويضات المدفوعة (مليون دولار)
783.7	742.3	684.2	604.3	569.2	إجمالي الموجودات/ المطلوبات (مليون دولار)
104.8	103.3	98.5	94.5	90.0	رأس المال المدفوع (مليون دولار)
252.5	213.0	205.5	189.5	184.1	حقوق الملكية (مليون دولار)

المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (www.pcma.ps).

